



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في دراسات السلام

والنزاعات

مركز دراسات وثقافة السلام

عنوان البحث:

النزاعات حول الموارد الطبيعية في
دارفور

{ محلية رهيد البردي نموذجاً "2005 – 2015" }

Disputes over Natural Resources In Darfur

{ Local Rehaid al-Bardi model "2005-2015" }

إشراف البروفيسور:

حاج آبا آدم المقبول

إعداد الدارس:

حبيب أحمد مختوم

2017م



صفحة الموافقة

الباحث : حبيب أحمد محتوم الحصارى

عنوان البحث : التفاعلات جزيئات المورين الطبيعية في

دار فصول - مطية رهد المريخ (موتجاً) (٢٠١٥ - ٢٠١٥)

مرفق عليه من قبل :

مستحن الخارجي

اسم : الكيو فيسور عبد المتعال زين العابدين أحمد

توقيع : [Signature] التاريخ : ٢٠١٧/٧/٢٠

مستحن الداخلي

اسم : الكيو فيسور سليمان يحيى محام

توقيع : [Signature] التاريخ : ٢٠١٧/٧/٢٠

لمشرف

اسم : الكيو فيسور حاج أبا آدم الحاج

توقيع : [Signature] التاريخ : ٢٠١٧/٧/٢٠



قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفْعٌ وَمَنَافِعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا لِيُبَشِّرَ الْأَنْفُسَ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ وَالنَّخِيلَ وَالْأَيْغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِزٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩﴾ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل الآيات 5-11

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني لإجراء هذا البحث الهام . وأسأله تعالى أن يوفق قادة بلادي أن يوظفوا هذا البحث والبحوث الأخرى في هذا المجال لفض النزاعات وإحلال السلام الشامل لتحقيق التنمية المستدامة بكامل أرض السودان .

والشكر والتقدير لإدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عامة وأخص بالشكر إدارة كلية الدراسات العليا، وإدارة مركز دراسات وثقافة السلام على وجه الخصوص . والشكر والتقدير أجزله لأساتذتنا الأجلاء الذين نهلنا من علمهم الغزير وأثروا لنا طريق العلم والمعرفة، وعلى رأسهم البروفيسور حاج أبا آدم المقبول المدير الحالي لمركز دراسات وثقافة السلام والمشرف على هذا البحث، والدكتور أبو القاسم قور حامد المدير السابق للمركز، والأساتذة البروفيسور سليمان يحيى محمد، الدكتور عاطف آدم عجيب، الدكتور جمال سليمان، الدكتور الفاتح الحسن المهدي، الدكتور الشفيق محمد المكي، وكل الأساتذة بالمركز والجامعة .

والشكر لأمناء المكتبات بالجامعة والمركز على تهيئة البيئة والظروف للتحصيل والكتابة وتوفير المراجع . والشكر موصول لمدققي اللغة العربية والترجمة الإنجليزية الذين كانوا لنا نعم المعين . ويمتد الشكر والتقدير لزملائي وزميلاتي الدارسين بمركز دراسات وثقافة السلام، وأسأل الله لهم جميعاً التوفيق والسداد .

والتقدير والعرفان للأخ الدكتور فايز عمر جامع مدير مركز دراسات السلام بجامعة بحري الذي تلمذتُ عنده قبل عقد من الزمان عندما كنا مكلفين من اللجنة الإسلامية للهلال الدولي لمنظمة التعاون الإسلامي بإعداد مشروع إستراتيجية للسلام في العالم العربي والإسلامي، وكان الأخ الدكتور فايز عمر جامع مشرفاً على لجنة إعداد الإستراتيجية، وكانت أفكاره ونصائحه أكبر دافع ومشجع لي لأجل مجال دراسات السلام وفض المنازعات .

والشكر والتقدير أجزله للأخ الدكتور عمر سليمان آدم ونيس رئيس مجلس الولايات دورة 2015-2020 الذي شجعني ودفعني دفعا لأمرد مومرد دراسات السلام وفض النزاعات بعد أن كلفني برئاسة اللجنة الدائمة للسلام والتواصل الخارجي بمجلس الولايات .

والشكر الجزيل لأسرتي الكيرة عامة، وأسرتي الصغيرة على وجه الخصوص، نزوجاتي، أولادي، بناتي، إخواني وأخواتي الذين ساعدوني وشجعوني ووفروا لي الظروف الملائمة للدراسة والبحث رغم نيلها الكثير من حقوقهم وحظوظهم في مرافقتي ومشاركتي لهم ومؤانستي .

والشكر لله من قبل ومن بعد، والحمد لله رب العالمين .

الإهداء

إلى أرواح والدِّي وأسلافهم الذين زرَعوا فيَّ تقوى الله ومحبة رسوله (ص)
وخدمة عباده ،

إلى زوجاتي وأبنائي وبناتي وإخواني وأخواتي وأسرتي الكبيرة ،
إلى أهلي أهل السودان الذين اصطلوا بنير الاستعمار حيناً والصراعات
السياسية والقبلية حيناً آخر فأورثوهم الفقر والتخلف والجهوية والنزاعات ،
إلى أهلي أهل درافور أهل القرآن واللوح والدواية الذين غرر بهم المتفلتين
والطامعين والعملاء وتجار الحروب فأوردوهم موارد الفتنة والنزاعات
والاقتتال ،

إلى كل الشباب الذين ضلوا الطريق وأصبحوا وقوداً للحروب والنزاعات
دون طائل ،

إلى قيادات السودان رسميين وشعبيين الذين تقع على عاتقهم مسئولية درء
النزاعات وإحلال السلام وترسيخ التعايش السلمي والوحدة الوطنية.
إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع علّه يساهم في إحلال السلام
الشامل ويمهد الطريق للتنمية المستدامة والرفاه في البلاد.

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية للنزاعات وتقديم رؤى علمية وعملية تساهم في درئها، ووضع إستراتيجيات قومية وخطط وبرامج قومية ومحلية لإدارة الموارد الطبيعية وتطويرها وتميئها - كما تلفت نظر شركاء الموارد لأهمية وضع خريطة لاستخدامات الأراضي في دارفور.

إتبع الدارس المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي وحدد فرضيات عند مضاهاتها بنتائج المقابلات خلصت الدراسة إلى نتائج هامة، منها:

- النزاعات في دارفور نزاعات حول الموارد الطبيعية وفي غالبها الأعم بين المزارعين والرعاة. المعالجات والتدخلات الرسمية غير مجدية لأنها لا تجتث الجذور الأساسية للنزاعات، وأن مؤتمرات الصلح القبلي غير فعالة.
- استكمال خريطة استخدامات الأراضي بدارفور وتقنينها وإلزام شركاء الموارد الطبيعية بتطبيقها، وتطوير لجان الصلح القبلي إلى لجان للعدالة الإنتقالية وفرض هيئة الدولة والقانون.

AbstrAct

The aim of this study is to shed light on the real causes of conflicts, to provide scientific and practical visions that contribute to their prevention, so as to develop some national strategies, local plans, program's management, harvesting the natural resources.

The research followed the historical, descriptive and analytic approach for hypothesis discussion supported by the interviews. The study found some important results, including:

- Conflicts in Darfur result mainly over natural resources specially between the vast majority of farmers and pastoralists. Formal remedies and interventions are futile because they do not detract from the root causes of conflicts, and tribal reconciliation conferences are ineffective.
- Complete the map of land use in Darfur and codify it and obligate natural resource partners to implement it, develop tribal reconciliation committees to transitional justice committees and impose the prestige of the state and law.

قائمة المحتويات (الفهرس)

الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	❖ الآية.	1
ب-ج	❖ الشكر والتقدير.	2
د	❖ الإهداء.	3
هـ	❖ المستخلص.	4
و	❖ ABSTRACT	5
ز - ح	❖ قائمة المحتويات (الفهرس)	6
19-1	❖ مقدمة.	7
	❖ الفصل الأول: الإطار النظري للنزاعات:	8
30-20	● المبحث الأول: مفهوم النزاع.	
36-31	● المبحث الثاني: أنواع النزاع.	
	❖ الفصل الثاني: الموارد الطبيعية:	9
42-37	● المبحث الأول: ماهية الموارد الطبيعية.	
63-43	● المبحث الثاني: أنواع الموارد الطبيعية.	

	❖ الفصل الثالث: نماذج تطبيقية:	10
74-64	● المقابلات.	
91-75	● تحليل المقابلات ونتائجها.	
96-92	❖ مناقشة الفروض على ضوء تحليل المقابلات ونتائجها.	11
98-97	● نتائج البحث.	
100-99	● توصيات البحث.	
103-101	● مقترحات البحث.	
105-104	❖ الخاتمة.	12
أ ، ب	الملاحق.	13
أ 1/ - أ 31/	أ- المقابلات	
ب 1/ - ب 10/	ب- الخريط	
أ - ج	❖ المراجع.	14

مقدمة

النزاعات حول الموارد الطبيعية في دارفور محلية رهيد البردي إِمونجاً (2005-2015م)

مقدمة:

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان بين خطي عرض 8° - 20° شمالاً، وخطي طول 22° - 27° شرقاً، ومساحة الإقليم حوالي 490.000 كيلومتر مربع ويسكنه حوالي 8 مليون نسمة حسب إحصاء 2008م. وللإقليم حدود مشتركة مع كل من دولة ليبيا في الشمال الغربي، وتشاد في الغرب، وأفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي، وجنوب السودان في الجنوب. كما أن الإقليم متاخم لولايات الشمالية، شمال كردفان وغرب كردفان. وهذا الموقع يكسب دارفور ديناميكية خاصة من حيث التدخلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المحيطين القومي والإقليمي. والاقتصاد في دارفور اقتصاداً تقليدياً يغلب عليه الطابع المعيشي ويعتمد اعتماداً كبيراً على الاستخدام المباشر للموارد الطبيعية خاصة موارد الأرض والمياه والغابات والمراعي. حيث تمثل الزراعة والرعي أهم نظم استخدامات الأرض وسبل كسب العيش. (عبد الجليل، موسى، وآخرون، ت 2016، ص 19).

تعتبر النزاعات في السودان عامة وإقليم دارفور بصفة خاصة نموذجاً مثالياً لظاهرة الحروب الأهلية الواسعة الانتشار في القارة الأفريقية.

فالأَسباب الداخلية للنزاعات المتمثلة في العوامل التاريخية، والمشاكل التي خلفها الاستعمار بؤر كامنة للنزاعات وقنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة، والتي تتجسد في التقسيم العشوائي المتعمد لحدود الدول الأفريقية إذ لم تُراع القوى الاستعمارية التاريخ المشترك، الإرث الحضاري والروابط الاجتماعية والجغرافية للمجموعات السكانية (المهدي، الفاتح، ت 2016، ص 9).

ويظهر هذا بوضوح في السودان عامة وإقليم دارفور بصفة خاصة، إذ يضم الإقليم مجموعات سكانية غير متجانسة وغير منسجمة مع بعضها البعض، موزعة الولاء ومنتازعة الإنتماء، فهناك قبائل نصفها في تشاد ونصفها الآخر بالسودان وأفريقيا الوسطى. أما العامل الآخر فهو عامل الإدماج الكامل في الدولة.

إذ ظلت دارفور معزولة تماماً عن بقية السودان، محرومة تماماً من الخدمات الأساسية والتنمية مما جعلها نموذجاً للمناطق المهمشة. أما العامل الثالث المتعلق بالمشاركة العادلة في إدارة الدولة فلم تُحظ المكونات الإثنية والاجتماعية لدارفور بالمشاركة العادلة طيلة الحقبة الاستعمارية بل على العكس من ذلك عمد المستعمر للانتقام والتشفي والحرمان عقاباً على دور أسلافهم في مساندة دولة المهديّة ومقاومة الاستعمار. فعلى الرغم من أن تعداد سكان دارفور لا يقل عن 20% من سكان السودان ظلت مشاركة مجتمع دارفور في الدولة لا تتعدى 5% في أحسن الأحوال مع الحرمان عن الوظائف القيادية حتى في حقبة السودنة.

ومن أسباب النزاعات والحروب الأهلية غياب الديمقراطية. فقد عانت مجتمعات دارفور من الاستبداد والكبت والاضطهاد في ظل الاستعمار الذي سخر الإدارة الأهلية للقيام بدور الشرطي نيابة عنه. وحتى في ظل الحكم الوطني مارست الأحزاب الطائفية الدكتاتورية والهيمنة والإقطاع وكبت الحريات السياسية. إذ تفرض الأحزاب الطائفية مرشحيها لمقاعد البرلمان فرضاً على المجتمع وفي كثير من الأحيان يكون المرشح ليس خيار المجتمع أو من خارج المكونات الجغرافية والاجتماعية. (تكنة، يوسف، 2013م، ص 98، 99، 100).

لذا فقد كان المنطقي أن تلجأ النخبة من مجتمعات دارفور إلى الأساليب غير السلمية للحصول على السلطة والثروة والمشاركة والاندماج الكامل في الدولة. فكانت الثورات الشعبية وكانت الانقلابات العسكرية وكان التمرد، كل هذه الانفعالات كانت تزيد النزاعات تصعيداً وتأجيجاً وحدة. وعلى الرغم من فشل الثورات الشعبية والانقلابات في تحقيق تطلعات النخبة للوصول إلى السلطة والثروة، إلا أن التمرد كان أوفر حظاً وأكثر قابلية للنجاح. فقد كانت حركات التمرد في جنوب السودان حاضنة له، وكانت دول الجوار ممثلة في تشاد، ليبيا، أفريقيا

الوسطى ملاذاً للتدريب ومصدراً للتسليح. هذا بالإضافة للعوامل الأخرى المتمثلة في انعدام الثقة في الحكومة المركزية والشعور المتعاظم بالظلم والاضطهاد والتهميش. كما أن عدم الاستقرار الأمني والفوضى العارمة جراء انشغال السلطة المركزية بالحرب في جنوب السودان خلق بيئة ملائمة لتطور التود وتفاقم النزاعات. (إسماعيل، عبد القادر، ت 2008، ص 51، 52، 53).

ومن جهة أخرى فالعوامل البيئية والمناخية المتمثلة في الجفاف والتصحر الناتج عن التغير المناخي كان له تأثيره البالغ في إقليم دارفور. فقد تسبب في نقص الأمطار ونضوب الموارد المائية، شح المراعي وانكماش المساحات الزراعية وقد أدى هذا إلى ضعف الإنتاج الزراعي ونقص الغذاء وشح المياه في الآبار والأودية والحفائر والسدود. وقد أدى تعاقب دورات الجفاف إلى ظهور المجاعات ونزوح السكان وتنافس الماشية والمواطنين على الموارد الطبيعية المحدودة المتمركزة في الجزء الجنوبي من الإقليم. هذا الوضع زاد من حدة الاحتكاكات وشد التنافس على الموارد الشحيحة فاندلعت النزاعات بين المزارعين والرعاة والرعاة والمزارعين والمزارعين على حدٍ سواء. (المهدي، الفاتح، ت 2016، ص 104)

و على الرغم من انتباه حكومة الإنقاذ الوطني من الوهلة الأولى للحرب الأهلية وآثارها المدمرة وضرورة إحلال السلام المستدام في السودان. إلا أن الاهتمام كان منصباً نحو الأوضاع في جنوب السودان بصورة أساسية، مما أتاح الفرصة للنزاعات والتمرد في دارفور للاستقواء والانتشار والاستشراء والعريضة. وكانت انتصارات الحركات المتمردة المتكررة على القوات النظامية وتدميرها لبعض إمكانات الحكومة واحتلالها لبعض المواقع من إقليم دارفور حافزاً كبيراً وعاملاً أساسياً لتغيير أهدافه وخطته. فبدلاً من المطالبة بالحقوق الأساسية للمواطنين غيرت أهدافه وخطته لإسقاط السلطة المركزية. هذا التحول الخطير في أهداف وخطط التمرد لم يعط السلطة المركزية المهلة للتفكير في الحلول السلمية فعمدت الحكومة إلى

المواجهة العسكرية للتمرد فحشدت القوات وجيشت القبائل فاحتدمت الحرب واشتد أوارها فخلفت خسائر بشرية ومادية ومعنوية باهظة. (إسماعيل، عبد القادر، ت 2008، ص 212، 215).

خسر التمرد المجتمع الذي كان يظن أن التمرد يعمل لاسترداد حقوقه الوطنية المسلوبة. بل تلقى المجتمع الضربات الموجعة من حركات التمرد التي كانت تستهدفه والحكومة على حدٍ سواء. وخسرت الحكومة المجتمع الدولي الذي وصم الحكومة بارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية وخسر الجميع المعركة حكومة ومجتمعاً وحركات متمردة وكان الرابح الوحيد هو القوى الاستعمارية المتدثرة بثوب المجتمع الدولي، ومن هنا جاء التدخل الخارجي لانتهاز الفرصة لتنفيذ مخططاته الاستعمارية، حيث أوعز لمجلس الأمن بإصدار القرارات وفق البند السابع لميثاق الأمم المتحدة للتدخل عسكرياً حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين. فكان إنزال قوات اليوناميد (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي) في دارفور. وإصدار التوجيهات للمحكمة الجنائية الدولية لملاحقة قيادة الحكومة بتهمة ارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية وأوعزت القوى الاستعمارية لمنظماتها بتجريد الحملات الدعائية ضد الحكومة ولدعم الحركات المتمردة. كل هذه الظروف خلقت الأزمة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي استغلها النظام الدولي لفصل الجنوب أولاً ومن ثم التخطيط لترويض الحكومة المركزية أو الإجهاز عليها بمزيد من التقنيت والتمزيق والتقسيم بدءاً بدارفور ثم النيل الأزرق وجنوب كردفان.

كان لاعتراف الحكومة ومنذ وقت مبكر بمشكلة دارفور والتي من أجلها اندلع التمرد وسعيها الجاد لحل المشكلة عبر المفاوضات والتي نتجت عنها اتفاقيتي أبوجا والدوحة والتي جاءت بمكاسب كبيرة لمجتمع دارفور تمثلت في المشاركة في السلطة و التمييز الإيجابي في التنمية والخدمات واستفتاء أهل دارفور في النظام الإداري الذي يرغبون فيه بطريقة ديمقراطية أثر كبير في تهدئة الأوضاع وإخماد نار التمرد، كما أن للحوار الوطني الشامل الأثر الكبير

في طمئنة الكثيرين من حاملي السلاح بدarfور برغبة الحكومة في طي صفحات الماضي وفتح صفحة جديدة للوفاق الوطني لكل أهل السودان.

فعلى الرغم من إخماد نارالتمرد في دارفور وإشراك معظم قادته في السلطة المركزية والمحلية، وقيام مشروعات التنمية العملاقة، كطريق الإنقاذ الغربي، المطارات، تأهيل السكة حديد، الجامعات والخدمات الصحية والتعليمية ومحطات المياه في المدن والقرى وإنشاء القرى النموذجية وغيرها من المشروعات التنموية. إلا أن النزاعات في دارفور لا تزال محتدمة بين المجموعات السكانية مزارعين ورعاة، مستقرين ومرتحلين، أبالة وبقارة، قبائل وأفخاذ، إذ تفوق الآثار الناجمة عن هذه النزاعات آثار التمرد بكل فداحته وتعقيداته، فهناك أرواح تزهق وأسر تشرذ وماشية تنهب ومزارع ومحاصيل تتلف وهناك فظائع ترتكب والمجتمع يتمزق والكل لا يأبه بهذه النزاعات وآثارها. فتدخلات الحكومة محدودة جداً تنحصر في فض النزاعات والفصل بين المجموعات المتنازعة وأحياناً يُقبض على الجناة وكثيراً ما تدون الشرطة البلاغات ضد مجهول. والمجتمع المدني ممثلاً في الإدارة الأهلية والأعيان والمنظمات لا حول لهم ولا قوة كل ما يقومون به هو دعوة الأطراف المتنازعة إلى مؤتمرات الصلح القبلي التي لا يتقيد بها أحد من الأطراف، إذ ينفرط عقدها قبل أن يجف مدادها ويتفرق سامر المؤتمرين، فتندلع النزاعات مرة أخرى وهكذا دواليك.

هذا البحث لن يتطرق للنزاعات حول السلطة والثروة وما صاحبها من حركات التمرد حيث أنها وجدت حظها من الاهتمام القومي والإقليمي والدولي، حيث نظمت العديد من لقاءات التفاوض داخلياً وخارجياً. وأبرمت لها العديد من الاتفاقيات وخصصت لها الميزانيات الاستثنائية كتميز إيجابي لقيام العديد من مشاريع التنمية والخدمات، وأفسح المجال لقيادة حركات التمرد للمشاركة في السلطة المركزية والمحلية، وتوج الأمر بالحوار الوطني الشامل الذي أفضى إلى

وفاق وطني شامل يستوعب الأحزاب السياسية والحركات المتمردة ومنظمات المجتمع المدني وكل أهل السودان.

هذا البحث سيركز بصفة أساسية على النزاعات حول الموارد الطبيعية المتعلقة بحياة المجتمع في دارفور وسبل كسب عيشه وعلى وجه الخصوص سيركز البحث على النزاعات حول الموارد الطبيعية المتمثلة في الأرض، الزراعة، الثروة الحيوانية، الغابات، المراعي والمسارات وموارد المياه، وقد اتخذ البحث من محلية رheid البردي التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية جنوب دارفور نموذجاً .

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الآتي:

- (1) الموارد الطبيعية المتمثلة في الأرض، الزراعة، الثروة الحيوانية، مصادر المياه، الغابات والمراعي هي المحور الأساسي للنزاعات في دارفور.
- (2) لإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية لفض النزاعات وإحلال السلام وترسيخ التعايش السلمي بين المجموعات السكانية في دارفور ومدى فعاليتها ونجاحها.
- (3) الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها المجموعات السكانية في دارفور اعتماداً مباشراً في حياتها وكسب عيشها، مدى كفايتها وكيفية إدارتها وسبل تطويرها وتنميتها.
- (4) الاستغلال الأمثل للموارد يحد من النزاعات ويؤدي إلى إحلال السلام والتنمية المستدامة ورفاه المواطنين.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في الآتي:

- 1) تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية للنزاعات حول الموارد، واستجلاء الحقائق التي تساعد في تشخيص هذه النزاعات.
- 2) تقديم رؤى علمية وعملية تساهم في حل النزاعات وتحقيق تعايش سلمي وتنمية مستدامة بدارفور.
- 3) المساهمة في وضع إستراتيجيات قومية وخطط وبرامج قومية وولائية ومحلية لإدارة الموارد الطبيعية وتطويرها وتنميتها.
- 4) لفت نظر شركاء الموارد الطبيعية المتمثلين في الحكومة، المجتمع المدني، المستفيدين من المزارعين والرعاة، الإدارات الأهلية، منظمات الأمم المتحدة، المنظمات الدولية والدول الصديقة لأهمية خريطة لاستخدامات أراضي دارفور وحشد الجهود لتوفير التمويل لتكملة ما بدأته مفوضية الأراضي بدارفور عبر شركة "GAF/AG".

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في الآتي:

- 1) أهمية الموارد الطبيعية المتمثلة في الأرض، الزراعة، الثروة الحيوانية، مصادر المياه، الغابات والمراعي.
- 2) أهمية إدارة الموارد الطبيعية وتطويرها وتنميتها لسد حاجة المجتمعات التي تعتمد عليها اعتماداً مباشراً في حياتها وسبل كسب عيشها.
- 3) ضرورة تشخيص الأسباب الأساسية المرتبطة بالجذور العميقة لهذه النزاعات.
- 4) ضرورة البحث عن حلول جذرية لهذه النزاعات لتحقيق تعايش سلمي وسلام مستدام وتنمية شاملة في دارفور.

منهج البحث:

يستخدم في هذا البحث المناهج البحثية التالية:

- المنهج التاريخي لقراءة الظاهرة.
- المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع البحث.
- المنهج التحليلي باستخدام البيانات المتوفرة والأدوات الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة المشكلة.

فرضيات البحث:

تتلخص فرضيات هذا البحث في الآتي:

- (1) النزاعات حول الموارد أسبابها الحقيقية شح الموارد، زيادة الطلب عليها، التنافس المحموم فيها، غياب الإدارة الفاعلة لها وعدم تطويرها وتنميتها.
- (2) الحلول الرسمية المتمثلة في فض النزاعات، وعقد مؤتمرات الصلح القبلي لإبرام المصالحات والاتفاقيات والمعاهدات غير فعالة وغير مستدامة لأنها تعالج الظواهر وتغفل الجذور الحقيقية للنزاعات.
- (3) وضع خريطة لاستخدامات الأرض وفق الموارد المتاحة وتقنينها، والتزام كل الجهات المعنية بتنفيذها يساهم في اجتثاث الجذور الأساسية للنزاعات ويحد من اندلاعها.
- (4) حسن إدارة الموارد الطبيعية وتطويرها وتنميتها يحد من التنافس المحموم عليها ويقلل من الاحتكاكات بين المواطنين المستخدمين لهذه الموارد وبالتالي يدرء حدوث النزاعات.
- (5) بسط هيبة الدولة وسلطة القانون ونزع السلاح من غير المنتمين للقوات النظامية، وتوفير الأمن للمواطنين المستقرين والربح على حدٍ سواء، يؤدي إلى الاستقرار ويساهم في ترسيخ التعايش السلمي والتنمية المستدامة.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

الحدود الزمانية الفترة من 2005-2015م.

الحدود المكانية ولايات دارفور

محلية رهيد البردي نموذجاً .

آلية جمع المعلومات:

- الوسائل التقليدية: اقراءات المكتبية، خرائط، وثائق، مخرجات مؤتمرات.
- وسائل حديثة: الإنترنت والإجهزة الإلكترونية.
- الوسيلة الأساسية: المقابلات.

عينات البحث:

- عينة بشرية: مقابلات مع الإدارات الحكومية، الإدارة الأهلية، المزارعين والرعاة.
- عينة غير بشرية: وتشمل الأراضي، الزراعة، الثروة الحيوانية، الغابات، المراعي ومصادر المياه.

الدراسات السابقة:

- اطلع الباحث على بعض الدراسات والمباحث والمقالات السابقة في هذا المجال أهمها:
- (1) دراسات مشروع تنمية غرب السافنا - برنامج توطين واستقرار الرحل بمنطقة التعايشة (محلية رهيد البردي).
 - (2) دور مؤتمرات الصلح القبلي في معالجة ظاهرة الصراعات القبلية (دراسة حالة دارفور).

مصطلحات البحث:

المصطلحات المستخدمة في نطاق هذا البحث والتي تعين على فهمه واستيعابه.

هيكل البحث:

لأهمية هذا البحث وتشعب موضوعاته وتطور أحداثه، تمت هيكلة البحث في ثلاثة فصول، كل فصل يحتوي على مبحثين:

الفصل الأول: الإطار النظري للنزاعات:

المبحث الأول: مفهوم النزاع.

المبحث الثاني: أنواع النزاع.

الفصل الثاني: الموارد الطبيعية:

المبحث الأول: ماهية الموارد الطبيعية.

المبحث الثاني: أنواع الموارد الطبيعية.

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية - المقابلات.

نتائج البحث.

توصيات البحث.

مقترحات البحث.

الخاتمة.

الملاحق.

المراجع.

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أجريت على النزاعات بدارفور وعلاقتها بالموارد الطبيعية. ومن هذه الدراسات والبحوث:

(1) دراسات مشروع تنمية غرب السافنا (1978-1999): بنيت دراسات مشروع غرب السافنا على الدراسات التي أجرتها شركة هنتج على الموارد الطبيعية بمناطق جنوب دارفور وشرق دارفور في الفترة من 1971-1975 وقد شملت الدراسات 13 قطاعاً من قطاعات الموارد الطبيعية من ثم الوصول لوثيقة المشروع التي تهدف للآتي:

1- إيقاف التدهور البيئي والمحافظة على الموارد.

2- تهيئة الظروف لمساعدة المنتجين في القطاعين الرعوي والزراعي.

3- تحقيق التوازن البيئي والتنمية الريفية المتكاملة.

وقد حددت وثيقة المشروع حوالي 16 برنامجاً لتحقيق الأهداف أعلاه. واحدة من هذه البرامج.

برنامج توطين واستقرار الرحل بمحلية رهيد البردي:

**Social, Geomorphology And Land Use Survey Of Taaisha Sub District
(REhaid Elberdi Localaty):**

الدراسة إعداد: م. فاروق حامد أحمد.

الدراسة إشراف: م. عبد الله عبد الرحمن عبد الله - كبير ضباط التنمية لمديرية دارفور.

أعدت هذه الدراسة في أبريل 1973. أعتمدت هذه الدراسة على المسوحات التي أجرتها شركة هنتج على الموارد الطبيعية بالمنطقة. وتهدف هذه الدراسة للآتي:

- 1- عمل مسح عام للتربة والطبوغرافيا لمنطقة دار التعايشة (محلية رهيد البردي).
- 2- عمل مسح عام للموارد الطبيعية بالمنطقة والتقصي بشيء من التفصيل الفرص المتاحة للزراعة والرعي في مناطق محددة ومختارة.
- 3- تحديد مدى ملاءمة هذه المناطق المحددة والمختارة كلها أو جزء منها لتنفيذ برنامج استقرار القبائل الرحل.

نتائج الدراسة:

- 1) رغم غزارة الأمطار في فترة الخريف والأرض مغطاة بالحشائش والأشجار وتوفر المياه في الأودية والرهود والتردد. لا يتمكن الرعاة من الاستفادة من هذه المراعي بسبب الطين والأوحال، كثافة الحشائش والأشجار، ذبابة النسي تسي مما يضطر الرعاة إلى المسار إلى المناطق الشمالية (شمال رهيد البردي).
- 2) رغم توفر الأراضي الصالحة للزراعة الأراضي الطينية، أراضي القردود، أراضي النقعة، أراضي القيزان الرملية، لا يُستغل إلا القليل من الأراضي الطينية لزراعة البربري الشتوية (منطقة شافو) وزراعة الخضروات في منطقة طوال. معظم الزراعة تتم في أراضي القوز لسهولة الحرث التقليدي. أما أراضي القردود والنقعة فغير مستغلة في الزراعة لعدم توفر الإمكانيات للمزارعين للحصول على الآليات المطلوبة لهذه التربة.
- 3) مياه الأودية التي تعبر المنطقة إلى بحر العرب غير مستفاد منها بصورة جيدة حيث لا توجد سدود لحصاد المياه.
- 4) مصادر المياه تتمثل في الأودية والرهود، التردد، البحيرات، مياه التمد والعد، الآبار المفتوحة السطحية. ومحطات المياه (الدوانكي).

5) المراعي متوفرة رغم عدم احتوائها على النوعية الجيدة من الحشائش إلا أنها معرضة للرعي الجائر في فترة الصيف بسبب الحمولة الزائدة من الثروة الحيوانية وخاصة حول مصادر المياه مما يضطر الكثير من الرعاة للترحال إلى دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى المجاورتين.

6) أراضي قوز دنقو وقوز ساسلقو الشاسعة صالحة للزراعة وغنية بالمراعي ولكن لا يستفاد منها بسبب عدم توفر مصادر المياه في فصل الصيف.

المقترحات والتوصيات:

- 1) قيام مزرعة تعاونية نموذجية لإنتاج الخضروات بمنطقة طوال (جنوب رheid البردي).
- 2) قيام مزرعة نموذجية لإنتاج البربري (الذرة الشتوية) وتطوير المراعي بمنطقة شافو (جنوب رheid البردي).
- 3) المحافظة على أراضي بحيرة كيلنج العليا والسفلى وتطوير إنتاج المراعي وحظر النشاط الزراعي حول أراضي البحيرة.
- 4) قيام مشروع لإنتاج وتطوير المراعي بمنطقة أم قدر (جنوب رheid البردي).
- 5) قيام مشروع نموذجي للزراعة الآلية بمنطقة الحمرة.
- 6) تأهيل وتطوير البحيرات والترد والرهود، لتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان في فترة الصيف.

دور مؤتمرات الصلح القبلي في معالجة ظاهرة الصراعات القبلية (دراسة حالة دارفور):

بحث لإجازة زمالة كلية الدفاع الوطني ودرجة الماجستير في الدراسات الإستراتيجية من جامعة كرري.

إعداد: عميد أمن عبد المنعم طيفور الطيب حسين.

إشراف: أ. د. حسن سيد سليمان بدوي.

مرجعة: اللواء ركن نصر الدين عوض الكريم علي.

أجريت هذه الدراسة بغرض التعرف على مؤتمرات الصلح القبلي التي انعقدت في دارفور، والتوصيات والنتائج التي توصلت إليها، والأسباب التي أدت إلى فشل هذه المؤتمرات في الوصول إلى معالجة واحتواء ظاهرة الصراعات القبلية، ومعرفة الطرق التي يمكن أن تقود إلى معالجة الظاهرة.

أهم نتائج هذه الدراسة:

1) تطورت الصراعات في السودان بسبب التباين العرقي والديني والسياسي، فبعد أن كانت صراعات محدودة المطالب مرتبطة بالتنافس حول الموارد والحواكير والأراضي، تحولت بسبب الأفكار والإيدولوجيات إلى مطالب سياسية أدت إلى ظهور كيانات سياسية قبلية وجهوية.

2) تعتبر محدودية الموارد الطبيعية و الزيادة المضطردة في السكان والماشية من العوامل الهامة التي تسببت في اندلاع واستمرارية الصراعات القبلية في دارفور.

3) الصراع في دارفور بشكله الحالي يعتبر من العوامل الهامة التي ساعدت في تغذية وتأجيج الصراعات القبلية وتطورها.

4) فشلت مؤتمرات الصلح القبلي في دارفور في معالجة واحتواء ظاهرة الصراعات القبلية وذلك بسبب النمطية التي اتصفت بها هذه المؤتمرات وعدم ربط الأجندة بالأسباب الحقيقية للصراع، وضعف الالتزام بتطبيق التوصيات والقرارات التي خرجت به هذه المؤتمرات، وتركيزها على الديات والغرامات، وإغفالها لاتباع المنهج الرباني في معالجة الصراعات وتعطيل الحدود والقصاص.

أهم توصيات هذه الدراسة:

1- نشر الوعي الديني والثقافي وسط مجتمعات دارفور ونبذ العنصرية والجهوية وإحياء قيم العفو والتسامح، مع ضرورة العمل الجاد للوصول إلى تسوية عادلة وسلام شامل مع جميع الحركات المسلحة في دارفور.

2- ضرورة الفهم الجيد وإيجاد المعالجة اللازمة للأسباب الأساسية التي قادت إلى اندلاع الصراعات القبلية في دارفور، وأدت إلى إطالة أمدھا، والمتمثلة في محدودية الموارد والزيادة المضطردة في عدد السكان والماشية، والتي قادت إلى الأسباب الأخرى المتمثلة في الاحتكاكات بسبب المسارات والمراحل، الصراع حول الحواكير وغيرها من الأسباب.

3- إعادة النظر في الشكل الحالي للفرع، وذلك بأن يتم تنظيمه تحت قيادة وسيطرة الدولة ولا يترك ذلك للقبيلة التي وقع عليها التعدي وحدها.

4- تجنب النمطية والتكرار في أجندة مؤتمرات الصلح القبلي وذلك بأن تكون الأجندة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأسباب الحقيقية لكل صراع، الالتزام التام بتطبيق ما توصلت إليه المؤتمرات من توصيات بواسطة آلية معروفة ومحددة تحت إشراف الدولة، وكذلك ضرورة الالتزام بالمنهج الرباني الذي جاءت به الشريعة الإسلامية لمعالجة الصراعات. وتجنب تعطيل تطبيق عقوبات الحدود والقصاص على الجناة والمعتدين.

مصطلحات البحث:

المسار أو المرحال:

هو شريط من الأرض يتراوح عرضه بين 2-8 كلم يسير فيه الرعاة ويمر بديار قبائل مختلفة وتمنع فيه الزراعة أو إقامة القرى منعاً للاحتكاكات بين الرعاة والمرزاعين.

الصواني/الديار/المّر:

هي مناطق يستريح فيها الرعاة خلال ترحالهم في المسارات والمراحيل وأحياناً يقيم فيها المرضى، كبار السن وذوو الحاجات الخاصة والنساء والحوامل وحديثات الولادة إقامة مؤقتة لحين عودة الطعينة.

الطعينة:

هي مجموعة من أسر الرعاة وماشيتهم يرتحلون ويقيمون في المخاريف والمصايف مع بعضهم البعض وغالباً تربطهم أواصر القرى.

العِد:

هو مكان تتوفر فيه المياه تحت الأرض يقوم الرعاة بحفر الآبار فيه في فصل الصيف للحصول على مياه الشرب لأنفسهم ولماشيتهم.

القَّـ دو المشيش:

هو مكان تتوفر فيه المياه في فصل الصيف بشرط أن تكون المياه قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق. فإذا كان هذا المكان في داخل مجاري الأودية يسمى المشيش، أما إذا كان خارج مجاري الأودية فيسمى التمد. وفي الغالب تستمر مياه هذه المصادر لفترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر في فصل الصيف ثم يتحول الناس للحصول على المياه من العد الذي يتطلب حفر عميق بالآلات اليدوية.

الرهـ/الترده/ البحيرة/ الصفاة:

حوض مائي ينتج عن تراكم مياه الأمطار فإذا كان الحوض صغيراً يسمى بالرهـ وإن كان متوسطاً يسمى بالترده أما إن كان الحوض كبيراً ولا تتضب مياهه طوال السنة فيسمى بالبحيرة. أما إذا كان الحوض في منطقة القيزان فيسمى بالصفاة.

الدار:

هي أرض قبلية منحت لقبلية واحدة أو عدة قبائل في عهد سلطنة الفور كحدود إدارية للقبائل واستمرت هذه الدور ملك للقبائل طيلة العهد التركي والإنجليزي والعهد الوطني. وألغيت بصدور قانون الأراضي لسنة 1970م. ولكن لم تعترف القبائل بإلغاء هذه الملكية. وعلى أساس ملكية القبائل لهذه الدور تمنح السلطات العليا الإدارية الأهلية النظارة أو السلطنة، أو الملكية، أو المشيخة (الأبالة). وملكية هذه الأرض على الشيوع في الزراعة والرعي لكل المنضوين تحت أمرة الإدارة الأهلية المعنية.

الحاكورة:

قطعة من الأرض في دار أي من القبائل يخصصها السلطان لأحد أعوانه أو المقربين منه أو العلماء ليعيشوا عليها وبذلك تكون ملكاً له ولذريته.

الراكوبة:

هي عرف يسري بين القبائل ينتج عن اتفاق أو ميثاق لفض نزاع معين بين فردين أو مجموعتين متنازعتين ينتمون لقبائل مختلفة. وغالباً ما يترتب عن هذا النزاع أحداث قتل أو أذى جسيم أو إتلاف للمحاصيل والأراضي أو نفوق ماشية، ويكون الاتفاق الذي تم بين الطرفين عرفاً ملزماً للطرفين وسابقة تطبق في جميع المنازعات التي تنشأ لاحقاً بين هاتين القبيلتين أو هذه القبائل، وهذا العرف يسمى بالراكوبة.

مجلس الجودية:

هو مجلس يتكون من قيادات وأعيان القبائل المشهود لهم بالعدل والنزاهة والحنكة وذلك للتوسط بين مجموعتين أو قبيلتين لإقناعهم على فض نزاعاتهم بالتراضي دون اللجوء إلى القضاء أو السلطات الحكومية. ويعرف هؤلاء الوسطاء محلياً بالأجاويد.

الشوقارة:

هي المناطق الواسعة التي تنمو بها الحشائش في بواكير فصل الخريف والتي تكون مرعاً طيباً للثروة الحيوانية التي عانت من شح المرعى في فترة الصيف مما يجعل الرعاة يتسابقون لمناطق الشوقارة لإنقاذ ماشيتهم من الجوع ونقص المرعى.

لجنة الصلح القبلي:

هي لجنة تتشكل من قيادات وأعيان القبائل والمشهود لهم بالعدل والنزاهة والحنكة يعاونهم بعض الإداريين والمسؤولين بأجهزة الدولة وذلك للتوسط بين مجموعتين أو قبيلتين متنازعتين لإقناعهم بوقف النزاع والوصول إلى صلح يوقع عليه الطرفين ويعتمد من اللجنة وتعترف به الأجهزة الرسمية وتعمل على تنفيذه.

الفزع:

استنفار رسمي وشعبي لملاحقة أفراد ومجموعات النهب المسلح وفي الغالب يكون بعلم السلطات الأمنية وأحياناً يكون تحت إشرافهم.

المَدَّال:

نقص المراعي نتيجة لشح الأمطار أو الرعي الجائر أو الحرائق مما يؤدي إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية بسبب الجوع.

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار النظري للنزاعات

المبحث الأول: مفهوم النزاع.

المبحث الثاني: أنواع النزاع.

المبحث الأول: مفهوم النزاع:

النزاع هو مواجهة بين واحد أو أكثر من الأطراف المنطلقة نحو وسائل أو غايات متضاربة أو متناقضة. ويستخدم لفظ النزاع للإشارة إلى معنى مادي مجرد ملموس كالقتال. (ميلر، كرستوفر ، ت 2013، ص 20) وقد يستخدم بصورة أوسع بمعنى عدم الاتفاق وتباين وتعارض الأفكار والمصالح. فالنزاعات تصور وتشرح العلاقة التي بموجبها تعبر كل مجموعة أن أهداف المجموعات الأخرى وقيمها ومصالحها وسلوكها إنما تعادي أهدافها وقيمها ومصالحها وسلوكها هي الأخرى. (المقبول، حاج أبا، ت 2016، ص 17).

ويقول المفكر (ولموت وهوكر 1998م): النزاع هو تعبير عن مواجهة بين مجموعتين منفصلتين تتبنى أفكار أو أهداف غير متوافقة وموارد شحيحة مع تدخلات من فاعلين آخرين لتحقيق أهدافهم.

ويقول (الفيلسوف ميل 1997م): النزاع هو منحى حتمي لتغيير إجتماعي، تعبيراً عن التنوع في المصالح والقيم والمعتقدات التي تبرز كصيغة جديدة ينتجها تغيير اجتماعي ينشأ ضد تقاليد موروثه.

ويقول (العالم استافنر 1967م): النزاع هو الحالة التي فيها اثنين أو أكثر من البشر يتطلعون لأهداف ويعتقدون أنها يمكن أن تتحقق لأحدهم دون الآخر ولكن ليس لكليهما. وهذا يعني أن النزاع يحتوي على أهداف، وأطراف، وسلوك، وتنافس، وعدم توافق الأهداف أو المصالح. (فور. أبو القاسم، ت 2000، ص 27)

ويقول المفكر ساندول 1999م: حالة النزاع بأنها أي حالة فيها اثنين أو أكثر من المكونات الاجتماعية أو الأطراف أو الأحزاب يعتقدون أن مصالحهم المشتركة غير متوافقة.

ويقول الفيلسوف الأمريكي بولس كوسر 1950م: النزاع هو تنافس على القيم والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيزاء الخصم الآخر.

ويرى المفكر الألماني كزيخ أن ثمة ثلاثة أسباب جوهرية تؤدي إلى تقسيم الناس في العالم مما يؤدي إلى نشوب النزاعات والحروب والافتتال بينهم هي (قور. أبو القاسم، ت 2000، ص 11):

(1) الضغينة.

(2) المغالاة في الظلم وعدم العدل.

(3) الاضطهاد.

ويصور المفكر ارساموس النزاعات والحروب (الحرب هي الشيء الوحيد الذي هو ضد كل الأشياء. الحرب هي الأصل والأساس لكل المشاكل وقوى الشر. إنها محيط بلا قاع يبتلع كل شيء بلا تمييز. وبسبب الحرب تذبل كل البراعم والورود، ويجف كل شيء معافى، ولا يبقى غير الدمار، ثم تشيخ الأشياء الجميلة ويصير كل حلو مر). (قور. أبو القاسم، ت 2000، ص 8).

فالنزاعات سنة كونية حتمية جبلت عليها البشرية منذ الخليقة. وقد ظل تاريخ البشرية يعاني ويلات النزاعات والحروب التي تنتهي في الغالب الأعم بقتل وجرح وتشريد ملايين البشر وتدمير الممتلكات وتخريب المدن وإهدار المال، وأصبح عدم التسامح وعدم تحمل الآخر جزء من الحياة.

يكون النزاع إما ظاهراً أو معروفاً عبر الأفعال والسلوكيات أو مخفياً، حيث يظل كامناً في مثل هذه الحالة لبضع الوقت، نتيجة لعدم التوافق في بعض العمليات المحدودة أو الوقعة في

صلب الأنظمة، أو في إطار الترتيبات المؤسسية مثل الحكومات، الشركات أو حتى المجتمع المدني. (ميلر، كرستوفر، ت 2013، ص 21).

وفي مجال العلاقات الدولية يحدد السيد بيتر وولنستين 2002 ثلاثة أشكال عامة للنزاع بين الدول، داخلي ونزاعات تشكيل الدولة. وتعتبر النزاعات بين الدول بمثابة النزاعات بين الدول القومية أو انتهاكات لنظام الدولة من قبل التحالفات.

ومن جهة ثانية، نجد المجتمع الدولي يكثف اهتمامه بالنزاعات الداخلية التي تساهم في توسيع طبيعته، تطويره وشرعنة سياسات التدخل فيه. أما الأمثلة المتعلقة بالنزاعات الداخلية وتلك المتصلة بتشكيل الدولة فتشتمل على الحروب الأهلية والعرقية، النضال ضد الاستعمار، الحركة الانفصالية والمطالبة بالحكم الذاتي، النزاعات الحدودية ومعارك من أجل السيطرة على الحكومة. وفي الوقت الراهن تركز الاهتمام أيضاً على النزاعات العالمية، حيث الجماعات الخارجة عن الدولة تقاوم الدولة والمنظمات الدولية والإقليمية على حد سواء.

نظريات النزاع المعاصرة: (فور، أبو القاسم، ت 2000م، ص 15)

إثر الخسائر الفادحة التي خلفتها النزاعات والحروب في أوروبا قبل النهضة وما تلت تلك الحقبة من الحروب النازية والعالمية، والحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، والتطور النووي. زاد إحساس البشرية بالخوف من مهددات الحرب ومن ثم أفرزت هذه الظواهر ما تسمى بفلسفة الحرب. حيث انكفأ العلماء والمفكرون والباحثون والفلاسفة في التحليل العميق للنزاعات والحروب، أسبابها وسلوكها، آثارها، نتائجها، حلولها ودرئها.

وللوقوف على المفهوم الشامل للنزاعات لابد من الاضطلاع على نظرياتها المعاصرة:- (قور، أبو القاسم، ت 2000م، ص 21)

أولاً: النظريات الصغيرة أو البسيطة:

(1) نظرية النزاع على مستوى الفرد (النزاع الذاتي).

(2) النظريات الاجتماعية البيولوجية.

(3) النظريات السيكلوجية

(4) النظريات السايكلوجية التحليلية.

ثانياً: النظريات الكبيرة:

(1) نظرية الحرمان النسبي.

(2) نظرية الاحتياجات الإنسانية.

(3) نظرية الهيمنة والتي تتفرع منها عدة نظريات.

مفهوم النزاعات الداخلية غير الدولية: (المقبول، حاج أبا، ت 2016، ص 180)

تعتبر النزاعات الداخلية خاصة المسلحة منها من المآسي التي تواجهها الإنسانية وبدون حلول فعالة. ويوصف النزاع الداخلي من خلال طبيعته، الأسباب الملازمة لاندلاعه، جوهر الإشكاليات القائمة، واللاعبون أو المؤثرون فيه. لذا فعندما تكون السمة العامة للنزاع، بالنزاع الكبير، نجده يقتصر من حيث جوهر إشكالياته على مسألتى تقسيم السلطة وتوزيع الثروة. بينما يتعمق النزاع كلما كانت العوامل الإثنية والقبلية مؤثرة فيه. فهذه العوامل تزيد من الانقسام والانشقاق الداخلي وينعكس ذلك على التماسك السياسي والاجتماعي والأمني في الدولة. بل قد يمتد مثل هذا النوع من النزاعات العرقية العميقة لدول الجوار وتتفاقم حدته بسبب الدعم الخارجي (النزاعات في رواندا والكنغو).

أما النزاع الداخلي الصغير فنجده لا يرتقي إلى درجة تهديد السلطة القائمة، إذ تختصر المطالب فيه على المسائل الأخلاقية كالحريات العامة والانفتاح الديمقراطي والمشاركة في الحياة السياسية. ومثل هذه النزاعات يمكن احتوائها بالحوار والوسائل السلمية. والنزاع من حيث موضوعه وإشكالاته يجوز أن يكون مرتبطاً بالشغب أو العنف أو الاغتيالات أو السرقة بالإكراه أو التظاهر غير السلمي أو الانتقام وغيره.

والنزاع الداخلي له أطرافه، قد يكونوا أفراداً أو جماعات أو دول. وله مجاله ونطاقه، قد يكون شاملاً ومتسعاً محتوياً على أعمال العنف الممنهج وجرائم ضد الإنسانية على المستوى المحلي أو الدولي من قبل جماعات إرهابية، أو مجرد أعمال فردية. وقد يكون مرتبطاً بدوافع عقائدية أو سياسية كما في حالات حركات التحرر الوطني. أو مرتبطاً بمصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية معينة تؤثر عليها مصالح الأطراف المعنية. وبالتالي تنتوع مواقف وسياسات الدولة المعنية وكذلك الأطراف الأخرى من منظمات وهيئات إقليمية ودولية إزاء أعمال جماعات العنف على المستويات الفردية والجماعية.

ويمكن تحديد أطراف النزاع الداخلي إنطلاقاً من دور المؤثرين فيه في الآتي: (المقبول، حاج

أبا. ت 2016، ص 5)

- 1) نزاع داخلي ضد السلطة مع وجود تدخل أجنبي (كثير حدوثاً).
- 2) نزاع داخلي ضد السلطة مع غياب تدخل خارجي (يمكن تسويته بالتراضي أو الحوار).

3) نزاع أهلي ناتج عن انقسام وطني مع تدخل أجنبي.

4) نزاع أهلي ناتج عن انقسام وطني مع غياب تدخل أجنبي.

وهناك عدة مسببات للنزاعات الداخلية يمكن تلخيصها في الآتي:

- 1) هضم حقوق المجموعات الإثنية والأقليات.
- 2) انتقاص الهوية سواءً كانت كاملة أو جزء منها كالدين أو اللغة أو القيم الاجتماعية والأخلاقية.
- 3) اضطهاد الطائفة وغمط حقوقها.
- 4) التهميش الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.
- 5) غياب حقوق المواطنة.

مفاهيم هامة مرتبطة بمفهوم النزاع:

- (1) مفهوم تسوية النزاع: (المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 270)
تسوية النزاع تعني التوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا المحدودة من خلال الوسائل السلمية السياسية مثل المفاوضات، الوساطة. أو القانونية: كالتحكيم والقضاء بين الأطراف. ويجوز أن تكون التسوية بالوسائل العسكرية دون معالجة الجذور العميقة للنزاع.
- (2) مفهوم منع النزاع: (المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 280)
مفهوم وقائي يقوم على الحيلولة دون اندلاع النزاع أو الحيلولة دون تصاعده. ويستند في جوهره على مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تتعامل مع موقف نزاعي محدد يتضمن احتمالاً مؤكداً بتصاعد أعمال العنف فيه. ومن ثم فهو وثيق الصلة بمفهوم الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ويشترط في نجاحه عدد من العناصر أهمها:-

- 1) شبكة الإنذار المبكر (مجلس السلم والأمن الأفريقي).
- 2) رغبة من الأطراف للتسامح بشأن الضحايا والخسائر.
- 3) قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن النزاع.

مفهوم إدارة وحل النزاع: (المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 29)

إدارة النزاع مفهوم عملي يتعامل مع نزاع قائم من خلال سلسلة من الإجراءات السياسية والعسكريهما يؤدي إلى إبقائه عند مستوى أقل تصعيداً، الأمر الذي يساعد على تسويته بصورة نهائية في مرحلة لاحقة. وهو ما يعني الوصول بالنزاع إلى حده الأدنى وذلك من خلال تشجيع عوامل بناء الثقة بين الأطراف والحد من عوامل التصعيد. مثال ذلك دور الاتحاد الأفريقي في تسوية النزاع بين شمال وجنوب السودان.

بينما مفهوم حل النزاع يشير إلى الإنهاء الكامل للنزاع من خلال معالجة جذوره العميقة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية. إذ أنه لا يكفي بانتهاء العنف المسلح فحسب، إنما يسعى لمعالجة أسبابه وجذوره خلال فترة زمنية طويلة. ويتم ذلك لإدراك أطرافه مدى ارتفاع تكلفته ومضاره المستقبلية.

مفهوم تحويل النزاع: (المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 34)

يعني تحويل العلاقة بين الأطراف المتنازعة من العداء إلى التفاهم والتعاون حتى لا يتطور النزاع لأزمة. وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة الأجهزة الرئيسية المختصة بتحويل النزاع، والمهام الموكلة إليها، واختصاصاتها، والإجراءات المتبعة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. كما للمنظمات الإقليمية دورها في تسوية هذه النزاعات وفقاً لقوانينها الأساسية المنشأة لها، ومنها مجلس السلم والأمن الأفريقي، وجامعة الدول العربية وغيرها.

مفهوم الأزمة: (المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 7)

لغويًا كلمة الأزمة مرادفة لكلمات أخرى كالضغوط أو الانهيار أو الكارثة أو العنف. والأزمة لها معنيان أحدهما عام وآخر علمي متخصص. ويكثر استخدام مفهوم الأزمة في مجالات الطب، علم النفس والاجتماع، العلوم السياسية والتاريخ.

ففي مجالات العلوم الاجتماعية يستخدم مفهوم الأزمة كظاهرة اجتماعية، بينما في مجالات الدراسات السياسية فإن مفهوم الأزمة يعني نقطة تحول لأوضاع غير مستقرة ويمكن أن تعود بنتائج غير مرغوب فيها متى ما كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء آثارها. كما يعرفها البعض بأنها الفترة الخطرة من النزاعات التي يتهدد فيها كيان البلاد أو نظامها الأساسي أو استقلالها أو سلامة أراضيها أو يتعرض فيها السلم العالمي للخطر.

مفهوم الدبلوماسية الوقائية: (محمد، الأخضر، ت ن، ص 125-135)

يشير مفهوم الدبلوماسية الوقائية إلى العمل الرامي إلى منع نشوب النزاعات بين الأطراف، ومنع تصاعد النزاعات القائمة، ووقف انتشار هذه النزاعات عند وقوعها واندلاعها. ويمكن أن يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية الأمين العام للأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو أي من الوكالات أو البرامج المتخصصة للأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية. ويشتمل نطاقها النزاعات الدولية والنزاعات غير الدولية (الداخلية).

وترتكز الدبلوماسية الوقائية على عناصر إجرائية تجعلها واقعية في العلاقات الدولية ويمكن تحقيقها وهي:

- 1) تدابير بناء الثقة، مثل تبادل البعثات العسكرية بصورة منتظمة.
- 2) تقصي الحقائق، لتكون الأمم المتحدة أو غيرها على معرفة آنية ودقيقة بالحقائق.
- 3) الإنذار المبكر، فيما يتعلق بالأخطار البيئية، الكوارث الطبيعية والنووية، والهجرات والمجاعات وغيرها.

4) الانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة أو القوات الإقليمية في ظروف الأزمات الوطنية بطلب من الحكومة أو بموافقة الأطراف.

5) المناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود بموافقة الطرفين.

دور الأمم المتحدة في النزاعات: ((المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 35-43)

بما أن هيئة الأمم المتحدة وليدة النزاعات والحروب، لذا فقد أفرد ميثاقها حيزاً واسعاً للتعامل مع النزاعات والحروب درءاً لاندلاعها، وتنظيماً لممارستها إن كان لابد منها، وتيسيراً لفضها وحلها حفاظاً للسلم والأمن الدوليين وتجنبياً للإنسانية ويلات النزاعات والحروب. يُلزم ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء حل نزاعاتها بالوسائل السلمية ويحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية وذلك وفقاً للمادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على: (يُمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستغلال السياسي لأي دولة أو أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة) وقد تضمن الميثاق نصوصاً واضحة حولت لمجلس الأمن دعوة الدول لحل نزاعاتهم بالوسائل السلمية عبر المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، والتسوية القضائية من خلال وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو غيرها وذلك وفق المادة 33 من الميثاق.

يتدخل مجلس الأمن بدعوة من الأطراف المتنازعة أو مباشرة بقرار منه إن كان استمرار النزاعات فيه تهديد للسلم والأمن الدوليين، وذلك وفق المادة 34، 35، 38 من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة. وتعتبر قرارات مجلس الأمن في هذه الحالات توصية فقط يتم تنفيذها بإرادة الأطراف المتنازعة.

أما في حالة الدول والجماعات التي لها مواقف تهدد السلم والأمن الدوليين أو لها نزاع مع الدول الأعضاء، يتدخل مجلس الأمن بموجب الفصل السابع وفق المواد 39، 41، 42 ليتخذ قرارات تتضمن تدابير ذات صفة عسكرية وتدابير تتصف بالتوقيت وتدابير لا تتصف بالتوقيت. وقد نُظِّمت ووُضِعَت الإجراءات المتعلقة بالنزاعات والحروب وما تتخذه الأمم المتحدة عبر وكالاتها ومجلس الأمن والدول والمنظمات المختصة الأخرى من إجراءات فيما يسمى قانون الحرب بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأصبح إلزاماً على الدول التقيد به في حالات الحروب والنزاعات الدولية والداخلية.

المبحث الثاني: أنواع النزاع:

هنالك عدة إتجاهات لتحديد أنواع النزاعات إما حسب إطارها الجغرافي السياسي، أو حسب إشكالاتها وعناصرها المسببة لاندلاعها، أو حسب حدتها وتأثيراتها أو الآليات المستخدمة فيها.

ويمكن تصنيف النزاعات حسب إطارها الجغرافي السياسي على النحو التالي:-

(1) النزاعات الدولية: (المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 15)

وهي النزاعات التي تنشأ بين دولتين أو أكثر، وقد تكون إشكالاتها المسببة لها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، وقد تكون سلمية أو عنيفة، وقد تكون نزاعاً مسلحاً أو غير مسلح. وتكون النزاعات الدولية نتيجة اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما. وفي حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا النزاع وحله سلمياً بالطرق الودية أو الدبلوماسية. ويمكن أن تكون النزاعات الدولية حول مواضيع قانونية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها. والنزاعات الدولية ليست حديثة المنشأ بل هي قديمة ومرتبطة بظهور الدول ولكن المتجدد هي أسباب النزاعات وطرق حلها.

ففي العصر القديم كان الحل الأساسي للنزاعات الدولية هي الحرب. أما ما قبل الحروب العالمية فقد كانت الحلول هي الأعراف الدولية. أما في العصر الحديث فيعتبر ميثاق الأمم المتحدة هو الأساس الأول في تنظيم طرق حل النزاعات الدولية تحت الفصل السادس المادة 33/1 من الميثاق.

ويمكن أن تكون مراحل وديناميكية النزاعات الدولية تقليدية تبدأ بمرحلة الكمون، الاستقطاب، التصعيد، الإيذاء ثم حل النزاع. كما يمكن أن تكون النزاعات دراماتيكية تبدأ بالتوتر ثم مرحلة الأزمة التي إن لم تسوى سلمياً قد تتطور إلى حرب.

والنزاعات الدولية تحل بالوسائل السلمية أو غير السلمية، وتتخلص الوسائل السلمية في الوسائل السياسية واللجوء إلى المنظمات الدولية أو الوسائل القضائية.

(2) النزاعات غير الدولية (الداخلية): ((المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 18)

النزاع الداخلي أو الحرب الأهلية هي النزاع المسلح الذي يحمل الملامح والسمات

التالية:-

- ❖ يتسبب في أكثر من ألف قتيل.
- ❖ يتحدى سياسية دولة معترف بها دولياً .
- ❖ يحدث داخل حدود الدولة المعنية.
- ❖ يدخل الدولة كواحد من الأطراف الرئيسية المقاتلة.
- ❖ يحوي متمردين مع احتمالية تعاضمه وتطوره إلى حركة معارضة منظمة.
- ❖ يحوي أطرافاً لديها إمكانية توقع الحياة سوبياً في نفس الوحدة السياسية بعد إنهاء النزاع.

والنزاع الداخلي هو تنافس بين مجموعات مختلفة، عرقية، سياسية، دينية..... الخ من خلال مخالقات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع. غير أن ممارستها غير المنطقية لا تمنع وجود أسباب وأهداف منطقية تقف وراءها كما هو الحال في مطالب العديد من الكيانات الدينية والعرقية والسياسية.

أما من حيث الإشكالات والعناصر المسببة لاندلاعها فيمكن تصنيف النزاع إلى الآتي:-

1. نزاع حو الموارد أو الثروة: مثل الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء وكيفية توزيع تلك الموارد.

2. نزاع حول السلطة: إذ يتم التنازع بشأن آليات الحكم والمشاركة السياسية في عمليات صناعة القرار.

3. نزاع حول الهوية: يتعلق النزاع بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

4. نزاع حول الأوضاع الاجتماعية والسياسية: وهو نزاع ينشأ عن مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية.

5. نزاع حول القيم: وهو نزاع حول القيم المتمثلة في أنظمة الحكومة والدين والأيدولوجية.

ويمكن تقسيم النزاع من حيث الحدة إلى قسمين رئيسيين: نزاع عنيف ونزاع سلمي، وقد

يصل العنف مرحلة الأزمة. ((المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 22)

1) النزاع السلمي:

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح النزاع سلمياً، ومن هذه الآليات الدساتير والقوانين، التكوين الأسري والعشائري، نظم التحاكم والتقاضي، الأحكام الدينية، الأعراف والتقاليد، والحوار والمؤتمرات. وتتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي الفردي، وبين كونها رسمية ومدونة مثل: الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات، من وسائل للتعبير، والمطالبة بالحقوق الخاصة والعامة، وتسمى هذه الضوابط مجتمعة بنطاقات السلام، وبالتالي تمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف مدمر.

2) النزاع العنيف:

يصبح النزاع عنيفاً عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المنافس أو المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة. وعليه فإن النزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة. ولقد حدد بعض الباحثين أبعاد النزاع العنيف في أربعة عناصر يلزم التمعن في كل نزاع وتحليله لتجديد هذه العناصر بدقة، ومن ثم وضع السياسات اللازمة لمنع نشوء النزاع أو التحفيف منه وهذه العناصر هي:- (المقبول، حاج أبا. ت 2016، ص 25)

1) المسائل الجوهرية (الأصلية) وتعني جذوره الأساسية وإشكالاته التي يحتدم فيها الجدل مثل التنافس على الموارد، السيطرة على السلطة، تحديد صلاحيات الأقاليم والمناطق، والإيدولوجيات الحاكمة ويمكن إجمالها في الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية.

(2) الأطراف أو مجموعات النزاع: وتعني الأطراف المشاركة في النزاع عرقية كانت، أم دينية، أم إقليمية، أم تيارات سياسية داخلية كانت أم أجنبية.

(3) أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه: وتعني الأسلحة المستخدمة صغيرة أم كبيرة أم أسلحة الدمار الشامل، القوة المستخدمة، قوة عادية أم قوة مفرطة، سلوك الأطراف هل هو سلوك منضبط بقواعد الحروب والنزاعات أم سلوك غير منضبط فيه انتهاك لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني مما يؤدي إلى التطهير العرقي والإبادة الجماعية. ومدى إن كانت القوة المستخدمة وسلوك الأطراف تعبر عن مظاهرات، أم شغب، أم انقلابات أم غيره.

(4) الفضاء الجغرافي: ويقصد به النطاق الجغرافي الذي دار فيه هذا النزاع وما صاحبه من مجازر أو تخريب أو تشريد. وما إن كان هذا النزاع دولياً والأطراف الدولية المشاركة فيه أم أن النزاع داخلياً يشمل نطاق الدولة المعنية بأسرها أم محدوداً في إقليم معين أو محلية بعينها.

مستويات ومراحل وديناميكية النزاع: (فور، أبو القاسم، ت 2000، ص 55)

2) مستويات النزاع:	1) مراحل النزاع:
- نزاع بين الأشخاص. - نزاع بين المجموعة. - نزاع بين المجتمع. - النزاع القومي. - النزاع الدولي. - النزاع العالمي.	- مرحلة اللانزاع. - مرحلة الكمون. - مرحلة الاستقطاب. - مرحلة التصعيد. - مرحلة الإيذاء (القتال). - مرحلة انخفاض التصعيد. - مرحلة حل النزاع.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الموارد الطبيعية

المبحث الأول: ماهية الموارد الطبيعية.

المبحث الثاني: أنواع الموارد الطبيعية.

المبحث الأول: ماهية الموارد الطبيعية في السودان: (المقبول، حاج أبا، ت 2016، ص 70)

تنقسم الموارد الطبيعية إلى موارد طبيعية متجددة كالأرض والمياه والطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المتولدة من الرياح والنفائات والمياه وغيرها من المصادر. موارد طبيعية غير متجددة كالنفط والغاز الطبيعي والثروات المعدنية المختلفة. ويزخر السودان بشتى صنوف الموارد المتجددة وغير المتجددة.

1) الأرض الصالحة للزراعة:

تبلغ جملة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 200 مليون فدان، أي ما يعادل 88 مليون هكتار. أما الأراضي المستقلة منها في الزراعة فحوالي 40 مليون فدان فقط، أي ما يعادل 20% من جملة الأراضي الصالحة للزراعة.

وتتركز الأراضي الزراعية على ضفاف نهر النيل وروافده وتعرف بالسهول الفيضية وتمتاز بالخصوبة العالية والإنتاجية القياسية. وتصلح هذه الأراضي لزراعة القطن، الفول السوداني، القمح، قصب السكر، الخضر، البقوليات، التوابل والفواكه بكل أنواعها.

وتروى هذه الأراضي من مياه نهر النيل أو روافده عبر السدود والقنوات والترع فيما يسمى بالري الإنسيابي أو الري بالراحة، وتشمل هذه الأراضي مشروعات زراعية عديدة أهمها: مشروع الجزيرة والمناقل، مشروع الرهد، مشروع حلفا الجديدة، مشروع السوكي، مشروع القاش، مشروع دلتا طوكر، مشروع أبو حبل، ومشاريع النيل الأبيض ومشاريع الشمالية ونهر النيل ومشروع سكر كنانة ومشروع سكرالنيل الأبيض ومشروع سكر الجنيد ومشروع سكر حلفا الجديدة ومشروع سكر عسلاية ومشروع سكر غرب سنار وغيرها من المشاريع الصغيرة.

أما الأراضي الزراعية المطرية فتوجد في مساحات شاسعة وتمتاز بالخصوبة وتصلح لزراعة الذرة، السمسم، القطن المطري، زهرة الشمس، الكركدي وحب البطيخ. وتمتد هذه الأراضي في السهول الطينية بمناطق القضارف، النيل الأزرق، سنار، وسط دارفور، النيل الأبيض، جنوب كردفان، جنور دارفور. كما تمتد في السهول الرملية بشمال كردفان، غرب كردفان، شرق دارفور، غرب دارفور، شمال دارفور ووسط دارفور.

(2) المحاصيل الزراعية:

تُعد محاصيل الذرة والدخن والقمح المحاصيل الغذائية الرئيسية في السودان. أما المحاصيل الزراعية النقدية فتتمثل في القطن، الحبوب الزيتية، الصمغ العربي، السمسم، الكركدي، حب البطيخ. وهناك محاصيل زراعية تعتبر ثانوية في الوقت الراهن ويمكن أن يكون لها دور في المستقبل كالأعلاف الجافة، الأعشاب العطرية والطبية، القوار، البصل، البهارات وغيرها.

(3) مصادر المياه:

تعتبر المياه من أهم مقومات الاستثمار الزراعي والصناعي. وتشمل مصادر المياه الآتي:

أ) مياه نهر النيل وروافده:

وتوفر سنوياً ما يعادل 84 مليار متر مكعب من المياه، وأهم روافده النيل الأزرق الذي ينحدر من الهضبة الأثيوبية (بحيرة تانا)، والنيل الأبيض الذي ينحدر من بحيرة فكتوريا في أواسط أفريقيا كما يعتبر نهري الدندر والرهد من أهم الروافد التي تغذي النيل الأزرق. ويلتقي النيل الأبيض بالنيل الأزرق عند منطقة المقرن بالخرطوم ويكونان نهر النيل الرئيسي ويلتقي نهر عطبرة بنهر النيل عند مدينة الدامر ويستمر

نهر النيل في جريانه شمالاً إلى أن يصب في البحر الأبيض المتوسط حيث يشكل دلتا النيل بالقرب من مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

(ب) مياه الأمطار:

وتتدرج مياه الأمطار في السودان من 100 ملم شمالاً عند المنطقة شبه الصحراوية إلى 400 ملم عند منطقة السافانا في الوسط ثم إلى 800 ملم عند منطقة السافانا الغنية بجنوب البلاد وتقدر مياه الأمطار بـ 20% من كميات المياه الواردة من الأنهار وتستخدم هذه المياه في الزراعة والمراعي، الغابات وشرب الإنسان والحيوان والصناعة.

(ج) أحواض الأنهار:

السودان زاخر بالمياه الموجودة في العديد من الأحواض النهرية على امتداد البلاد وأهم الأحواض: حوض النيل ويغطي 77% من مساحة البلاد، حوض بحيرة تشاد ويغطي 3,6% من مساحة البلاد، وحوض بركة ويغطي 1% من مساحة البلاد، وحوض القاش ويغطي 0.4% من مساحة البلاد، وحوض بحيرة تركانا ويغطي 0.1% م مساحة البلاد.

(4) الثروة الحيوانية:

وتتميز الثروة الحيوانية باللحوم ذات الجودة العالية حيث أنها تعتمد على المراعي الطبيعية والأعلاف المكونة من المواد العضوية والخالية تماماً من أي مركبات كيميائية. ويتمتع السودان بثروة حيوانية ضخمة تقدر بحوالي 125 مليون رأس من الأبقار والجمال والضأن والماعز مما يؤهله لسد فجوة العالم العربي من اللحوم والتي تقدر بحوالي 750 ألف طن سنوياً ويمكن

مضاعفة إنتاج اللحوم بمضاعفة طاقة المسالخ الحالية وذلك بإنشاء مسالخ حديثة وتأهيل القائم منها وتصنيع اللحوم.

(5) الغابات:

تبلغ مساحة الغابات حوالي 42 مليون فدان وتغطي حوالي 12% من مساحة البلاد. ويستفاد منها في إنتاج الصمغ الغربي واللبان من أشجار الهشاب والطلح والسنت واللبان. كما يستفاد من هذه الغابات في إنتاج أخشاب الأثاث وحطب الوقود والفحم النباتي والثمار الغابية.

(6) الحياة البرية والسياحية:

يزخر السودان بأنواع متعددة من الحياة البرية حيث تتواجد الحيوانات البرية الصحراوية في الشمال وحيوانات السافانا في الجنوب. كما تتوافد إلى السودان الطيور المهاجرة والتي تتواجد حول بعض المسطحات المائية، وهناك البيئة البحرية التي تشتهر بالشعب المرجانية النادرة والتي تشكل بيئة سياحية جاذبة.

(7) المراعي:

تتنوع المراعي بتنوع المناطق المناخية وتشمل الأعشاب والمراعي المختلطة بالأعشاب والشجيرات والمراعي المكونة من الشجيرات والأشجار، وتقدر مساحة المراعي بحوالي 240 مليون فدان وتغطي حوال 35% من مساحة البلاد. وتعتبر المراعي من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في إنتاج وتربية الماشية.

(8) الثروة المعدنية:

تعتبر الثروة المعدنية من الموارد الهامة في السودان وخاصة بعد أن توجهت البلاد لاستغلال هذه الثروة لدعم الإنتاج الزراعي والصناعي وسد حاجة المواطنين من السلع الأساسية ومكافحة الفقر وتمويل التنمية. ويعد الذهب والبتترول والغاز الطبيعي من أهم هذه الموارد، ويزخر السودان بالعديد من المعادن الأخرى كالحديد، القصدير، التنجستن، خام الكروم، النحاس، الفضة، المايكا والطاقة الهيدرومائية والجيوتيرمال.

(9) الصناعة:

تعتبر الصناعة من أهم الموارد التي تساهم في الاقتصاد السوداني وتمثل حوالي 25% من الناتج المحلي وأهم الصناعات هي حلج الأقطان والنسيج، صناعة الأسمنت، صناعة السكر، الصابون، الأحذية واستخراج وتكرير البترول والغاز.

(10) الصادرات:

أهم الصادرات هي القطن، السمسم، الثروة الحيوانية، الحبوب الزيتية، النفط ومشتقاته، الصمغ العربي.

(11) الواردات:

أهم الواردات هي: المواد الغذائية، منتجات البترول، السلع المصنعة، معدات المصانع والنقل، الأدوية والمستلزمات الطبية والصيدلانية، الكيماويات، المدخلات الزراعية، الأسمدة والنسيج.

المبحث الثاني: أنواع الموارد الطبيعية:

1) الموارد الطبيعية المتجددة:

تشمل الموارد الطبيعية المتجددة: الأرض، المياه، المراعي، الغابات، الثروة الحيوانية والطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المتولدة من الرياح والنفائيات والمياه وغيرها من المصادر.

1. الأراضي الصالحة للزراعة:

تسود التربة الحجرية المختلطة بالحديد جنوب البلاد بينما يتميز وسط السودان بالتربة الطينية الخصبة، وتغطي التربة الرملية الأجزاء الصحراوية الواسعة في الشمال والغربي من البلاد. أما المناطق الجبلية الرئيسية فهي جبال البحر الأحمر في الشرق والتي تمتد من مثلث حلايب شمالاً حتى تندمج جنوباً في الهضبة الحبشية ومرتفعات جبل مرة البركانية في الغرب، وتلال الإنقسنا في الجنوب الشرقي وجبال النوبة في الوسط وتتمتع أواسط البلاد بتربة طينية سوداء وتعتبر من أجود المناطق للزراعة باعتبارها الأقل تكلفة والأنسب مناخاً فضلاً عن توفر المياه الجوفية ومناسيب الأمطار العالية ومياه الأنهار التي تساعد في الزراعة المروية.

وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 200 مليون فدان (88 هكتار). أما المستغل منها فعلياً فلا يتجاوز 40 مليون فدان، منها 4.5 مليون فدان تروى رياً صناعياً حيث يحتل مشروع الجزيرة والمناقل نصف هذه المساحة. (المقبول، حاج أبا، ت 2016، ص 71)

وقد بدأت الزراعة الحديثة المتمثلة في الزراعة الآلية في منطقة القدميلية بالقضارف منذ العام 1944 في مساحات محدودة لا تتعدى 6 ألف فدان حتى العام 1956. إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ التوسع دون تحديث الوسائل الفلاحية وفتح المسارات وحجز الغابات والمراعي (خريطة استخدام الأراضي) فتمددت المشاريع الزراعية حتى وصلت تخوم الحبشة وجنوب

السودان ودولة أفريقيا الوسطى وقد تسبب هذا التوسع العشوائي في الإضرار بالبيئة وإنهاك التربة وضعف الخصوبة مما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي وقلل من مساهمته في الناتج المحلي والصادرات. هذا بالإضافة للنزاعات المتكررة بين الرعاة والمزارعين بسبب توسع الزراعة على حساب الغابات والمراعي ومسارات الرحل.

أ (الزراعة المروية: (البيئة، الأمم المتحدة، ت 2007، ص 162، 163)

تقدر مساحة الأراضي الزراعية المروية بحوالي 4.5 مليون فدان ويحتل مشروع الجزيرة والمناقل نصف هذه المساحة (2.250.000 فدان). أما بقية المساحات فتشمل مشروع الرهد الزراعي، مشروع حلفا الجديدة الزراعي، مشروع دلتا طوكر، مشروع أبو حبل الزراعي. هذا بالإضافة للمشاريع الإعاشة التي آلت إلى الولايات وتشمل مشاريع النيل الأبيض، مشاريع الشمالية ونهر النيل ومشاريع سنار. وتنتج هذه المشاريع المحاصيل الغذائية: الذرة والقمح، والمحاصيل النقدية: القطن، الفول السوداني، زهرة الشمس، الأعلاف، والخضروات والبقوليات والفول المصري والبهارات.

كما تشمل الزراعة المروية بعض المشروعات المتخصصة في إنتاج السكر: مشروع سكر كنانة، مشروع سكر عسلاية، مشروع سكر خشم القرية، مشروع سكر الجنيد، مشروع سكل النيل الأبيض ومشروع سكر غرب سنار. وفي إطار تشجيع الاستثمار الزراعي وتوفير الأمن الغذائي العربي دخلت مشروعات جديدة: مشروع أمطار الإماراتي، مشروع الراجحي السعودي، مشروع بشاير الأردني وغيرها.

ويتوقع أن تدخل مساحات جديدة ضمن الأراضي الزراعية المروية وخاصة بعد قيام سد مروى وسدي أعالي نهر عطبرة وسيتيت وتعلية خزان الرصيرص.

أما في دارفور فالأراضي الزراعية المروية محدودة جداً وتتحصر في الأراضي الفيضية لبعض الأودية الكبيرة مثل وادي أزوم، وادي كجا، وادي الكوع، وادي طوال، وادي تلس. وبعض المساحات المحدودة التي تروى من مياه الآبار الجوفية في مشاريع أم بياضة، الحمرة، ساق النعام. وأهم المنتجات هي الذرة، التبناك، الفول المصري والبقوليات، والخضروات. أما منطقة جبل مرة فتنتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط وتنتج المساحات المحدودة فيه القمح، الذرة والفواكه وخاصة البرتقال، المنقة، القريب فروت والخضروات والبطاطس والبصل والبهارات وتروى هذه الأراضي بمياه الينابيع المنحدرة من أعالي جبل مرة.

(ب) الزراعة الآلية المطرية: (المقبول، حاج أب، ت 2016، ص 75)

تقدر مساحة أراضي الزراعة الآلية المطرية بحوالي 20 مليون فدان. وتستخدم فيها الآليات الحديثة في تحضير الأرض والحصاد. وتقع الزراعة الآلية في نطاق الأراضي الطينية الخصبة والتي تتراوح كمية الأمطار فيها 400-800 ملم/السنة وتشمل هذه الأراضي مشاريع الزراعة الآلية بالقضارف (القدمبية، سمسم، أم سينات وغيرها) والنيل الأزرق (أقدي، وقلي) وسنار (الدالي والمزموم) جنوب كردفان (هبيلة، أم لوبيا) والنيل الأبيض.

أما في دارفور فلا تزال الزراعة الآلية محدودة رغم المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة الآلية وأهم هذه المشروعات: مشروع الزراعة الآلية بأم عجاجة، الزراعة الآلية بأبو فامة، الزراعة الآلية بخور رملة.

وأهم المنتجات من الزراعة الآلية هي الذرة، القطن، السمسم، زهرة الشمس، القوار وتستغل مخلفات الزراعة كأعلاف للماشية.

(ج) الزراعة التقليدية المطرية:

تقدر مساحة الأراضي الزراعية التقليدية المطرية بحوالي 10 مليون هكتار، وتقع هذه الأراضي في نطاق الأراضي الرملية، الطينية الرملية، القردود والنقعة، وتقدر الأمطار السنوية في مناطق الزراعة التقليدية بحوالي 400-800 ملم/السنة ويستخدم بعض المزارعين الآليات الحديثة. أما الغالب الأعم من المزارعين فيستخدمون المحارث التي تجرها الدواب وآلات الزراعة البدائية (الجراية، الشقاق، الطورية وغيرها). أما أهم المنتجات الزراعية التقليدية: الذرة، الدخن، السمسم، الفول السوداني، الكركدي، حب البطيخ، اللوبيا وغيرها، وتستخدم مخلفات الزراعة كأعلاف للماشية بينما تستخدم مخلفات الماشية كأسمدة للزراعة.

2. مصادر المياه:

تتمثل مصادر المياه في السودان في كل من مياه الأنهار، ومياه الأمطار والمياه الجوفية.

أولاً: مياه الأنهار: (البيئة، الأمم المتحدة، ت 2007، ص 221)

وتتمثل مياه الأنهار في مياه نهر النيل وروافده الرئيسية هي النيل الأزرق والنيل الأبيض ونهر عطبرة. وتقدر المياه الواردة من الأنهار بحوالي 88 مليار متر مكعب/السنة أي حوالي 119 كلم³/السنة، حصة السودان منها حسب إتفاقية مياه النيل لسنة 1959م حوالي 20 كلم³ ولا يستغل السودان منها إلا حوالي 50% في الزراعة وإنتاج الكهرباء عبر الخزانات والسدود، وأهمها: خزان الرصيرص وسعته التخزينية حوال 3 مليار متر³، خزان خشم القربة وسعته التخزينية 1.3 مليار متر³، وخزان سنار وسعته التخزينية حوال 1 مليار متر³ وأخيراً أنشئ سد مروى وسدي أعالي نهر عطبرة وسيتم.

أما في دارفور فلا توجد أنهار دائمة الجريان ولكن توجد الأودية الموسمية المنحدرة من أعالي جبل مرة (3000) متر والذي يعتبر كخزان مائي لحوالي 900 مليون متر³/العام وتتفرع منه عدة خطوط تقسيم المياه أهمها: (قاشيت، أليان، ت 2006، ص 4)

1) خط تقسيم المياه شاري: الذي ينحدر من الشمال إلى الجنوب ثم إلى الغرب ليصل إلى تشاد وينحدر منه وادي أزوم ووادي كجا، وهو اهم خطوط تقسيم المياه في دارفور ويغطي مساحة 85.278 كلم².

2) خط تقسيم المياه بحر الغزال/ بحر العرب: وينحدر من الشمال إلى الجنوب ويغطي مساحة 15.180 كلم² وينحدر منه وادي سندو ووادي أبرأ.

3) خط تقسيم المياه النيل الأبيض: وينحدر من الشمال إلى الجنوب ويغطي مساحة 36.419 كلم² وأهم الأودية التي تنحدر منه وادي الكوع ووادي نيالا.

4) خط تقسيم المياه وادي هور: وينحدر إلى الشمال ويغطي مساحة 12.211 كلم² وينحدر منه وادي هور الذي تأثر كثيراً بالجفاف.

ثانياً : مياه الأمطار:

تهطل الأمطار عادة في السودان في الفترة ما بين شهري يونيو-أكتوبر كل عام. وتتدرج مناسيب الأمطار من الشمال إلى الجنوب حسب الأحزمة الجغرافية. ففي حزام الصحراء تتراوح الأمطار ما بين 0-75 ملم/السنة أما في حزام شبه الصحراء فتتراوح مناسيب الأمطار ما بين 75-300 ملم/السنة. وفي حزام السافنا الفقيرة تتراوح مناسيب الأمطار ما بين 300-800 ملم/السنة. أما في حزام السافنا الغنية فتتراوح درجات الأمطار ما بين 800-1800 ملم/السنة ويستفاد منها في الزراعة وري الغابات والمراعي وشرب الإنسان والحيوان والصناعة، كما تغذي الأنهار والأودية الموسمية بما لا يقل عن 5 كلم³/السنة.

ثالثاً : المياه الجوفية: (الخبير، محي الدين، ت 2015، ص 10-15)

تتفاوت كميات المياه الجوفية بالسودان تبعاً للمكونات الجيولوجية، إذ تتعدم المياه الجوفية في مناطق الصخور الأساسية والصخور البركانية إلا في المناطق التي تسودها الشقوق التي تسربت إليها المياه. وتتوفر المياه الجوفية في مناطق الصخور الرملية ومناطق الرسوبيات السطحية.

وأهم أحواض المياه الجوفية في السودان هي:

(1) الحوض الرمي النوبي الجوفي الذي يغطي معظم شمال السودان.

(2) حوض أم روابة الجوفي والذي يغطي معظم أواسط السودان.

أما في دارفور فهناك امتداد لحوض أم روابة الجوفي ويسمى محلياً بحوض البقارة، ويغطي شرق وجنوب دارفور وحوض أم كدادة الجوفي ويغطي مناطق شرق دارفور.

هناك حوض وادي هور الجوفي الذي يغطي شمال دارفور وحوضي ساق النعام وشقرة الجوفين حول الفاشر.

كما يوجد في غرب دارفور حوض جوفي صغير يسمى حوض ديسه الجوفي. أما معظم مناطق أواسط دارفور فتعتمد على المياه الجوفية المتوفرة في الرسوبيات السطحية ومياه الشقوق المتوفرة خلال الصخور البركانية والصخور الأساسية بجبل مرة.

وتقدر واردات المياه الجوفية في السودان بحوالي 4 ألف كلم³ وتستغل في مياه الشرب للإنسان والحيوان لا يستغل منها إلا القليل لأغراض الإنتاج الزراعي في منطقة التروس العليا بالشمالية ونهر النيل (المشاريع الاستثمارية الحديثة) بسبب التكلفة العالية.

3. الثروة الحيوانية: (خير السيد، سوسن، ت 2016، ص 20)

يعتبر السودان من أنسب البيئات للثروة الحيوانية، إذ يساعد تعدد أحزمته الجغرافية في تربية العديد من أصناف الثروة الحيوانية. فبينما تناسب بيئته الصحراوية وشبه الصحراوية الإبل والضأن، تناسب بيئة السافنا الأبقار والماعز والخيول والحمير. أما المسطحات المائية والأنهار فهي البيئة الصالحة للأسماك والحيوانات المائية. ويقدر تعداد الثروة الحيوانية بالسودان بحوالي 125 مليون رأس تعتمد اعتماداً أساسياً على المراعي الطبيعية مما جعل لحومها تتميز بالجودة العالية وتتيح الأراضي الزراعية الواسعة والمياه المتوفرة والبيئة الصالحة للإنتاج الحيواني فرصة واسعة ومجالاً استثمارياً واعداً للمستثمرين السودانيين والعرب وغيرهم للاستثمار في إطار الأمن الغذائي العربي الذي طرحه رئيس الجمهورية لتغطية احتياجات العالم العربي من اللحوم الحمراء التي تقدر بحوالي 750 ألف طن سنوياً بالإضافة إلى احتياجات الدول الأخرى. وتقدر تعداد الماشية في السودان كما يلي: (المقبول، حاج أب، ت 2016، ص 74)

الجمال 6 مليون رأس
الأبقار 38 مليون رأس
الضأن 36 مليون رأس
الماعز 36 مليون رأس.

هذا بالإضافة إلى الحيوانات الأليفة وخاصة الحمير والخيول، حيث تستخدم الجمال والحمير والخيول كوسيلة لنقل الأمتعة والأفراد وتستخدم الأصناف الجيدة من الجمال في سباقات الهجن وخاصة الإبل البشارية والعنافية. أما الأصناف الجيدة من الخيول فتستخدم في سباقات الخيل. ويمكن أن تدر جمال الهجن وخيول السباق أموالاً طائلة بتصديرها أو تنظيم مهرجانات السباق السياحية بداخل البلاد وخارجها.

أما في دارفور فتعتبر الثروة الحيوانية من أهم مصادر الدخل للإنسان والدولة على حدٍ سواء إذ يعمل في مجال الرعي أكثر من 60% من السكان. وتقدر الثروة الحيوانية في دارفور بحوالي 32 مليون رأس تعادل 30% من تعداد الثروة الحيوانية بالسودان بعد انفصال الجنوب وتوزيعها كالاتي: (خير السيد، سوسن، ت 2016، ص 21)

الأبقار 9.1 مليون رأس
الضأن 11.6 مليون رأس
الماعز 10.4 مليون رأس
الجمال 1.2 مليون رأس

وتساهم الثروة الحيوانية مساهمة كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني. حيث أنها تغطي حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي كما تسد حاجة البلاد من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض وتساهم بحوالي 50% من حاجة البلاد من الألبان. وتقدر صادرات الثروة الحيوانية بحوالي 5 مليون رأس من الماشية، 17 مليون قطعة من الجلود، قليل من اللحوم بسبب عدم وجود مسالخ بمواصفات عالمية.

4. الغابات: (شريف، عبد الحى، ت 2016، ص 5)

وتعتبر الغابات من أهم الموارد المرتبطة بالأمن البيئي للبلاد. ويتأثر الغطاء الشجري في السودان بنوعية الأحزمة الجغرافية. فبينما يكاد ينعدم الغطاء الشجري في حزام الصحراء في الشمال، تتزايد كثافته كلما اتجهنا جنوباً نحو حزام السافانا الغنية. وتغطي الغابات حوالي 20% من مساحة البلاد قبل الانفصال. أما بعد الانفصال فالوضع الغابي ينذر بالخطر حيث انخفضت رقعة الغطاء الشجري لتصل إلى حوالي 10% فقط من مساحة البلاد. ومما يزيد الموقف خطورة تزايد الطلب على منتجات الغابات في الشمال المتصحر أكثر منه في الجنوب. وللغابات استخدامات عدة حيث يستفاد منها في الرعي والصيد، والظل، والغذاء (الثمار الشجرية) الأخشاب والأدوية العشبية، مواد البناء، فحم وحطب الوقود، إنتاج العسل والصمغ العربي. وتساهم الغابات بحوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي.

ووفقاً للأحزمة الجغرافية والمناخية يمكن توزيع الغطاء الغابي كالاتي:

1) حزام الصحراء وشبه الصحراء:

ويشمل ولايات الشمالية، نهر النيل، شمال كردفان، شمال دارفور، كسلا، والبحر الأحمر. وتتواجد فيه الأشجار الصحراوية والشجيرات وأهمها السلم، الطنطب، السيال، السدُمر، الأراك، والسدر.

2) حزم السافانا الفقيرة:

ويشمل وسط البلاد وكل من ولايات القضارف، الجزيرة، سنار، النيل الأزرق، جنوب دارفور، النيل الأبيض، جنوب كردفان، غرب كردفان، وسط دارفور، شرق دارفور، غرب دارفور، وتغطيه أشجار الهشاب، الطلح، الكثر، الهجليج، الحراز، الصحب،

الگرد، وغيرها. وهذا الحزام يشتمل على الأراضي الطينية والرملية (القوز) خاصة في كردفان ودارفور، وأهم مميزات هذا الحزام أنه يشتمل على حزام الصمغ العربي وتقدر مساحته بحوالي 520.000 كلم² ويمتد من خط العرض 10° جنوباً إلى خط العرض 14° شمالاً، ويسكنه حُماً س سكان البلاد وترعى فيه ثُلثي الماشية في السودان.

(3) حزام السافنا الغنية:

يقع هذا الحزام في الجزء الجنوبي من ولايات النيل الأزرق، جنوب كردفان وجنوب دارفور تحت خط العرض 10° شمالاً وتغطيه الأشجار الطويلة كالهجليج، السدر، الحميض، الصحب، العرييب، المهوقني، صندل الردوم.

(4) حزام الغابات النيلية:

ويحتل هذا الحزام المناطق الفيضية على امتداد النيل من الحدود المصرية إلى منطقة الجبلين بالنيل الأبيض ومنطقة الرصيرص بالنيل الأزرق. وتعتبر أشجار القرض أهم الأصناف السائدة في هذا الحزام. كما تتوجد أشجار القرض على امتداد أنهار الرهد والدندر وعطبرة. وفي بعض هذه الغابات أزاحت أشجار الدوم أشجار القرض التي اختفت بالقطع الجائر وعدم الاستزراع.

(5) حزام الغابات الجبلية:

تتميز الجبال بهطول الأمطار الغزيرة مما يجعل الفرصة متاحة لنمو الأشجار أكثر من المناطق السهلية، وتتواجد الغابات الجبلية في هضبة جبل مرة بدارفور وجبال البحر الأحمر.

أما في دارفور فوضع الغابات أحسن حالاً من بقية أنحاء السودان، إذ يغطي الغطاء الشجري حوالي 32% من مساحة الإقليم. وأن استهلاك منتجات الغابات أقل بكثير عن استهلاك بقية السودان، حيث يعتمد السكان على الحطب الساقط في إنتاج الفحم وحطب الحريق. كما أن الوعي البيئي أكثر انتشاراً عن بقية أنحاء السودان. وتوجد في دارفور أكثر من 85 نوع من الأشجار. وأهم الأشجار لإنتاج الأصماغ هي الهشاب، الطلح، الكاموت، السيال، الرطوط والقفل، وأهم الأشجار لإنتاج الأخشاب الأعمدة المستديرة هي: القمبيل، المهوقني، صندل الرديوم، الجوغان، السرو، الصنوبريات، البان، السيو، الدوم، الدليب، الصحب، الأبنوس، الحميض، السريرة، الحراز، الهجليج... وغيرها.

الغابات المحجوزة بدارفور عددها 86 غابة وتقدر مساحتها بحوالي 4.5 مليون فدان. أما الغابات تحت إجراء الحجز فعددها 38 غابة وتقدر مساحتها بحوالي 2.5 مليون فدان. وهناك أكثر من 366 غابة شعبية تقدر مساحتها بحوالي 11 ألف فدان معظمها بمنطقة جبل مرة.

5. المراعي: (خير السيد، سوسن، ت 2016، ص 2، 3، 4)

أراضي المراعي هي الأراضي المناسبة لنمو نباتات الرعي وهي الأراضي التي تستخدم بواسطة الرعاة ومعروفة لهم وفق الخريط المعتمدة. والمراعي الطبيعية هي أراضي الحشائش والشجيرات والأشجار التي ترعى بواسطة الحيوانات الأليفة أو الوحشية. وأراضي المراعي تمثل أكبر مصدر طبيعي لغذاء القطيع القومي. وتغطي أراضي المراعي 35% من مساحة البلاد وتختلف المراعي باختلاف الحزام الجغرافي والمناخي وكمية الأمطار ونوعية التربة. ويمكن تقسيم حزام المراعي أو الحزام الخضري كآلاتي:

1) حزام الصحراء (0-75 ملم/السنة):

ويتكون من الأعشاب الخفيفة والحشائش التي تنمو في مجاري المياه والسهول المسطحة التي تمر عليها السيول، ومن هذه الأعشاب نبات الجذو الذي تستخدمه الإبل والضأن ولا تحتاج لمياه الشرب في فصل الشتاء البارد.

2) حزام شبه الصحراء (75-300 ملم/السنة):

ويشمل هذا الحزام أراضي المراعي الساحلية في البحر الأحمر ذات الأمطار الشتوية، المراعي النباتية في الأراضي الرملية غرب النيل الأبيض وشمال كردفان وشمال دارفور. والمراعي النباتية في الأراضي الطينية في منطقة البطانة. وتتكون المراعي فيها من الأشجار والشجيرات التي تمد الثروة الحيوانية بالغذاء من الأوراق والبراعم في فصل الجفاف عندما تنعدم الحشائش أو تقل قيمتها الغذائية. وأهم الحشائش فيها هي الحسكيت، البنو، القرز، المحريب، القو، التمام، أم مفيريض وغيرها.

وفي هذا الحزام هنالك الزراعة التقليدية في أراضي القوز لزراعة الدخن، وزراعة التروس في الأراضي الطينية لزراعة الذرة. كما هنالك المشاريع الكبرى التي تروى من النيل الأزرق والنيل الأبيض مثل مشروع الجزيرة، حلفا الجديدة، مشاريع النيل

الأبيض، مشروع سكر الجنيد. ويستفاد من هذه المشاريع في إنتاج الأعلاف الخضراء وتستخدم مخلفات الزراعة كأعلاف للثروة الحيوانية.

(3) حزام السافانا الفقيرة (300-800 ملم/السنة):

وتتقسم تربة هذا الحزام إلى التربة الطينية الداكنة المتشققة في شرق ووسط السودان، والتربة الرملية (القوز) في كردفان ودارفور. ويشمل هذا الحزام المراعي الجبلية، مراعي البقارة المتكررة المسار في الصيف والخريف لقبائل البقارة في جنوب كردفان (المجلد) وجنوب دارفور (تلس) ومناطق الرقاب في منطقة بحر العرب حيث تتقطع مياهه إلى برك منعزلة تتوفر فيها المياه والمراعي.

وأهم أنواع الحشائش في هذا الحزام هي: الحسكيت، أم دفوفو، ضنب الفلو، أبو رخيص، اللصيق، أم جر، القو وغيرها من الحشائش.

وهذا الحزام يحتضن المشاريع الزراعية المروية الكبيرة كما يتم فيه نظام الترحال لدى الرعاة البقارة في موسمي الخريف والصيف.

(6) حزام السافانا الغنية (800-1800 ملم/السنة):

هذا الحزام محدود جداً بالسودان ويشمل الأطراف الجنوبية لولايات جنوب كردفان وجنوب دارفور والنيل الأزرق.

وأهم الحشائش التي تنمو فيه هي: براكيريا، أم حميرون، عفن الخديم، أم صرمة، أبو رخيص، الكريب، البردي، الأرز.

ومن الملاحظ اختفاء بعض الحشائش ذات القيمة الغذائية العالية مثل: دنيلاب، أبو رخيص، عرقسى، بغيل وغيرها، وبدأت تحل محلها الحشائش الغير مرغوبة وذات القيمة الغذائية المتدنية هذا بالإضافة إلى شح المرعى في فترة الصيف.

6. مسارات الرعاة الرحل: (البيئة، الأمم المتحدة، ت 2007، ص 186، 187، 188)

إعتاد الرعاة الترحال بماشيتهم بين المصايف والمخاريف إذ يتحركون مع بداية هطول الأمطار إلى المخاريف لعدة أسباب: الحصول على المرعى الجيد، الابتعاد من مواقع الأمطار الغزيرة وتفادي الحشرات والأمراض، الوصول إلى الأسواق حيث تتوفر السلع بأسعار معقولة وتباع الماشية بأسعار جيدة، إتاحة الفرصة للحشائش والأعشاب بمواقع المصايف للنمو والإزهار والإثمار لتتوفر البذور للمواسم القادمة. ويمكن الرعاة في المخاريف حوالي الأربعة أشهر من يونيو - أكتوبر. يبدأ الرعاة الترحال من المخاريف إلى المصايف في سبتمبر ويصلون المصايف غالباً في أكتوبر أو في ديسمبر، يمكنون في هذه المصايف حوال 8 أشهر في الفترة من أكتوبر - يونيو للأسباب التالية: الحشائش في المصايف نمت بغزارة وأنتجت البذور مما يساعد في إنبات الحشائش في الأعوام القادمة. إتاحة الفرصة للحشائش في مواقع المخاريف للاستفادة من الأمطار المتأخرة والنمو وإنتاج البذور للسنوات القادمة. التأكد من قلة الحشرات والآفات في مواقع المصايف. توفر المياه في الأودية والمسطحات المائية وروافد بحر العرب والنيل الأبيض والرقاب. وعند شعور الرعاة بالازدحام أو الضيق أو قلة الحشائش أو المياه يمتد ترحالهم إلى تشاد أو أفريقيا الوسطى أو دولة الجنوب حيث تتوفر المياه والمراعي.

وقد تكون رحلة الرعاة قصيرة كما هو الحال عند المسيرية بغرب كردفان، الفلاتة بجنوب دارفور، وقبائل دار محارب بالنيل الأبيض، وقد تكون رحل الرعاة طويلة كرحلة رفاعة الهوى

من النيل الأزرق إلى البطانة. أو الرزيقات الأباله من وادي هور إلى وادي صالح أو الرواوقه من كادقلي إلى الأبيض، أو التعايشة من رheid البردي إلى أفريقيا الوسطى.

وفي دارفور هنالك (11) مسار رئيسي تم فتحها واعتمادها منذ العام 1939 ويقدر طولها بحوالي 4871 كلم وأهمها: (مختار، الطيب، ت 2005، ص 3)

- 1) مسار الوخايم - أم دافوق بطول 606 كلم.
- 2) مسار الوخايم - فوريرنقا بطول 588 كلم.
- 3) مسار الوخايم - قارسلا بطول 380 كلم.
- 4) مسار وادي هور دار التعايشة بطول 673 كلم.
- 5) مسار البعاشيم - دار فلاتة بطول 476 كلم.
- 7) مسار أم سدر - دار الرزيقات بطول 386 كلم.
- 8) مسار أم سيالة - دار فلاتة بطول 357 كلم.
- 9) مسار بركة جورو - طوال بطول 371 كلم.
- 10) مسار أم سيالة - دار الرزيقات بطول 400 كلم.
- 11) مسار خزان كلكل - دار الرزيقات بطول 252 كلم.
- 12) مسار تبوس - دار الرزيقات بطول 391 كلم.

وقد اندثرت هذه المسارات لعدم فتحها سنوياً وتعدي المزارعين عليها وعدم إرتيادها بواسطة الرعاة وقيام بعض مشاريع التنمية عليها. وعدم توفر الخدمات الضرورية فيها ولم ينظر في إعادة فتحها إلا بعد أن تفاقمت النزاعات في دارفور، حيث تم تشكيل لجنة عليا للمسارات بالقرار الجمهوري 20 لسنة 2005 برئاسة الفريق شرطة الطيب عبد الرحمن مختار.

وقد بذلت اللجنة جهداً كبيراً لفتح واستدامة هذه المسارات إلا أن عملها لم يكتمل بسبب نقص التمويل وضعف المتابعة.

وتعتبر مشكلة المسارات والصواني ومواقع المخاريف والمصايف والدمر واحدة من الأسباب الأساسية للنزاعات بين الرعاة والمزارعين وبين الرعاة والرعاة إلى دارفور.

(2) الموارد الطبيعية غير المتجددة:

1- النفط والغاز الطبيعي: (البيئة، الأمم المتحدة، ت 2007، ص 142، 143)

بدأ اكتشافه منذ العام 1959 إلا أن الاكتشاف الكبير كان عام 1980 بواسطة شركة شفرون. يقدر احتياطي السودان من النفط بحوالي مليار برميل من النفط الخام. كما يتوقع أن يصل الإنتاج الفعلي إلى 400 ألف برميل يومياً. وقد بدأ السودان تصدير النفط منذ العام 1999، وأنجز حفر وتشغيل العديد من آبار النفط في هجليج، أعالي دفرة، البرصاية، شارف، أبو سفيان، سرجاز، عدارييل، بانتيو، المجلد، الوحدة، جنوب كردفان، النيل الأبيض، شرق دارفور. وتم تركيب أنبوب النفط الممتد من بورتسودان إلى مناطق الإنتاج بطول 1600 كلم. ولا يزال النفط في السودان ثروة كامنة غير مستخرجة إذ يبلغ الاحتياطي منه غرب النيل ما بين 600 مليون إلى 1.2 مليار برميل. أما في جنوب السودان فيقدر الاحتياطي من النفط بحوالي 3 مليار برميل ويمكن أن يكون الإنتاج اليومي ما بين 250 ألف إلى 300 ألف برميل يومياً ولمدة عقدين من الزمان. ويقدر جملة احتياطي السودان من النفط بحوالي 8 مليار برميل وينتظر أن تكتشف إحتياطيات أخرى. (المقبول، حاج أبا، ت 2016، ص 80)

ويقدر احتياطي السودان من الغاز الطبيعي بحوالي 3 ترليون قدم3 ولكن إنتاجه واستخراجه رهين بالسوق العالمي وقدرة الشركات على الإنتاج والتسويق. وهناك عدد 9

مربعات مكتشفة تم الترخيص لها لإنتاج النفط والغاز، إلا أن تدني الأسعار حال دون الإنتاج. (عوض، زايد، 2016، ص 3-7)

أما في دارفور فهناك مربعات 19، 12، 20، 18، 17، 6، 21 مكتشفة وبعضها مرخص له لإنتاج النفط إلا أن الإنتاج قليل جداً في الوقت الراهن. وهناك مربعات لم يرخص لها بالإنتاج، فولاية شمال دارفور تضم مربعات 19، 12، 20، 18 و 17 وقد تم حساب احتياطي تقديري من التراكيب الجيولوجية. وليست هنالك أبحاث جارية في هذه المربعات وليس هنالك إنتاج يذكر. معظم المربعات غير مرخصة ما عدا جزء صغير من مربع 17 الذي رخص لشركة أنسان - سودابت.

أما ولاية شرق دارفور فتضم جزء كبير من مربعي 6، 21 وجزء صغير من مربعي 17، 20. ويقدر احتياطي مربع 6 بحوالي 72 مليون برميل. أما مربع 17 فيقدر الاحتياطي فيه بحوالي 22 مليون برميل. أما مربعي 20، 21 فلم ترخص بعد. ويقدر الإنتاج اليومي من مربع 6 بحوالي 7200 برميل يومياً من حقلي بو سفيان وحديدة. ويقدر الإنتاج من مربع 17 بحوالي 340 برميل يومياً من حقلي شارف وأبوجابرة.

وفي ولاية جنوب دارفور يوجد جزء كبير من مربع 21 وجزء صغير من مربع 20. وقد تم حساب احتياطي تقديري من التراكيب الجيولوجية ولا توجد أبحاث أو إنتاج في الوقت الحالي لأن المربعات غير مرخصة.

أما ولاية وسط دارفور فتضم جزء صغير من مربع 21 وقد تم حساب احتياطي تقديري من التراكيب الجيولوجية إلا أنه لا توجد أبحاث أو إنتاج في الوقت الحالي.

2- المعادن: (مصطفى، محمد شريف، وآخرون، ت 1998، ص 1-22)

السودان يزخر بالمعادن الإستراتيجية وغير الإستراتيجية، فقد أكدت الدراسات الجيولوجية أن صخور الأساس والتي تغطي أجزاء واسعة من السودان يمكن أن تكون مصدر للكثير من الخامات المعدنية ذات القيمة الاقتصادية مثل الذهب، النحاس، الحديد، الماس وبعض خامات المعادن الصناعية. أما الصخور الرسوبية والصخور البركانية وصخور الحجر الرملي النوبي والتي تغطي معظم أجزاء السودان فتعتبر مصدر اساسي للمياه الجوفية والمواد الهيدوكربونية والمعادن الصناعية.

ويمكن تقسيم المعادن إلى خمسة مجموعات رئيسية هي:

1) مجموعة الفلزات واللافلزات الثمينة:

وتشمل الذهب والماس وتتواجد هذه المعادن في أجزاء واسعة من السودان وقد اشتهر السودان بالذهب منذ قديم الزمان وكان يسمى بلاد النوبة أي بلاد الذهب. ويوجد الذهب بالولاية الشمالية ونهر النيل وجبال النوبة. وكانت الدراسات والأبحاث عنه متواضعة وبسبب اعتماد السودان على البترول ولكن عند انفصال الجنوب اضطرت البلاد للاعتماد على الذهب، وتطورت عمليات الأبحاث والاستكشافات والاستخلاص والإنتاج. وينتج السودان اليوم أكثر من 100 طن من الذهب في العام وبذلك تصدر الذهب الصادرات السودانية.

أما الماس وعلى الرغم من الشواهد التي تؤكد وجوده في السودان إلا أن الأبحاث وعمليات الاستكشاف عنه لا تزال متواضعة.

وأهم المناطق التي تتوفر فيها خامات الذهب والماس في دارفور هي حفرة النحاس. ويعتبر جبل عامر في ولاية شمال دارفور من أكبر المناجم لإنتاج الذهب في السودان.

(2) مجموعة الفلزات غير الحديدية:

وتشمل النحاس والرصاص والزنك. وتتواجد هذه الخامات في حفرة النحاس بولاية جنوب دارفور، والعباسية بولاية جنوب كردفان والكرمك بولاية النيل الأزرق. ولا تزال عمليات الأبحاث والاستكشاف والإنتاج لهذه الخامات ضئيلة جداً.

(3) مجموعة الفلزات والسبائك الحديدية:

وتشمل معادن الحديد، الكروم والموليبدنوم وتتواجد خامات هذه المعادن في منطقة أبو تولو بولاية غرب كردفان، والكرمك بولاية النيل الأزرق وكنم بولاية شمال دارفور وحفرة النحاس بولاية جنوب دارفور وكسلا بولاية كسلا وجبال البحر الأحمر.

وعلى الرغم من أهمية الحديد كمعدن إستراتيجي يساعد في النهضة الصناعية إلا أن عمليات الاستكشاف عنه واستخلاصه مكلفة للغاية مما لا يشجع على الاستثمار فيه في الوقت الراهن.

أما الكروم فقد بدأت عمليات إنتاجه وتصديره منذ فترة مبكرة خاصة من منطقتي الكرمك وكسلا، إلا أن عمليات إنتاجه وتصديره قد توقفت بسبب الظروف الأمنية والتكلفة العالية.

(4) المعادن والصخور الصناعية:

وتشمل معادن الكاولين، العطرون، الكيانايت، الكبريت، البوكسيت، الجرافيت وخلافه، وهذه المعادن لها استخدامات واسعة في مجالات الصناعة والزراعة والمعمار. وتمتاز هذه المعادن بكثرة وجودها في الطبيعة وسهولة استخراجها وقلة تكلفة إنتاجها والطلب المتزايد عليها في السوق المحلي والأسواق العالمية.

وتشتهر دارفور بإنتاج العطرون ويقدر احتياطي العطرون بحوالي 40 مليون طن، ويستخدم في صناعة الصودا الكاوية التي تدخل في صناعة الصابون والألياف الصناعية وفي تنقية البوكسائيت وتكرير البترول.

(5) مواد الطاقة:

وأهم عناصر هذه المجموعة، والتي تعرف بخامات الطاقة هو اليورانيوم. ونسبة للقفزات العالية في معدلات استهلاك الوقود الأحفوري الذي يشمل البترول ومشتقاته والفحم الحجري والغاز الطبيعي وما تسببه من أضرار بيئية كبيرة تتمثل في ارتفاع درجة الانبعاثات الغازية والتلوث البيئي وبالتالي التغير المناخي، أصبح لزاماً أن تروض الطاقة الذرية في خدمة الأغراض السلمية لكي تحتل الطاقات البديلة المتمثلة في الطاقة الذرية الطاقة الشمسية، طاقة الرياح وطاقة حرارة الأرض مراكز الصدارة في إمداد الكون بالطاقة.

وهناك شواهد لوجود اليورانيوم بجبال النوبة وجبال الإنقسنا وجبال البحر الأحمر، جبل مون وكتم وحفرة النحاس بدارفور.

أما الطاقة الحرارية الأرضية فتتمركز حول جبل مرة ذو التكوين البركاني. وتتمثل الشواهد السطحية لحركة نشاط الحمم والصحارة في باطن الأرض في ظواهر الدخان والينابيع الحارة في مواقع ترونق تونقا بأعالي جبل مرة، والحامية روتكي بمنطقة كاس. ويمكن أن تكون منطقة جبل مرة من أهم مصادر الكهرباء التي يمكن توليدها من طاقة باطن الأرض في السودان لمقابلة احتياجات قطاعات الصناعة والزراعة ومشاريع التنمية الأخرى في دارفور.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية

المقابلات.

تحليل المقابلات ونتائجها.

مناقشة الفروض علي ضوء تحليل المقابلات ونتائجها.

نتائج البحث.

توصيات البحث.

مقترحات البحث.

الخاتمة.

المقابلات:

محلية رهيد البردي

مقدمة:

تقع محلية رهيد البردي جنوب غرب ولاية جنوب دارفور وتحدها من الشرق محلية عد الفرسان ومن الشمال محلية كيم ومن الشمال الغربي محلية أم دخن التابعة لولاية وسط دارفور، ومن الغرب دولة تشاد، ومن الجنوب دولة أفريقيا الوسطى، ومن الجنوب الشرقي كل من محليتي تلس وكتيلة. تقدر مساحة المحلية بحوالي 10.000 كلم². كما يقدر تعداد سكان المحلية بحوالي 266.023 نسمة حسب تعداد 2008م، 70% من السكان مزارعين تقليديين ومربين للماشية، 25% رعاة رحل، 3% تجار، 2% أعمال أخرى. التركيبة السكانية تتكون من عدة قبائل متحالفة ومتصاهرة ومتجانسة أهمها قبائل التعايشة، البرنو، الزغاوة، البرقو، الفور، السلامة والتامة، وقليل من الكارا والسارا. وتتنظم هذه القبائل كلها في إدارة أهلية واحدة هي نظارة عموم قبائل التعايشة. (الساير، أحمد، ت 2016، مقابلة).

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 2.5 مليون فدان المستغل منها لا يتعدى 20% فقط في الزراعة التقليدية لإنتاج الدخن، الذرة، الفول السوداني والخضروات في سهول الأودية الفيضية (وادي طوال). وتتراوح نسبة الأمطار السنوية ما بين 500-800 ملم/السنة. ويقدر تعداد الماشية بحوالي 10 مليون رأس تفاصيلها كالتالي: أبقار 4.5 مليون رأس، ضأن 2.5 مليون رأس، ماعز 3 مليون ، إبل 4.000 رأس، كما توجد أعداد من الخيول تقدر بحوالي 1.000 رأس وأعداد من الحمير تقدر بحوالي 2.000 رأس. هذا الكم الهائل من الماشية لا تتوفر له المراعي ومصادر المياه مما يضطر الرعاة إلى اللجوء إلى دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى المجاورتين طلباً للمراعي والمياه. وقد نظمت عدد من المسارات الداخلية لتسهيل حركة الرعاة وأهمها: (إدريس، إبراهيم، ت 2016، ص 5).

1) تسي (تشاد) - تهم - ننتقة - الوحدة فركنج - مندوة - عنيدة - مايدقو - رجل الحسين - فندق - الشاوية (المخارف).

2) تسي (تشاد) - القرلية - ننتقة - الملوى - بيت حراز - كلنج - المخارف (بالدبة أم صنقور غرب رheid البردي).

3) أفريقيا الوسطى - أم خشينة - أم كناقو - المسيد - السنيطة - جراد - نمرى - بعيدة - كبو المرافعين - المخارف،

وهناك مساران رئيسيان هما:

1- الوخايم (بشمال دارفور) - أم دافوق (حدود أفريقيا الوسطى)

2- وادي هور (بشمال دارفور) - دار التعايشة (حدود تشاد).

أما فيما يتعلق بالغابات والمراعي فالغطاء الخضري يمثل 70% من مساحة المحلية وتقدر مساحة دائرة الغابات بحوالي 3000 كلم² أي ما يعادل 30% من مساحة المحلية، وتقدر مساحة الغابات المحجوزة بحوالي 2 مليون فدان، والمحلية تقع في نطاق حزام السافانا الغنية الغنية بالأشجار الخشبية والأعشاب الصالحة لرعي الماشية وخاصة الأبقار، كما تتواجد في هذا الحزام الأشجار ذات القيمة الاقتصادية كالهشاب والطلح، الأشجار الخشبية كالقمبيل، المهوقني، صندل الردوم، الحميص وغيرها، وتعتبر طبغرافية المحلية عاملاً أساسياً في تحديد نوعية التربة وكميات المياه. فأراضي محلية رheid البردي عبارة عن سهل ينحدر من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي حيث توجد بعض التلال والجبال التي تعد مظهراً للصخور الأساسية بالمنطقة ويمتد السهل جنوباً لينتهي عند منطقة أم دافوق حيث تحده شرقاً قوز دنقو وغرباً قوز ساسلقو ويتخلل السهل الأراضي الطينية، أراضي القردود، أراضي الننتقة والأراضي الرملية، كما يتخلل السهل العديد من الأودية والمسطحات المائية وأهم الأودية هي وادي

الشويب، الرجل الخضرة، وادي سندو، وادي طوال، وادي بيت حراز، وادي فركنج، وادي دميّار. والتي تصب في بحر العرب، وأهم المسطحات المائية هي سد أم دافوق ترده أم روق، ترده نمري، بحيرة كلنج، ترده شافو، ترده مرمندي، ترده المويهي، ترده طبور، ترده مندوة، حفير نوري الهشابة، حفير رهد الغنام، حفير الزراع، حفير الرقاي، حفير أبو البشير. أما محطات المياه فهي محطات وشبكة مياه رهد البردي، محطات وشبكة مياه طوال، دونكي عد العجول، دونكي سرير، دونكي أبوري، دونكي تهمة الخير، دونكي بان عالي، دونكي الجوغانة (قطاع خاص) دونكي نمري، دونكي أم دافوق، دونكي السنيطة، دونكي المسيد، دونكي أم دلولو، دونكي قرلي ودونكي أم قدر.

وعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية في المحلية من أراضي زراعية صالحة، غابات ومراعي، مصادر المياه إلا أن هذه الموارد غير مستغلة بصورة فعالة لتعظيم الفائدة للإنسان والحيوان وفي كثير من الأحيان تتضرب موارد المياه بعد الخريف بوقت وجيز ويقضي على المراعي حول موارد المياه بسبب الرعي الجائر مما يضطر الرعاة إلى الترحال بماشيتهم إلى دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى المجاورتين. والجدير بالذكر أن هنالك مخزون هائل من المراعي بقوز دنقو وقوز ساسلقو إلا أن عدم توفر مصادر المياه خاصة في فصل الصيف لا يُمكن الرعاة من الاستفادة من هذه المراعي.

ورغم التجانس والتحالف بين المكونات السكانية لمحلية رهد البردي وأن جميع السكان بمختلف قبائلهم وأعرافهم واثنياتهم قد توافقوا أن يعيشوا في إطار إثني واحد هو قبائل التعايشة وأن تكون قبائلهم هي فروع من هذا الإطار الإثني، وأن يكونوا تحت إدارة أهلية موحدة هي نظارة عموم التعايشة. وأن يكون لكل فرع أو فخذ أو مكون لهذا الإطار تمثيل في الإدارة الأهلية في شكل عموديات ومشیخات تحددها رغبة المكون وتعدادهم وطبيعة حياتهم مستقرين أم رحل، ومساهماتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. فعلى الرغم من هذا

التجانس، وهذه المشاركة في الحياة الاجتماعية وتلك التحالفات الرابطة بين فروع هذه القبائل، إلا أن هنالك نزاعات تتدلع بين الحين والآخر إما بين المجموعات السكانية بالمحلية أو مع المجموعات السكانية بالمحليات المجاورة أو المجموعات السكانية بدول الجوار. وأهم النزاعات التي حدثت بالمنطقة هي: (الناظر بشارة، عبد الرحمن، ت 2016، مقابلة).

(1) النزاع حول السلطة المحلية (النظارة) بين مجموعة الجبارات ومجموعة الهضابيل، فالجبارات هم الفرع الذي يتولى رئاسة النظارة وهذه المجموعة تتميز بالإرث التاريخي الكبير في المنطقة من خلال نضالها في المهديّة ومشاركتها في بناء واستقرار دارفور في عهد السلطان علي دينار، ودورها في مقاومة الاستعمار، ودورها في الحقبة الوطنية. ومجموعة الهضابيل وهي المجموعة الأكثر عدداً إلا أن دورها التاريخي كان محدوداً. هذا النزاع ظل كامناً ولا يظهر على السطح إلا عند ظهور قيادي من مجموعة الهضابيل يطمع في القيادة وتولي رئاسة النظارة، أو عندما تحس المجموعات السكانية بضعف اعترى قيادة النظارة. ولكن سرعان ما تتحرك قيادات فروع القبيلة لاحتواء النزاع.

(2) النزاع بين التعايشة والسلامات (تكنة، يوسف، ت 2013، ص 330). فالسلامات كانوا فرع أساسي من فروع قبائل التعايشة وينتمون إلى مجموعة الهضابيل، بدأ النزاع منذ العام 1968 عندما ترشح للبرلمان مرشحين أحدهم من مجموعة الجبارات والثاني من مجموعة الهضابيل وينتمي إلى قبيلة السلامات. وتأكيداً لمبدأ المشاركة لكل المكونات لسكانية، وضحياً لمفهوم استئثار الجبارات بالسلطة، وإعمالاً لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، صوتت معظم المجموعات السكانية لصالح مرشح الهضابيل الذي ينتمي لقبيلة السلامات. بفوزه ظن السلامات أن سبب الفوز هو تفوقهم على بقية الفروع بالعدد والمال ومنذ ذلك الحين بدأوا يطالبون بتمثيل أكبر في قيادة النظارة

أو قيام كيان منفصل لهم. وتطور الأمر إلى ادعائهم بأن الوحدة الإدارية أبو جرادل على الحدود الغربية للمحلية والمتاخمة لحدود ولاية وسط دارفور حاكورة خاصة بهم وبدأوا في المطالبة بقيام كيان خاص بهم منفصل عن كيان قبائل التعايشة. وفي العام 1972 شن السلامات الهجوم المسلح على بعض قرى وفرقان الجبارات لأخذ الثأر في قتل لهم وللضغط عليهم وإجبارهم على الموافقة بقيام كيان منفصل للسلامات، وترتب على هذه الاعتداءات خسائر كبيرة من الأرواح والممتلكات مما دفع مجموعة الهضاليل لعزل فرع السلامات والتضامن مع مجموعة الجبارات ضد قبيلة السلامات. عقد أول مؤتمر للصلح بين التعايشة والسلامات عام 1981. وظل النزاع كامناً ويندلع ويصعد من حين لآخر ولكنه انفجر بصورة كبيرة عام 2013م مما تسبب في حرق العديد من القرى وقتل العديد من الأنفس ونفوق أعداد كبيرة من الماشية وخسائر مالية باهظة وكانت نتيجته هو جلاء كل أفراد قبيلة السلامات من محلية رهيد البردي ولجؤهم إلى معسكرات النازحين بنيالا وبلبل، وقد عقد آخر مؤتمر للصلح بين التعايشة والسلامات في 2016م إلا أن السلامات لم يتمكنوا من العودة إلى قراهم وباديتهم بمحلية رهيد البردي لعجز السلطات من تنفيذ بنود ومخرجات الصلح.

(3) النزاع بين أولاد راشد والبرنو (الناظر بشارة، عبد الرحمن، ت 2016، مقابلة): أولاد راشد والبرنو جميعهم فروع من قبائل التعايشة. فأولاد راشد رعاة إبل وأبقار، والبرنو مزارعين مستقرين ورعاة أبقار، وقد لدلح النزاع بسبب أن هنالك مجموعة من أولاد راشد الأباله النازحين حديثاً من شمال دارفور جاهلين للأعراف السائدة بين المجموعات السكانية بالمنطقة ومنها مواعيد طلقة المزارع والتي يحدد لها عرفاً بتاريخ 3/15 من كل عام. وكانو ينظنون أن الطلقة في 12/15 من كل عام كما هو سائد في شمال دارفور فأطلقوا العنان لإبلمهم لاجيتاح مزارع البرنو بقوة السلاح مما اضطر البرنو للدفاع عن

مزارع وأراضيهم، ونتج عن هذا النزاع حوال 10 قتلى و 9 جرحى ونفوق أعداد من الإبل وإتلاف كميات من المحاصيل وأعداد من المزارع. تدخلت السلطات الأمنية لفض النزاع وإجلاء الرعاة الأباله من المنطقة، وبما أن الطرفين فروع لقبائل التعايشة تولت لجنة الصلح التابعة لمحلية رهيد البردي إجراء الصلح بين الفرعين بالدية والتعويض حسب الأعراف والتقاليد السائنة بالمنطقة.

4) النزاع بين التعايشة والبنى هلبة (الناظر بشارة، عبد الرحمن ، ت، 2016، مقابلة): (بين محليتي رهيد البردي وعد الفرسان) حول منطقة كرايبب (غرب الشويب). من المعلوم أن الحدود الإدارية لمحليات ولاية جنوب دارفور قامت على حدود ديار القبائل. وهذه من الأسباب التي تأجج النزاعات بين القبائل حيث أن السلطات الإدارية غير آبهة لمسئل الحدود الإدارية ولكن على النقيض فالقبائل حساسة جداً في مسألة حدود الديار القبلية. وعلى الرغم من أن حدود الديار بين التعايشة والبنى هلبة والحدود الإدارية بين محليتي رهيد البردي وعد الفرسان معالم طبيعية واضحة هي وادي الشويب شرقاً ديار بنى هلبة ومحلية عد لفرسان وغرباً ديار التعايشة محلية رهيد البردي. إلا أن النزاع اندلع بسبب توسع بعض مكونات قبائل البنى هلبة التابعة لمحلية عد الفرسان في أراضي ديار التعايشة ومحلية رهيد البردي دون إذن من السلطات الإدارية أو الإدارة الأهلية، وزاد الأمر تعقيداً بقيام سلطات محلية عد الفرسان ببناء منشآت خدمية تتمثل في مدرسة أساس، محطة مياه، نقطة شرطة وسوق لمنسوبيها الذين استقروا بداخل الأراضي التابعة لمحلية رهيد البردي. كما أن المحلية قد أقامت مهرجاناً للفروسية بالمنطقة شرقاً فقه الوالي الأسبق للولاية. هذا الوضع شجّع بعض العمدة التابعين لمحلية عد الفرسان ولنظارة البنى هلبة للدعاء بأن هذه

المنطقة حاكورة لهم. لا يزال هذا النزاع قائم ولم تتدخل السلطات الولائية بصورة حاسمة لفض النزاع مما يجعل النزاع قابل للتصعيد والانفجار في أي لحظة.

(5) النزاع بين التعايشة والفلاتة (الناظر بشارة، عبد الرحمن، ت 2016، مقابلة) (محلية رهيد البردي ومحلية تلس) حول منطقة مجنقري. الحدود الإدارية بين محليتي رهيد البردي وتلس واضحة ومحددة حسب أوامر تأسيس المحليات وكذلك حدود ديار القبائل. ونسبة للتعاون والتنسيق الجيد بين الإدارة الأهلية لقبائل التعايشة والإدارة الأهلية لقبائل الفلاتة ويسبب تعرض مجموعات من قبائل الفلاتة لفقدان ماشيتهم بسبب الجفاف والأوبئة طلبت هذه المجموعة من نظارة التعايشة بالسماح لهم بالإقامة في منطقة مجنقري التي تقع في نطاق ديار التعايشة فسمحت لهم بذلك. وبمرور الزمن، وبتحسن الأحوال الاقتصادية للمواطنين بمنطقة مجنقري من حيث إنتاج الماشية والمحاصيل الزراعية، إدعت محلية تلس وبعض العمدة التابعين لنظارة الفلاتة بتبعية هذه المنطقة لمحلية تلس ونظارة الفلاتة وبدأوا في التدخل في المنطقة لجمع العشور وضريبة القطعان من المواطنين مما تسبب في اندلاع النزاع بين الإدارة الأهلية للتعايشة والإدارة الأهلية للفلاتة من جانب - وبين سلطات محلية رهيد البردي وسلطات محلية تلس من جانب آخر. لا يزال النزاع قائم ولم تتدخل سلطات الولاية حتى الآن لفض النزاع مما يجعل النزاع قابل للتصعيد والانفجار في أي لحظة.

وهناك العديد من النزاعات الجماعية والفردية التي تحدث بين المزارعين والرعاة حيناً، والمزارعين والمزارعين حيناً آخر، والرعاة والرعاة أحياناً أخرى. وغالباً ما يتم احتواء هذه النزاعات وفضها بواسطة لجان الصلح التابعة للمحلية أو الإدارة الأهلية.

المقابلات:

الأسئلة:

- (1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدرافور أو محليتيكم؟
- (2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
- (3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟
- (4) هل الحلول الرسمية كافية لوقف هذه النزاعات؟
- (5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتقادي النزاعات؟

المبحوثين:

(1) الإدارات الحكومية الاتحادية:

1. مدير إدارة الموارد الطبيعية بوزارة الزراعة الاتحادية/ الخرطوم: فضل بشير الحاج.
2. مدير الإدارة العامة للمراعي والعلف/ الخرطوم: د. سوسن خير السيد عبد الرحيم.
3. مدير الإدارة الولائية للهيئة القومية للغابات/ الخرطوم: السيد عبد الحي محمد شريف.
4. مدير الإدارة الولائية للإدارة العامة للمياه الجوفية والأودية: عثمان محبوب الحسن.

(2) الإدارة الأهلية:

1. رئيس لجنة المصالحات بولاية جنوب دارفور: الشرتاي إبراهيم عبد الله محمد.
2. ناظر عموم قبائل التعايشة/رheid البردي: الناظر عبد الرحمن بشارة علي السنوسي.
3. عمدة المستقرير بمحلية رheid البردي: العمدة عباس محمد علي أحمد.
4. عمدة الرحل بمحلية رheid البردي: العمدة عبد المنعم أمبدي أبكر.

(3) المزارعين:

1. السيد/ الطاهر هدي الطاهر/ رheid البردي.

2. السيد/ عبد العزيز يحيى عبد النبي/ طوال.

3. السيد/ مهدي التجاني محمد/ طوال.

(4) الرعاة:

1. العمدة عبد الكريم يونس دين/ أم دافوق.

2. العمدة القاسم عبد الرحيم القاسم/ أم دافوق.

3. الغالي أحمد عبد النبي/ أم دافوق.

تحليل المقابلات ونتائجها :

- 1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور/محلبيكم؟
 1. النزاعات في دارفور هي نزاعات حول الموارد حيث أن الجفاف والتصحر الذي اجتاح شمال دارفور في العام 1982م تسبب في نزوح الرعاة من الزغاوة والرزيقات الأباله إلى جنوب دارفور ومن ثم زادت حدة الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة ومنذ ذلك الحين انطلقت شرارة النزاعات التي تطورت إلى حرب أهلية.
 2. النزاعات في دارفور حول الموارد وفي أغلبها بين المزارعين والرعاة.
 3. بدأت النزاعات في دارفور بالنزاعات حول الموارد بين الرعاة والمزارعين ثم تطورت إلى حرب أهلية واقتصادية وبيئية.
 4. معظم النزاعات حول الموارد الطبيعية، فهناك نزاعات حول الأراضي الزراعية والحواكير، وهناك نزاعات حول المراعي وهناك نزاعات حول موارد المياه. ومعظم هذه النزاعات تنشأ بين الرعاة والمزارعين. وهناك القليل جداً من النزاعات العرقية والتي منشأها أيضاً النزاع حول الموارد.
 5. النزاعات في غالبها بين الرعاة والمزارعين أو نزاع حول الأرض والموارد.
 6. معظم النزاعات في دارفور بين المزارعين والرعاة.
 7. النزاعات في المنطقة نزاعات قبلية حول الأراضي أو المرعى أو موارد المياه. ولا توجد نزاعات إثنية حيث أن كل القبائل في المنطقة مندمجة في إدارة نظارة التعايشة.
 8. النزاعات نزاعات قبلية بين المزارعين والرعاة أو بين الرعاة والرعاة على الأراضي الزراعية أو المراعي أو مصادر المياه.
 9. النزاعات بين المزارعين والرعاة (البرنو والراشد).
 10. النزاعات مسلحة ويروح ضحيتها الكثير من الأبرياء.
 11. هناك نزاعات بين الرعاة والمزارعين كما حدث بين الراشد والبرنو (الهشابة).

12. وهناك نزاعات نتيجة سرقات الماشية كما حدث بين السلامة والمسيرية (أبو نونو)، وهناك نزاعات فردية، جماعية، وقبلية.

13. النزاعات كلها بين المزارعين والرعاة وهي كثيرة ومتكررة بسبب تعدد المحاصيل الصيفية والشتوية ، معظم النزاعات بين الرعاة والمزارعين على الزراعة أو المراعي أو موارد المياه، أغلب النزاعات بين المزارعين والرعاة.

14. هناك العديد من النزاعات بين المواطنين في المحلية، نزاعات بين المزارعين والرعاة، ونزاعات بين الرعاة والرعاة، ونزاعات بين الرعاة وسلطات دولة أفريقيا الوسطى المجاورة.

التحليل:-

(يري معظم الذين تمت مقابلتهم أن النزاعات بين المزارعين والرعاة، حيث جاءت بنسبة 64.68% ، كما يري بعضهم ان النزاعات بين الرعاة وسلطات دولة أفريقيا الوسطى المجاورة، حيث جاءت بنسبة 5.88% نزاعات فردية، جماعية، وقبلية في دارفور ونسبتهم 17.64% ، و هناك رأي يختلف معهم و يري أن النزاعات حول الأرض و الحواكير والموارد بنسبة 11.76%) .

النتيجة:-

نخلص الي أن أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور محلية رهيد البردي تتمحور في النزاعات بين المزارعين والرعاة و كذلك نزاعات اثنية (فردية، جماعية، وقبلية)، كما أن هنالك نزاعات حول الأرض و الحواكير والموارد ونزاعات مع سلطات دولة أفريقيا الوسطى المجاورة .

(2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟

1. الأسباب الرئيسية للنزاعات هي ملكية الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية، الاستحواذ على المراعي الطبيعية المشاعة ومصادر المياه المحدودة وخاصة في فصل الصيف.
2. الأسباب الرئيسية للنزاعات الجفاف والزحف الصحراوي الذي أثر على المراعي وأجبر الرعاة للتزاحم مع المزارعين في الأراضي الزراعية المحدودة، تمدد الزراعة داخل أراضي المرعى التقليدي، قفل المسارات والصواني بواسطة المزارعين، ملكية الأراضي على الشيوع جعل التنافس محتدم بين المزارعين والرعاة في ظل غياب التشريعات التي تحدد نطاق الزراعة والمراعي والغابات.
3. الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات هي نقص الموارد الطبيعية وتدهور الأراضي الزراعية والمراعي والغابات ومصادر المياه نتيجة لشح الأمطار، الزحف الصحراوي، وقلة الإنتاج ونقص الغذاء مما أدى إلى النزوح والتنافس بين الرعاة والمزارعين وتسبب ذلك في الاحتكاكات والنزاعات.
4. عدم توافر الموارد الطبيعية لسد حاجة الإنسان والحيوان وخاصة الأراضي الزراعية، موارد المياه والمرعى مما يتسبب في التزاحم والتنافس على الموارد المحدودة ومن ثم يحدث الاحتكاك والنزاع سوء إدارة الموارد وإهدارها إما بحرائق الغابات والمراعي أو عدم حصاد مياه الأمطار، النقص الحاد في الموارد المائية يسبب عدم تأهيل القائم منها وعدم تنفيذ مشروعات جديدة مع تزايد تعداد الثروة الحيوانية والسكان.
5. النزاع بين التعايشة والسلامات هو نزاع حول الأرض (منطقة أبو جرادل) لقيام كيان إداري للسلامات منفصل عن نظارة التعايشة. النزاع بين بني هلبة والقمر، هو نزاع حول الأرض لقيام كيان إداري للقمر منفصل عن نظارة البني هلبة. النزاع بين الفلاتة والمساليت هو نزاع حول تبعية منطقة سعدون لديار الفلاتة أم لديار المساليت، النزاع

بين الترحم والرزيقات هو نزاع بين الرعاة والمزارعين حول المسارات والتعدي على الزراعة.

6. تحدث النزاعات بسبب تطلع بعض المجموعات السكانية للاستحواذ على الأراضي والتي هي ديار القبائل وحواكيرهم. وكذلك لقيام كيانات خاصة بهم (نظارات) كما حدث بين التعايشة والسلامات. أو بسبب تعدي الرعاة على المزارع كما حدث بين الراشد والبرنو. أو بسبب تعدي المزارعين على مسارات الرجل. أو بسبب الاحتكاك بين الرعاة في المراعي وموارد المياه. أو بسبب سرقات الماشية بواسطة مجموعات النهب المسلح والمتفلتين.

7. النزاعات في غالبها حول الأرض مثال لذلك: النزاع بين السلامة والتعايشة الذي اندلع منذ العام 1979م وتم الصلح في 1982م ثم انفجر النزاع مرة أخرى في 2012م وتم الصلح في 2016م (حول منطقة أبو جرادل). النزاع حول حدود الديار القبلية بين التعايشة والفلاتة في منطقة مجنقري. النزاع حول الأراضي الزراعية وبسبب التعدي على الزراعة بين البرنو والراشد. النزاع حول المراعي بين الرعاة والمزارعين على الحدود مع دولة أفريقيا الوسطى. الحكم المحلي بني على ديار القبائل وأوامر تأسيس المحليات لم تبين الحدود الإدارية بصورة واضحة مما تسبب في اندلاع النزاعات خاصة عند ظهور الموارد الاقتصادية على حدود المحليات (المحاصيل الزراعية، الصمغ العربي، الذهب، مصادر المياه).

8. قفل المسارات والاعتداء عليها بواسطة المزارعين. الاعتداء على الأراضي الزراعية والمزارع. عدم تحديد مواعيد الطلقة أو عدم الاتفاق على موعد محدد للطلقِ رضى المزارعين والرعاة.

9. عدم تنظيم الزراعة والمراعي، انتشار السلاح في يد المواطنين (رعاة ومزارعين)، ضعف أجهزة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة الأمنية.

10. تعدي الرعاة على المزارع. سرقات الماشية بواسطة عصابات النهب المسلح والمتفلقين. اسهداف بعض المجموعات القبليّة (الأبالّة) لسكان بعض القرى من أجل تهجيرهم والاستفادة من المرعى حول المنطقة.

11. بسبب الجفاف والتصحر في شمال دارفور وبسبب الحروب وفدت أعداد كبيرة من الإبل إلى المنطقة. ويعتمد الرعاة إدخال إبلهم في المزارع عنوة تحت تهديد السلاح. قرار الحكومة الغير مدروس والذي تعلن الطلقة للمزارع في 12/15 في وقت لم يتم فيه حصاد المحاصيل بدلاً من التوقيت السائد 3/15 مما يتسبب في إتلاف المحاصيل واندلاع النزاعات بين الرعاة والمزارعين. عدم تحديد أراضي الزراعة وأراضي المرعى وتقنينها يؤدي إلى النزاع بين الرعاة والمزارعين (بسبب التنافس على الأراضي).

12. قفل المسارات والصواني والاعتداء عليها بواسطة المزارعين. التوسع الزراعي على حساب المراعي. عدم توفر مصادر المياه في مناطق توفر المراعي خاصة في قوز دنقو وقوز ساسلقو. عدم توفر المرعى ومصادر المياه يجبر الرعاة للهجرة إلى دولة أفريقيا الوسطى المجاورة في فترة الصيف مما يعرضهم للاصطدام مع السلطات الأفريقية (حرس الصيد، سلطات الغابات، أجهزة الأمن).

13. عدم تنظيم الزراعة والرعي وزحف الزراعة على المراعي الطبيعية وقفل مسارات الماشية التقليدية. تعدي الماشية على المزارع قبل مواعيد الطلقة. تكاثر أعداد الماشية في وقت تتناقص فيه المراعي بسبب توسع الزراعة أو الحرائق أو الجفاف. محدودية موارد المياه واكتظاظ الماشية حول سد أم دافوق مما يسبب في الاحتكاك بين الرعاة ومن ثم تندلع النزاعات. السرقات المتكررة التي تقوم بها عصابات النهب المسلح والمتفلقين.

14. النزاعات أسبابها تعدي المزارعين على المسارات والصواني وزراعتها، وتعدي الرعاة على المزارع قبل مواعيد الطلقة. وبسبب دخول الرعاة إلى أفريقيا الوسطى والرعي

في محميات الصيد. وهناك السرقات للماشية التي تقوم بها عصابات النهب المسلح والمتفلتين ، وهناك نزاعات على أراضي الدبار والحواكير مثل النزاع بين التعايشة والسلامات، والنزاع بين المسيرية والسلامات.

التحليل:-

(يري معظم الذين تمت مقابلتهم أن الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات ، هي نقص الموارد الطبيعية وتدهور الأراضي الزراعية والمراعي والغابات ومصادر المياه نتيجة لشح الأمطار، الزحف الصحراوي ، حيث جاءت بنسبة 14.28% ، كما يري بعضهم ان الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات قيام كيانات إداريه اثنية مثل - ادارية للقمر منفصل عن نظارة البني هلبة ، النزاع بين الفلاتة والمساليات هو نزاع حول تبعية منطقة سعدون لديار الفلاتة أم لديار المساليات - حيث جاءت بنسبة 7.14%، و يري بعضهم ان الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات ضعف أجهزة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة الأمنية ، عدم تنظيم الزراعة والمراعي، انتشار السلاح في يد المواطنين و نسبتهم 21.42% ، و هنالك رأي يختلف معهم و يري أن الأسباب الرئيسية للنزاعات هي ملكية الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية ، الاستحواذ على المراعي الطبيعية المشاعة ومصادر المياه المحدودة (الرعاة و المزارع) حيث كانت نسبتهم بنسبة 57.14%).

النتيجة:-

نخلص الي أن الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات تتمحور حول ملكية الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية ، الاستحواذ على المراعي الطبيعية المشاعة ومصادر المياه المحدودة (الرعاة و المزارع)، كما أن هنالك اسباب اخري وهي ضعف أجهزة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة

الأمنية ، أثنية ، عدم تنظيم الزراعة والمراعي، انتشار السلاح في يد المواطنين ، نقص الموارد الطبيعية.

(3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟

1/- التدخلات الحكومية والحلول الرسمية غالباً ما تكون جزئية ومحدودة ومحصورة في فض النزاعات بواسطة القوات النظامية والسعي لإجراء مصالحات بين الأطراف المتنازعة وهناك جهود محدودة ومتعثرة في عمل خريطة لاستخدامات الأراضي، إعادة توطين النازحين وإعمار ما دمرته الحرب.

2/- قرار الحكومة بفتح المسارات وتشكيل لجنة بقرار جمهوري لهذا الغرض قرار جيد يساعد في فض النزاعات، إلا أن اللجنة لم تتمكن من تنفيذ برامجها بالصورة المطلوبة لشح التمويل وعدم المتابعة. إنشاء نماذج للمزارع الرعوية تساعد في استقرار الرحل والتخفيف من الاحتكاك بين الرعاة والمزارعين. التوجه نحو تغيير نمط تغذية الحيوان بدارفور بإضافة استخدام الأعلاف مع المرعى الطبيعي. تبني برامج تسحين وتطوير المراعي الطبيعية.

3/- تركز الحكومة والمنظمات المجتمعية في حلها على فض النزاعات والمصالحات بين الأطراف المتنازعة وتغفل الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات.

4/- تتلخص الحلول الرسمية التي تتبناها الحكومة والمنظمات المجتمعية في الآتي:

فض النزاعات بين الأطراف بواسطة الأجهزة الأمنية. إجراء مصالحات بين الأطراف المتنازعة بواسطة لجان الصلح القبلي. أما المأمول فالسعي لتطوير الموارد المائية وتأهيل القائم منها والمحافظة عليها بجهد الحكومة والمنظمات الدولية، رغم شح التمويل، وذلك من خلال إقامة السدود وحفر الآبار الجوفية وإنشاء الحفائر وصيانة القائم منها.

- 5- الحلول الرسمية في الغالب تنحصر في معالجة الظواهر وذلك بوقف العدائيات والفصل بين الأطراف المتنازعة وتكليفنا نحن كلجنة مصالحات لترتيب المصالحات بين الأطراف المتنازعة. كما هنالك جهد محدود بتكليف لجان رسمية وأهلية لمتابعة الرعاية في مسارهم والتأكد أن المسارات مفتوحة وعدم تعديهم على الزراعة.
- 6- يختصر دور الحكومة في وقف العدائيات والفصل بين الأطراف المتنازعة. وقيام لجان الصلح بعقد مؤتمرات الصلح وعمل المصالحات والتي غالباً ما يتم النكوص عنها ويتجدد النزاع مرة أخرى.
- 7- الحلول الرسمية محدودة وتتنحصر في وقف النزاعات بواسطة القوات النظامية وتشكيل لجنة لإجراء المصالحات، أما الحلول الجذرية فتكاد تكون معدومة تماماً .
- 8- الحلول الحكومية تتمثل في فض النزاعات وعمل المصالحات بين الأطراف المتنازعة.
- 9- الحلول الرسمية تنحصر في فتح البلاغات، فض النزاع بين الأطراف، عقد مؤتمرات الصلح.
- 10- الحلول الرسمية محدودة وتتنحصر في فتح البلاغات ضد مجهول وأحياناً يتم قبض الجناة. وفض النزاعات وعقد مؤتمرات الصلح.
- 11- نحن بعيديون عن الحكومة، وغالباً ما تنحصر جهود الحكومة في تحركات لجنة الأمن لفض النزاعات وأحياناً فتح المسارات والقبض على المعتدين وعقد مؤتمرات الصلح.
- 12- تقوم الحكومة بتشكيل لجان فتح المسارات والصواني في بداية الخريف وبعد الصيف (المنشاق والمؤوطاه). فض النزاعات بين الأطراف. عقد مؤتمرات الصلح بين الأطراف المتنازعة.
- 13- الحلول الحكومية الرسمية ضعيفة ولا تكاد تذكر وتتنحصر في فتح البلاغات، وفض النزاعات بواسطة الأجهزة الأمنية وأحياناً تشكيل لجان لفتح المسارات. وفي الغالب يلجأ الناس إلى الإدارة الأهلية ولجان الصلح القبلي.

14/- الحلول الرسمية التي تقوم بها الحكومية لا تتجاوز فض النزاع بواسطة الأجهزة الأمنية، ودعوة لجان الصلح القبلي لعقد مؤتمرات الصلح للأطراف المتنازعة، أما القضايا المتعلقة بالنزاع في الأراضي الزراعية أو المراعي أو مصادر المياه فليس لها حلول. مثل لذلك سد أم دافوق أنشئ قبل 15 سنة ولم تتم له أي صيانة حتى اليوم، رغم تسرب كميات كبيرة من المياه. هذا ناهيك عن حفر آبار جوفية أو إقامة سدود جديدة أو فتح خطوط نار أو غيرها.

التحليل:-

(يري معظم الذين تمت مقابلتهم أن الحلول الرسمية لهذه النزاعات تتمحول حول دور الحكومة في وقف العدائيات والفصل بين الأطراف المتنازعة، وقيام لجان الصلح بعقد مؤتمرات الصلح وعمل المصالحات والتي غالباً ما يتم النكوص عنها بنسبة 49.9% وبعضهم يرون أن التدخلات و القرار الحكومية تساهم في ذلك بنسبة 21.42% ، و هناك رأي يختلف معهم و يري أن الحلول الرسمية التي تتبناها الحكومة والمنظمات المجتمعية بواسطة الأجهزة الأمنية ولجان الصلح القبلي تساهم بنسبة 14.28% ، و يري بعضهم أن الحلول الحكومية الرسمية ضعيفة ولا تكاد تذكر وتتحصر في فتح البلاغات و تشكيل لجان لفتح المسارات عبر الإدارة الأهلية ولجان الصلح القبلي، حيث جاءت بنسبة 14.28%).

النتيجة:-

نخلص الي أن الحلول الرسمية لهذه النزاعات محدودة وتتمحور حول دور الحكومة والمنظمات المجتمعية في الفصل بين الأطراف المتنازعة وتكشيل لجان الصلح القبلي من رجالات الإدارة الأهلية وعقد مؤتمرات الصلح وعمل المصالحات تحت إشراف الحكومة والتي غالباً ما يتم النكوص عنها.

4) هل هذه الحلول كافية لوقف النزاعات؟

1/- التدخلات والحلول الرسمية غير كافية وغالباً ما تُعقّد النزاعات وتؤدي إلى تفاقمها إذ أنها لا تعالج الأسباب الرئيسية للنزاعات بل أن دور الدولة يعتبر سلبياً تجاه المسببات الأساسية للنزاعات والمتمثلة في ملكية الأرض على الشيوع وملكية الحكومة لأراضي دارفور حسب قانون الأراضي 1972م وعدم الاعتراف بالحواكير والديار.

2/- التدخلات الرسمية غير كافية لوقف النزاعات والأمر يتطلب تضافر الجهود بين السلطات الرسمية والشعبية وكل مستخدمي الأراضي في دارفور لمعالجة النزاعات ودرئها.

3/- هذه الحلول غير كافية لمعالجة هذه النزاعات لأنها لم تعالج الجذور الأساسية لها.

4/- الحلول التي تتبناها الحكومة غير كافية لوقف هذه النزاعات للأسباب الآتية:-

أولاً: الحلول الأمنية غير مجدية حيث أن معظم المجموعات المتنازعة مسلحة وغالباً ما تتفوق على الأجهزة الأمنية في التسليح بل أن بعضهم يتبع للأجهزة الأمنية. ثانياً: الحلول الحكومية سطحية ولا تغوص في الجذور الأساسية للنزاعات المتمثلة في تطوير الموارد وحسن إدارتها.

ثالثاً: عدم وعي مستخدمي الموارد من الرعاة والمزارعين بأهمية الموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليه وحسن استخدامها.

5/- التدخلات الرسمية والحلول الحكومية غير كافية بسبب عدم إيجاد الحلول المناسبة والناجعة للأسباب الرئيسية للنزاعات وبسبب غياب آلية رسمية فاعلة لتنفيذ المصالحات.

6/- الحلول الحكومية وحلول لجان المصالحات غير كافية لأنها لا تعالج الجذور الأساسية للنزاعات. هذا بالإضافة لغياب آليات رسمية فعالة لمتابعة تنفيذ المصالحات.

- 7/- الحلول الحكومية غير كافية وبعيدة عن معالجة واجتثاث الجذور الرئيسية للنزاعات، وتحتاج الحلول المستدامة إلى جهود قومية ودولية وشعبية.
- 8/- الحلول الحكومية والرسمية غير كافية لفرض الاستقرار والتعايش السلمي ولا بد من تضافر الجهود الرسمية والشعبية.
- 9/- الحلول الرسمية والتدخلات الحكومية محدودة ولا تفي بمعالجة هذه النزاعات ودرءها.
- 10/- الحلول الحكومية غير كافية ولا تؤدي لوقف النزاعات.
- 11/- جهود الحكومة محدودة ومنحصرة فقط في جهود لجنة الأمن. ولا بد من تضافر الجهود الرسمية والأهلية.
- 12/- الأجهزة الحكومية لا تستجيب لشكاوى الرعاة ولا تتحرك لحسم التعديلات على المراعي أو فض النزاعات بالسرعة المطلوبة بحجة أن كل الرعاة والمزارعين مسلحين وتتحاشى الشرطة الاصطدام معهم.
- رغم توفر المراعي في مناطق كثيرة بقوز دنقو، وقوز ساسلفو إلا أن عدم توفر مصادر المياه يضطر الرعاة إلى الهجرة إلى دولة أفريقيا الوسطى المجاورة رغم المخاطر الأمنية هناك.
- وعموماً الجهود الرسمية محدودة وغير كافية لحل الإشكالات التي تنتسب في النزاعات بين المجموعات السكانية.
- مشكلة تنظيم الزراعة وتنظيم المراعي وتوفير مصادر المياه قائمة دون أن تجد الحلول الجذرية مما يتسبب في تجدد النزاعات بين الفينة والأخرى.
- 13/- الحلول الرسمية والأهلية غير كافية لأنها لم تلامس الجذور الأساسية لمسببات النزاعات.
- 14/- حلول الحكومة محدودة ولا تلامس الجذور العميقة للمشاكل والنزاعات ولذلك رغم فض النزاعات وعمل المصالحات تتدلع النزاعات مرات أخرى باستمرار.

التحليل:-

(يري معظم الذين تمت مقابلتهم أن الحلول التدخلات الرسمية لوقف النزاعات غير كافية إذ أنها لا تعالج الأسباب الرئيسية للنزعات و الجذور الأساسية لها ، ولذلك رغم فض النزاعات وعمل المصالحات تندلع النزاعات مرات أخرى باستمرار ، حيث كانت نسبتهم 99%).

النتيجة:-

نخلص الي أن الحلول التدخلات الرسمية لوقف النزاعات غير كافية إذ أنها لا تعالج الأسباب الرئيسية للنزعات ولذلك رغم فض النزاعات وعمل المصالحات تتدلع النزاعات مرات أخرى .

(5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات؟

1/- الإصلاح المؤسسي بسن التشريعات ووضع السياسات والخطط والبرامج لاستخدام الموارد استخداماً أمثلاً . إيجاد بدائل للذين فقدوا ماشيتهم وأراضيهم الزراعية. فتح المسارست وحجز واستزراع الغابات. تنمية وتأهيل موارد المياه وإصلاح الإدارة الأهلية وتمكينها.

2/- تطبيق قانون المراعي وفتح المسارات والصواني وتقديم الخدمات الضرورية على امتدادها للحيوان والإنسان، تحسين الأطر المؤسسية وتطوير المراعي، بناء القدرات المؤسسية والبشرية. التآزر بين الحكومة والمنظمات الدولية في تطوير المراعي (مشروع وادي الكوع)، الإسراع في تكملة مشروع خريطة استخدامات الأراضي بدارفور بتوفير التمويل اللازم للشركة المنفذة ، وسن التشريعات اللازمة لتنفيذ خريطة استخدامات الأراضي على أرض الواقع.

3/- اجتثاث لجذور الأساسية للنزاعات وتوفير الأمن والاستقرار وبسط هبية الدولة ونشر السلام الاجتماعي بين المجتمعات وتبنى برنامج التنمية الشاملة، الإدارة المثلى للموارد وتطويرها والتوازن في استخدامها. تقييد استخدامات الأراضي في الزراعة والتركيز على المحافظة على البيئة وزيادة الحجز والاستزراع الغابي وتطوير برامج الغابات الشعبية.

4/- وضع سياسات وخطط وتشريعات مركزية لإدارة الموارد عامة وموارد المياه خاصة على أن يكون التنفيذ ولائي ومحلي، إعداد دراسات جيدة لمصادر المياه والاستفادة القصوى من المياه السطحية في إطار برنامج حصاد المياه. ترشيد استخدامات المياه وعدم إهدارها، إنشاء إدارات للمياه بالولايات والمحليات لترشيدها وحسن إدارتها. تشغيل الآبار الجوفية بطلمبات الديزل الأقل تكلفة والأسهل تشغيلاً، واستخدام الطاقة الشمسية والرياح كطاقة نظيفة صديقة للبيئة.

5/- التنمية هي مفتاح الحل وأعني التنمية الشاملة، البشرية والاقتصادية والاجتماعية. تنظيم الزراعة والرعي وتقنين ملكية الأراضي، التخلص من الماشية الزائدة واستقرار الرحل وتحسين النسل وزيادة الإنتاجية. فتح المراحيل والمسارات وزيادة مشروعات حصاد المياه، قيام مشاريع إنتاجية تستوعب الشباب والعاطلين والمتقنين. استخدام تقانات حديثة لزيادة الإنتاج الزراعي وإنتاج الأعلاف وإدخال الصناعات التكميلية لزيادة القيمة المضافة.

6/- المحافظة على المسارات وعدم التعدي عليها بواسطة المزارعين وتوفير الخدمات الضرورية للرعاة على طول المسارات (مصادر المياه، خدمات بيطرية، تعليم، خدمات صحية وأمن)، المحافظة على المراعي والغابات بفتح خطوط النار ومحاربة زرائب الهواء. توفير مصادر المياه في أماكن توفر المراعي (قوز دنقو وقوز ساسلقو) حتى لا تتكدس الماشية في أماكن توفر مصادر المياه وتحدث الاحتكاكات ويندلع النزاع، وإيجاد آلية رسمية فعالة لمتابعة تنفيذ المصالحات.

7/- بسط هيبة الدولة فإستتباب الأمن والاستقرار. قيام المحليات على حدود إدارية تحدها أوامر التأسيس وليس على حدود الديار القبلية، وترسيم الحدود بصورة واضحة وتحديد مواعيد الطلقة وتقنينها.

8/- تحديد المسارات والصواني وإعادة فتحها والتزام الرعاة بها. تحديد موعد الطلقة والتزام الرعاة والمزارعين بها، توفير مصادر المياه في مواقع توفر المراعي بكل من قوز دنقو وقوز ساسلقو، حماية البيئة والمحافظة على الغابات والمراعي بفتح خطوط النار.

9/- الإسراع في قيام جمعيات أصحاب المهن الزراعية والحيوانية ودعمها وتقويتها. فتح المسارات والصواني وتقنينها والتزام الرعاة والمزارعين بعدم الاعتداء عليها أو تجاوزها. إبراز هيبة الدولة ونزع السلاح من الرعاة والمزارعين.

10/- فتح المسارات والصواني وتحديد موعد وإلزام الرعاة والمزارعين بها. تحديد مواعيد الطلقة الصيفية (3/1 من كل عام) والطلقة الشتوية (5/1 من كل عام) وتقنينهما وإلزام المزارعين والرعاة بها، قيام مؤتمرات جامعة للمزارعين والرعاة (مؤتمرات الزفة السنوية) للتداول حول المشكلات والنزاعات والعمل على حلها ورتق النسيج الاجتماعي.

11/- تقنين أراضي الزراعة وأراضي المراعي والمسارات والصواني. تقنين مواعيد الطلقة الصيفية والشتوية وإلزام المزارعين والرعاة بها على حد سواء، تقييد دخول الأباله في المناطق الجنوبية ومناطق الزراعة المطرية والبستانية، وتوفير مصادر المياه في أماكن توفر المراعي بكل من قوز دنقو وقوز ساسلقو.

12/- تنظيم الزراعة والرعي وفتح المسارات والصواني وتقنينها وترسيمها، توفير المياه والخدمات البيطرية والتعليم والصحة على طول مسارات الرحل والصواني، الاستفادة القصوى من المراعي المتوفرة في قوزي دنقو وساسلقو وتوطين الرحل.

13/- حل مشكلة شح المياه في فترة الصيف بإنشاء العديد من مصادر المياه الدوانكي، السدود، الحفائر، المضخات اليدوية في أماكن توفر المرعى بكل من قوز دنقو

وقوز ساسلقو (مناطق أبو انخرايط، أم خشينة، مندوه، ديبكر، بيبيره، والضغيات). فتح المراحل التي تم الاعتداء عليها بواسطة المزارعين وخاصة المرحال (المسار) الرئيسي بين سندماة والقرضة. فتح خطوط النار في أماكن توفر المراعي بالقور الشمالي (قوز دنقو) والقوز الجنوبي (قوز ساسلقو). إقامة مراكز للشرطة في مواقع الاحتكاك بين المزارعين والرعاة خاصة في المناطق الحدودية مع دولة أفريقيا الوسطى.

14/- توفير المياه في مناطق توفر المرعى بقوز دنقو وقوز ساسلقو، توفير الأمن بواسطة الأجهزة النظامية وتجريد الرعاة والمزارعين من السلاح تحديد موعد للطلقة وإلزام الرعاة والمزارعين بالموعد المحدد، وتقييد حركة الإبل في المناطق الجنوبية، فتح المسارات والصواني وفتح خطوط النار، التنسيق مع سلطات أفريقيا الوسطى للسماح للرعاة بالرعي بضوابط محددة بحيث لا يعتدوا على محميات الصيد.

التحليل:-

(الاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات تمحورت المقترحات في تنظيم الزراعة والرعي وفتح المسارات والصواني وتقنينها وترسيمها وإلزام الرعاة والمزارعين بها حيث كانت نسبتهم بنسبة 35.71% ، كما اتفق عدد منهم على وضع سياسات وخطط وتشريعات مركزية لإدارة الموارد عامة و تطبيق قانون المراعي وفتح المسارات والصواني و فوق ذلك الإصلاح المؤسسي بسن التشريعات ووضع السياسات والخطط والبرامج لاستخدام الموارد استخداماً أمثلاً و نسبتهم 28.56% ، كما يري بعضهم أنه لا بد من اجتناب الجذور الأساسية للنزاعات وتوفير الأمن والاستقرار، و بسط هيبة الدولة واستتباب الأمن والاستقرار وقيام المحليات على حدود إدارية تحدها وأمر التأسيس و ليس على حدود الديار القبلية وترسيم الحدود بصورة واضحة ،

حيث جاءت نسبتهم 14.28% ، بينما يري فريق منهم أن التنمية هي مفتاح الحل خاصة التنمية الشاملة، البشرية والاقتصادية والاجتماعية حيث جاءت بنسبة 21.42%).

النتيجة:-

نخلص الي أنه لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات لابد من تنظيم الزراعة والرعي وفتح لمسارات والصواني وتقنيها وترسيمها، سن التشريعات ووضع السياسات والخطط والبرامج لاستخدام الموارد و تطبيق قانون المراعي ، اجتثاث الجذور الأساسية للنزاعات و بسط هيبة الدولة ، قيام المحليات على حدود إدارية و ليس على حدود الديار القبلية وترسيم الحدود بصورة واضحة، التنسيق مع سلطات دولة أفريقيا الوسطى للسماح للرعاة بالرعي بضوابط محددة دون التعدي على محميات الصيد.

مناقشة الفروض على ضوء تحليل ونتائج المقابلات :-

الفرضية الأولى :

(النزاعات حول الموارد اسبابها الحقيقية شح الموارد ، زيادة الطلب عليها، التنافس المحموم فيها ، غياب الإدارة الفاعلة لها و عدم تطويرها و تتميتها)
عبر السؤال التالي - ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بمحلية رهيد البردي؟-
و من خلال الإجابة عليه اتضح أنه، يري معظم الذين تمت مقابلتهم أن النزاعات بين المزارعين والرعاة، حيث جاءت بنسبة 64.68% ، كما يري بعضهم ان النزاعات بيني الرعاة وسلطات دولة أفريقيا الوسطى المجاورة، حيث جأة بنسبة 5.88%، نزاعات فردية، جماعية، وقبلية في دارفور، ونسبتهم 17.64% ، و هناك رأي يختلف معهم و يري أن النزاعات حول الأرض و الحواكير والموارد بنسبة 11.76%، يري الباحث أن أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور، محلية رهيد البردي، تتمحور في النزاعات بين المزارعين والرعاة و كذلك نزاعات اثنية (فردية، جماعية، وقبلية)، كما أن هنالك نزاعات حول الأرض و الحواكير والموارد وسلطات دولة أفريقيا الوسطى المجاورة، بهذا تم التحقق من أن النزاعات حول الموارد اسبابها الحقيقية شح الموارد ، زيادة الطلب عليها ، التنافس المحموم فيها ، غياب الإدارة الفاعلة لها و عدم تطويرها و تتميتها و هذا ما جاء في الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية :

(الحلول الرسمية المتمثلة في المصالحات والمعاهدات غير فعالة و غير مستدامة لأنها تعالج الظواهر وتغفل الجذور الحقيقية للنزاعات) عبر هذا السؤال القائل " ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟، اتضح أنه يري معظم الذين تمت مقابلتهم أن الأسباب الحلول الرسمية لا تطرح الرئيسية لهذه النزاعات، فالأسباب الرئيسية لهذه النزاعات هي نقص الموارد الطبيعية وتدهور الأراضي الزراعية والمراعي والغابات ومصادر المياه نتيجة لشح الأمطار والزحف الصحراوي. حيث جأت بنسبة 14.28% ، كما يري بعضهم ان الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات

قيام كيانات إداريه اثنية مثل - ادارية للقمر منفصل عن نظارة البني هلبة ، النزاع بين الفلاتة والمساليت حول تبعية منطقة سعدون لديار الفلاتة أم لديار المساليت. حيث جاءت بنسبة 7.14%، و يري بعضهم ان الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات ضعف أجهزة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة الأمنية ، عدم تنظيم الزراعة والمراعي، انتشار السلاح في يد المواطنين و نسبتهم 21.42% ، و هناك رأي يختلف معهم و يري أن الأسباب الرئيسية للنزاعات هي ملكية الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية ، الاستحواذ على المراعي الطبيعية المشاعة ومصادر المياه المحدودة (الرعاة و المزارع) حيث كانت نسبتهم بنسبة 57.14% ، يري الباحث أن الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات تتمحور حول ملكية الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية ، الاستحواذ على المراعي الطبيعية المشاعة ومصادر المياه المحدودة (الرعاة و المزارع)، كما أن هنالك اسباب اخري وهي ضعف أجهزة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة الأمنية، أثنية ، عدم تنظيم الزراعة والمراعي، انتشار السلاح في يد المواطنين، نقص الموارد الطبيعية، حيث أن الحلول الرسمية المتمثلة في المعاهدات غير فعالة و غير مستدامة لأنها تعالج الظواهر و تغفل الجذور الحقيقية للنزاعات و هذا ما اكدته الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة :

(وضع خريطة لاستخدامات الأراضي وفق الموارد المتاحة و تقنينها و التزام كل الجهات المعنية بتنفيذها يساهم في اجتناب جذور النزاعات و يحد من اندلاعها، من خلال السؤال عن ماهية الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟، انتضح ان معظم الأجابات تري أن الحلول الرسمية لهذه النزاعات تتمحور حول دور الحكومة في وقف العدائيات والفصل بين الأطراف المتنازعة، وقيام لجان الصلح بعقد مؤتمرات الصلح وعمل المصالحات والتي غالباً ما يتم النكوص عنها بنسبة 49.9% وبعضهم يرون أن التدخلات و القرار الحكومية تساهم في ذلك بنسبة 21.42% ، و هناك رأي يختلف معهم و يري أن الحكومة والمنظمات المجتمعية والحلول الرسمية التي

تتبنها بواسطة الأجهزة الأمنية و بواسطة لجان الصلح القبلي تساهم بنسبة 14.28% ، و يري بعضهم أن الحلول الحكومية الرسمية ضعيفة ولا تكاد تذكر وتتحصر في فتح البلاغات و تشكيل لجان لفتح المسارات عبر الإدارة الأهلية ولجان الصلح القبلي، حيث جأة بنسبة 14.28%، يري الباحث أن الحلول الرسمية لهذه النزاعات تتمحور حول دور الحكومة والمنظمات المجتمعية في الفصل بين الأطراف المتنازعة، وتوجيه التدخلات و القرار الحكومية و الأجهزة الأمنية لفض النزاعات وتشكيل لجان الصلح القبلي من رجالات الإدارة الأهلية لعقد مؤتمرات الصلح وعمل المصالحات والتي غالباً ما يتم النكوص عنه ، و هذا ما جاء في الفرضية القائلة "وضع خريطة لاستخدامات الأراضي وفق الموارد المتاحة و تقنينها والزام كل الجهات المعنية بتنفيذها يساهم في اجتناب الجذور للنزاعات و يحد من اندلاعها"، حيث تم التأكد من صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة :

(حسن إدارة الموارد الطبيعية و تتميتها يحد من التنافس المحموم عليها و يقلل من الأحتكاكات بين المواطنين المستخدمين لهذه الموارد و بالتالي يدرء حدوث النزاعات) ، الأجابة علي السؤال هل هذه الحلول كافية لوقف النزاعات؟، اتضح ان معظمهم يرون أن الحلول و التدخلات الرسمية لوقف النزاعات غير كافية إذ أنها لا تعالج الأسباب الرئيسية للنزاعات و الجذور الأساسية لها ، ولذلك رغم فض النزاعات وعمل المصالحات تندلع النزاعات مرات أخرى باستمرار ، حيث كانت نسبتهم 99%، حيث يري الباحث أن الحلول و التدخلات الرسمية لوقف النزاعات غير كافية إذ أنها لا تعالج الأسباب الرئيسية للنزاعات ولذلك رغم فض النزاعات وعمل المصالحات تندلع النزاعات مرات أخرى ، حيث أن حسن إدارة الموارد الطبيعية و تتميتها يحد من التنافس المحموم عليها و يقلل من الأحتكاكات بين المواطنين المستخدمين لهذه الموارد و بالتالي يدرء حدوث النزاعات و هذا ما تحقق من الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة :

(بسط هيبة الدولة و نزع السلاح من غير المنتمين للقوات النظامية ، و توفير الأمن للمواطنين المستقرين و الرحل علي حد سواء ، يؤدي الي الأستقرار و يساهم في ترسيخ التعايش السلمي و التنمية المستدامة.) مقترحات اصحاب الشأن لاستدامة التعايش السلمي و تقادي النزاعات تمحورت المقترحات في تنظيم الزراعة والرعي وفتح المسارات والصواني وتقنينها وترسيمها والتزام الرعاة والمزارعين بها حيث كانت نسبتهم بنسبة 35.71% ، كما اتفق عدد مكنهم علي عمل سياسات وخطط وتشريعات مركزية لإدارة الموارد عامة و تطبيق قانون المراعي وفتح المسارات والصواني و فوق ذلك الإصلاح المؤسسي بسن التشريعات ووضع السياسات والخطط والبرامج لاستخدام الموارد استخدماً أمثلاً و نسبتهم 28.56% ، كما يري بعضهم لابد من اجتثاث الجذور الأساسية للنزاعات وتوفير الأمن والاستقرار، و بسط هيبة الدولة واستتباب الأمن والاستقرار و قيام المحليات على حدود إدارية تحددها أوامر التأسيس و ليس على حدود الديار القبلية وترسيم الحدود بصورة واضحة ، حيث جاءت نسبتهم 14.28% ، بينما يري فريق منهم أن التنمية هي مفتاح الحل خاصة التنمية الشاملة، البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث جاءت بنسبة 21.42% ، يري الباحث أن لاستدامة التعايش السلمي و تقادي النزاعات لابد من تنظيم الزراعة والرعي وفتح المسارات والصواني وتقنينها وترسيمها، بسن التشريعات ووضع السياسات والخطط والبرامج لاستخدام الموارد و تطبيق قانون المراعي ، اجتثاث الجذور الأساسية للنزاعات و بسط هيبة الدولة ، قيام المحليات على حدود إدارية و ليس على حدود الديار القبلية وترسيم الحدود بصورة واضحة، التنسيق مع سلطات دولة أفريقيا الوسطى للسماح للرعاة بالرعي بضوابط محددة دون التعدي على محميات الصيد. حيث أن بسط هيبة الدولة و نزع السلاح من غير المنتمين للقوات النظامية ، و توفير الأمن للمواطنين

المستقرين و الرجل على حد سواء، يؤدي الى الأستقرار و يساهم في ترسيخ التعايش السلمي و التنمية المستدامة و هذا ما جاء في الفرضية الخامسة.

نتائج البحث :-

خرج البحث بالنتائج التالية :-

(1) أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور عامة ومحلية رهيد البردي خاصة تتمحور حول النزاعات بين المزارعين والرعاة وهناك نزاعات محدودة إثنية (فردية، وجماعية)، كما أن هنالك نزاعات قليلة حول ديار القبائل والحواكير. كما توجد نزاعات حدودية مع سلطات دولة أفريقيا الوسطى المجاورة حول المراعي والمياه داخل محميات الحياة البرية بأفريقيا الوسطى.

(2) الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات تتمحور حول ملكية الأراضي وخصلة الأراضي الزراعية، الاستحواذ على المراعي الطبيعية المشاعة ومصادر المياه المحدودة. كما أن هنالك أسباب اخري تتعلق بضعف أجهزة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة الأمنية الكاملة في الإقليم، عدم تنظيم النشاط الزراعي والرعي، انتشار السلاح في يد المواطنين.

(3) وضع إستراتيجيات قومية للإنتاج الزراعي والحيواني وتبني خطط وبرامج قومية ومحلية وفق خريطة استخدامات الأرض، وسن التشريعات لتقنينها واتخاذ إجراءات صارمة من السلطات الرسمية لتنفيذها، وإلزام المزارعين والرعاة بمقتضياتها، إضافة إلى تحديد المسارات وفتحها وتحديد مواعيد الطلقة والالتزام بها، يؤدي إلى استقرار الأوضاع ويساهم في اجتناب جذور النزاعات ويحد من اندلاعها.

(4) حسن إدارة الموارد الطبيعية وتطويرها وتنميتها يحقق الوفرة ويحد من اللتنافس المحموم عليها، ويقلل من الاحتكاكات بين مستخدمي هذه الموارد ويساهم في درء النزاعات.

(5) التدخلات والحلول الرسمية غير كافية لأنها لا تعالج الأسباب الحقيقية للنزاعات، ومؤتمرات المصالحة القبلية التي تعقدها السلطات الرسمية غير فعالة لأنها لا تتعامل مع الأطراف المسببة للنزاعات والتي في الغالب غائبة عن مثل هذه المؤتمرات ولا تعترف بها ولا تحترم مخرجاتها ولا تلتزم باتفاقياتها. وسرعان ما تتسبب في اندلاع النزاع مرة أخرى.

(6) قرارات مؤتمرات الصلح القبلي غير ملزمة والعقوبات التي تفرضها غير رادعة لجرائم النزاعات المسلحة وجرائم انتهاكات حقوق الإنسان والتي غالباً ما تكون مصاحبة لمثل هذه النزاعات مما يتطلب إحالة مثل هذه الجرائم لمحاكم خاصة يخضع فيها مرتكبي هذه الجرائم لمحاكمات عادلة توقف تكرار مثل هذه الجرائم وتحد من اندلاع النزاعات المسلحة. وتطوير مؤتمرات الصلح القبلي إلى مؤتمرات للعدالة الانتقالية.

(7) بسط هيبة الدولة و نزع السلاح من غير المنتمين للقوات النظامية، و توفير الأمن للمواطنين كافة، الرحل و المستقرين على حد سواء، يؤدي إلى الأستقرار ويدرء النزاعات ويساهم في ترسيخ التعايش السلمي.

(8) تنظيم الزراعة والرعي وحسن إدارة الموارد الطبيعية وتتميتها وتطويرها، يؤدي إلى رفع كفاءتها ويزيد من قدرتها من الإيفاء بحاجة المستخدمين، مزارعين ورعاة وصناع مما يخلق فرصاً واسعة للاستثمار والعمل ويحقق التنمية المستدامة.

توصيات البحث :-

استناداً على نتائج هذا البحث، وتحقيقاً لأهدافه أتقدم بالتوصيات التالية:

(1) وضع إستراتيجيات قومية لاستخدامات الموارد الطبيعية ووضع خريطة لاستخدامات الأرض بالسودان.

- (2) تبني سياسات قومية وخطط وبرامج قومية ومحلية لاستخدامات الأراضي بدارفور.
- (3) تنظيم النشاط الزراعي والرعي والغابي وإصدار تشريعات قومية وولائية ومحلية وفقاً لموجهات خريطة استخدامات الأرض لتحديد مواقع الزراعة، المراعي، الغابات، المسارات، الصواني، المصايف، المخاريف، مصادر المياه، السكن، الصناعة والاستثمار وتقييد أنشطة المنتجين وفقاً لذلك.
- (4) ابتداء خطة التنمية المستدامة بالتنمية الريفية المتكاملة والتكامل الزراعي والحيواني، المزارع الرعوية، استقرار الرحل والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة والغير مستقلة وخاصة الأراضي الزراعية، المراعي، الغابات، الثروة الحيوانية ومصادر المياه السطحية والجوفية.
- (5) الاستفادة القصوى من الثروة الحيوانية في دعم الاقتصاد القومي وتطوير القطاع الرعي والتنمية الريفية المتكاملة وذلك بزيادة السحب من القطيع القومي وتشجيع صناعة اللحوم والجلود وتشجيع الصادرات الحيوانية وتحفيز الرعاة ومساعدتهم على الاستقرار وتحسين النسل والإنتاج من أجل الصادر.
- (6) نزع السلاح من غير منسوبي القوات النظامية وبسط هيبة الدولة وفرض سلطة القانون وتأمين المدن والقرى والأسواق ومسارات الرحل بقوات نظامية.
- (7) تطوير آليات فض النزاع الأهلي المتمثلة في لجان ومؤتمرات الصلح القبلي لتكون لجان للعدالة الانتقالية وتحديد اختصاصها في النزاعات بين المزارعين والرعاة والنزاعات القبلية البسيطة. أما النزاعات المسلحة الكبرى التي تصاحبها الجرائم الجنائية الكبرى مثل جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، انتهاكات حقوق الإنسان، الجرائم ضد الدولة، القتل الوحشي الواسع، والقوة المفرطة. فتحال إلى محاكم خاصة لردع مرتكبي مثل هذه الجرائم التي أصبحت مرتبطة دولياً بحقوق الإنسان والمحاكم الجنائية الدولية والإقليمية ومحلياً

بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية التي طرأت على المجتمعات.

(8) التركيز على نشر وتقوية التعليم العام والتعليم الديني ونشر ثقافة السلام والوعي البيئي والتعايش السلمي بين المجتمعات.

(9) استيعاب العاطلين وتوظيف طاقات الشباب المعطلة، والتي تستخدم كوقود للنزاعات القبلية المسلحة والحركات المتمردة، في مشروعات تنمية كبرى في إطار برامج التنمية المستدامة والتعايش السلمي.

مقترحات البحث:

استناداً على نتائج البحث، هنالك العديد من المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحد من النزاعات وترسيخ التعايش السلمي بين المجتمعات والسلام المستدام:

- (1) استكمال دراسة خريطة استخدامات الأرض بدارفور التي تعاقبت مفوضية أراضي دارفور مع شركة GAF/AG الألمانية على إعدادها منذ العام 2010 حيث اكملت الشركة الدراسة ولم تسلمها للمفوضية لعدم إيفاء حكومة السودان بالمستحقات المالية للشركة.
- (2) إصدار تشريعات قومية وولائية ومحلية تلزم مستخدمي وشركاء الموارد الطبيعية بدارفور بموجهات خريطة استخدامات الأرض وذلك للاستفادة القصوى منها، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والمحافظة على التوازن البيئي.
- (3) إعادة ترسيم المسارات وفتحها وتوفير مصادر المياه وخدمات الثروة الحيوانية في المصايف وخاصة قوزي دنقو وساسلقو حيث تتوفر المراعي وتتعدم مصادر المياه، وتوزيع مصادر المياه بصورة علمية لا تؤدي إلى الرعي الجائر أو الاحتكاك بين الرعاة أو المزارعين وتتسبب في اندلاع النزاعات.
- (4) قيام مشروعات لاستقرار الرحل في مناطق منتخبة ومدروسة وتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات وتوفير الخدمات الضرورية لاستقرارهم، كمصادر المياه، خدمات بيطرية، خدمات تعليمية وصحية، أسواق، مصادر التمويل والأمن.
- (5) تقييد الأنشطة الزراعية شمال خط العرض 14 شمالاً والمعروفة بمناطق السافنا الفقيرة والصحراء وشبه الصحراء وتشجيع قيام مشروعات رعاية الإبل والضأن في هذه المنطقة خاصة حوض وادي هور، وادي الكوع وغيرها من الأودية والواحات.

- (6) تقييد الأنشطة الرعوية جنوب خط العرض 14 شمالاً وتركيز الأنشطة الزراعية في منطقة السافانا الغنية وتقييد حركة الرعاة فيها لتكون عبر المسارات والصواني والمصايف بقوزي دنقو وساسلقو على أن تكون حركة الرعاة غير مقيدة بعد مواعيد الطلقة.
- (7) تشجيع استقرار الرحل من رعاة الأبقار جنوب خط العرض 14 شمالاً في المناطق الغير مخصصة للزراعة خاصة القيزان والمناطق الحجرية والقراديد مع توفير مصادر المياه والخدمات الضرورية الأخرى.
- (8) البدء الفوري في تطوير آليات فض النزاعات الأهلية المتمثلة في لجان ومؤتمرات الصلح القبلي لتضم المرأة، الشباب، النازحين والمجموعات المسببة للنزاعات والتزام الحكومة بتوفير الدعم والتمويل لقيام هذه المؤتمرات والإيفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات الصلح وإنشاء آليات رسمية مفوضة لمتابعة وتنفيذ المصالحات والاتفاقيات.
- (9) قيام مشروعات تنموية واستثمارية كبرى في دارفور في إطار التمييز الإيجابي الذي أقرته إتفاقيات السلام لاستيعاب الشباب العاطلين وانتزاعهم من أتون النزاعات القبلية والحركات المتمردة وعصابات النهب المسلح والمتفلتين.
- (10) تكملة تأسيس بنك دارفور للتنمية وتوفير القروض الخارجية والداخلية لتمويل مشروعات التنمية والاستثمار واستقرار الرحل والتنمية الزراعية المتكاملة.
- (11) إنشاء العديد من المعاهد الحرفية والدينية، المدارس التكميلية، محو الأمية ومدارس تاج الحافظين وتعليم الرحل لاستيعاب الفاقدين التربوي والذين لم يلتحقوا بالمؤسسات التعليمية بسبب التمرد والنزاعات القبلية والنزوح واللجوء أو غيرها من الأسباب.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر النزاعات في دارفور من أعقد المشكلات وأكبر الأزمات التي واجهت السودان حكومة وشعباً منذ الاستقلال. فقد تطورت هذه النزاعات من نزاعات مطلبية تنموية بسيطة ونزاعات حول الموارد الطبيعية بين الرعاة والمزارعين، إلى نزاعات معقدة ومركبة. نزاع بين الحكومة والحركات المسلحة حول السلطة والثروة. نزاع بين المزارعين والرعاة والقبائل حول الأرض والموارد الطبيعية. نزاع بين عصابات النهب المسلح والمتفلتين من جهة والحكومة والمواطنين من جهة أخرى. حيث تعمل العصابات لتأجيج الصراعات بين القبائل وزعزعة الأمن والاستقرار من أجل النهب المسلح والسلب والخطف.

وفي ظل هذه الجوغة والفوضى الأمنية ضعفت سلطة القانون وانعدمت هيبة الدولة وتفاقم النزاع حتى أضحى مهدداً للأمن القومي وممزقاً للنسيج الاجتماعي ومفتتاً للوحدة الوطنية. واعتبرته الدوائر الدولية مهدداً للأمن والسلم الدوليين واتخذته مطية للتدخل الدولي في البلاد. فقد أصبح النزاع في دارفور حاضراً في أروقة مجلس السلم والأمن الأفريقي، ومطروحاً ضمن أجندة مجلس الأمن الدولي، وصدرت بشأنه عدة قرارات إقليمية ودولية أدت إلى تدخل القوات الدولية لفض النزاع وحفظ السلام في المنطقة، ثم أحيل النزاع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

هذا التطور أدى إلى تحول النزاع من نزاع داخلي إلى نزاع دولي لم يلبث أن تطور إلى أزمة طالت كل البلاد شعباً وحكومة. ولتحقيق السلام الشامل والتعايش السلمي والتنمية المستدامة في دارفور لا بد من تكامل جهود الحكومة والمجتمع المحلي والمجتمع الدولي في المجالات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية والإدارية والبيئية، فلا مجال للحلول الجزئية التي أثبتت عدم جداؤها في مثل هذه النزاعات المركبة والأزمات المعقدة. ولا بد من وفاء الأطراف بالتزاماتها وتعهداتها التي قطعتها في اتفاقيات السلام ومؤتمرات الصلح.

وبما أن عملية إحلال السلام عملية مستمرة فلا مناص من إستراتيجية طويلة المدى لإحلال السلام في دارفور تبدأ بحفظ السلام وفض النزاع بين الأطراف ومن ثم بناء السلام آخذين في الاعتبار كل الاتفاقيات التي أبرمت، والمبادرات التي طرحت، والبحوث والدراسات التي صدرت من الخبراء والعلماء والباحثين. وما هذا البحث إلا مساهمة متواضعة تضاف إلى البحوث والدراسات السابقة للاسترشاد بتوصياتها ومقترحاتها لإعداد إستراتيجية السلام المستدام في دارفور.

الملاحق

(أ)

المقابلات

الأسئلة:

- 6) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور/محلبيكم؟
- 7) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
- 8) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟
- 9) هل هذه الحلول كافية لوقف هذه النزاعات؟
- 10) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفايدي النزاعات؟

المبحوثين:

أ (الإدارات الحكومية:

1. الإدارة العامة للموارد الطبيعية بوزارة الزراعة الاتحادية.
2. الإدارة العامة للمراعي والعلف بوزارة الثروة الحيوانية والسمكية الاتحادية.
3. الهيئة القومية للغابات.
4. الإدارة العامة للمياه الجوفية والأودية بوزارة الموارد المائية والري والكهرباء.

ب) الإدارة الأهلية:

1. رئيس لجنة المصالحات بولاية جنوب دارفور.
2. ناظر عموم قبائل التعايشة بمحلية رهيد البردي.
3. عمد الرحل بمحلية رهيد البردي (2).
4. عمد المستقرين بمحلية رهيد البردي (2).

ج) المزارعين والرعاة:

1. المزارعين (3).
2. الرعاة (3).

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: فضل بشير الحاج
العمر: 63 سنة
السكن: الخرطوم/ المعمورة
المهنة: مدير الإدارة لعامة للموارد الطبيعية بوزارة الزراعة والغابات الاتحادية.

الأسئلة:

- (1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية دارفور؟
- النزاعات في دارفور هي نزاعات حول الموارد حيث أن الجفاف والتصحر الذي اجتاح شمال دارفور في العام 1982م تسبب في نزوح الرعاة من الزغاوة والرزيقات الأباله إلى جنوب دارفور ومن ثم زادت حدة الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة ومنذ ذلك الحين انطلقت شرارة النزاعات التي تطورت إلى حرب أهلية.
- (2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
- الأسباب الرئيسية للنزاعات هي ملكية الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية، الاستحواذ على المراعي الطبيعية المشاعة ومصادر المياه المحدودة وخاصة في فصل الصيف.
 - تدهور البنية وانتشار ظاهرة الزحف الصحراوي التي اجتاحت الأراضي الزراعية والغابات والمراعي ومصادر المياه.
 - العطالة والبطالة المقنعة وعدم إيجاد مشاريع إنتاجية تستوعب الشباب.
 - تدهور التعليم واستشراء الأمية والجهل وسط الشباب وامتهانهم للنهب والعنف عبر الحركات المسلحة وعصابات النهب المسلح (المتفلتين).
 - انتشار السلاح وتفوق القبائل والمتمردين والمتفلتين وعصابات النهب المسلح على القوات النظامية في التسليح والوسائل القتالية.

- التدخل الدولي الكثيف غير قوات اليوناميد ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وعربدتهم في المنطقة دون رقيب أو حسيب.

(3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟

التدخلات الحكومية والحلول الرسمية غالباً ما تكون جزئية ومحدودة ومحصورة في فض النزاعات بواسطة القوات النظامية والسعي لإجراء مصالحات بين الأطراف المتنازعة وهناك جهود محدودة ومتعثرة في عمل خريطة لاستخدامات الأراضي، إعادة توطين النازحين وإعمار ما دمرته الحرب.

(4) هل هذه الحلول كافية لوقف هذه النزاعات؟

- التدخلات والحلول الرسمية غير كافية وغالباً ما تعقد النزاعات وتؤدي إلى تفاقمها إذ أنها لا تعالج الأسباب الرئيسية للنزاعات بل أن دور الدولة يعتبر سلبياً تجاه المسببات الأساسية للنزاعات والمتمثلة في ملكية الأرض على الشيوع وملكية الحكومة لأراضي دارفور حسب قانون الأراضي 1972م وعدم الاعتراف بالحواكير والديار.

(5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفاذي النزاعات؟

1. الإصلاح المؤسسي بسن التشريعات ووضع السياسات والخطط والبرامج لاستخدام الموارد استخداماً أمثلاً.

2. إيجاد بدائل للذين فقدوا ماشيتهم وأراضيهم الزراعية.

3. فتح المسارات وحجز واستزراع الغابات.

4. تنمية وتأهيل موارد المياه.

5. إصلاح الإدارة الأهلية وتمكينها.

6. نزع السلاح من القبائل وأن يكون فقط بيد القوات النظامية دون غيرها.

7. عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم الأصلية.

8. إعادة الأراضي التي احتلتها بعض القبائل إلى أهلها.

9. تعويض المتضررين عن الحرب والنزوح واللجوء تعويضاً مجزياً جماعياً وفردياً عما فقدوه من ممتلكات.

بسم الله الرحمن الرحيم

- الاسم: د. سوسن خير السيد عبد الرحيم
العمر: 50 سنة
السكن: الخرطوم
المهنة: مدير الإدارة العامة للمراعي والعلق بوزارة الثروة الحيوانية والسمكية.

الأسئلة:

- 1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية دارفور؟
النزاعات في دارفور حول الموارد وفي أغلبها بين المزارعين والرعاة.
2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
1. الجفاف والزحف الصحراوي أثر على المراعي وأجبر الرعاة للتزاحم مع المزارعين في الأراضي الزراعية المحدودة.
2. تمدد الزرع داخل أراضي المرعى التقليدي.
3. قفل المسارات والصواني بواسطة المزارعين.
4. ملكية الأراضي على الشيوع جعل التنافس محتدم بين المزارعين والرعاة في ظل غياب التشريعات التي تحدد نطاق الزراعة والمراعي والغابات.
3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟
1. فتح المسارات: قرار الحكومة بفتح المسارات وتشكيل لجنة بقرار جمهوري لهذا الغرض، إلا أنها لم تتمكن من تنفيذ برامجها بالصورة المطلوبة لشح التمويل وعدم المتابعة.
2. إنشاء نماذج للمزارع الرعوية التي تساعد في استقرار الرحل وتخفيف الاحتكاك بين الرعاة والمزارعين.

3. التوجه نحو تغيير نمط تغذية الحيوان بدارفور بإضافة استخدام الأعلاف مع المرعى الطبيعي.

4. تبني برامج تسحين وتطوير المراعي الطبيعية.

كل هذه الإجراءات تساعد على درء النزاع بين المزارع والراعي، إلا أن هذه الحلول قليلة الأثر بسبب ضعف تنفيذها في أرض الواقع.

(4) هل هذه الحلول كافية لوقف النزاعات؟

الحلول والتدخلات الرسمية غير كافية لوقف النزاعات والأمر يتطلب تضافر الجهود بين السلطات الرسمية والشعبية وكل مستخدمي الأراضي في دارفور لمعالجة النزاعات ودرئها.

5. ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتقادي النزاعات؟

1. تطبيق قانون المراعي وفتح المسارات والصواني وتقديم الخدمات الضرورية على امتدادها للحيوان والإنسان.

2. تحسين الأطر المؤسسية وتطوير المراعي.

3. بناء القدرات المؤسسية والبشرية.

4. التآزر بين الحكومة والمنظمات الدولية في تطوير المراعي (مشروع وادي الكوع).

5. الإسراع في تكملة مشروع خريطة استخدامات الأراضي بدارفور بتوفير التمويل اللازم

للشركة المنفذة (GAF/AG)، وسن التشريعات اللازمة لتنفيذ خريطة استخدامات

الأراضي على أرض الواقع.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: عبد الحي محمد شريف
العمر: 60 سنة
السكن: الخرطوم - سوبا
المهنة: - نائب مدير عام الهيئة القومية للغابات
- مدير إدارة شئون الولايات

الأسئلة:

- 1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور؟
بدأت النزعات في دارفور بالنزاعات حول الموارد بين الرعاة والمزارعين ثم تطورت إلى حرب أهلية واقتصادية وبيئية.
- 2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات هي نقص الموارد الطبيعية وتدهور الأراضي الزراعية والمراعي والغابات ومصادر المياه نتيجة لشح الأمطار، الزحف الصحراوي، وقلة الإنتاج ونقص الغذاء مما أدى إلى النزوح والتنافس بين الرعاة والمزارعين وتسبب ذلك في الاحتكاكات والنزاعات.
- 3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟
تركز الحكومة والمنظمات المجتمعية في حلها على فض النزاعات والمصالحات بين الأطراف المتنازعة وتغفل الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات.

4) هل هذه الحلول كافية لوقف النزاعات؟

هذه الحلول غير كافية لمعالجة هذه النزاعات لأنها لم تعالج الجذور الأساسية لها.

5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات؟

1. اجتثاث الجذور الأساسية للنزاعات وتوفير الأمن والاستقرار وبسط هياكل الدولة ونشر

السلام الاجتماعي بين المجتمعات وتبني برنامج التنمية الشاملة.

2. الإدارة المثلى للموارد وتطويرها والتوازن في استخدامها.

3. تقييد استخدامات الأراضي في الزراعة والتركيز على المحافظة على البيئة وزيادة الحجز

والاستزراع الغابي وتطوير برامج الغابات الشعبية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: عثمان محبوب الحسن
العمر: 65 سنة
السكن: الخرطوم
المهنة: مدير إدارة شؤون الولايات بالإدارة العامة للمياه الجوفية والأودية بوزارة الموارد المائية والري والكهرباء.

الأسئلة:

1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور؟
معظم النزاعات حول الموارد الطبيعية، فهناك نزاعات حول الأراضي الزراعية والحوالكير، وهناك نزاعات حول المراعي وهناك نزاعات حول موارد المياه. ومعظم هذه النزاعات تنشأ بين الرعاة والمزارعين. وهناك القليل جداً من النزاعات العرقية والتي منشأها أيضاً النزاع حول الموارد.

2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
أ) عدم توافر الموارد الطبيعية لسد حاجة الإنسان والحيوان وخاصة الأراضي الزراعية، موارد المياه والمرعى مما يتسبب في التزاحم والتنافس على الموارد المحدودة ومن ثم يحدث الاحتكاك والنزاع.
ب) سوء إدارة الموارد وإهدارها إما بحرائق الغابات والمراعي أو عدم حجز أو حصاد مياه الأمطار.

ج) النقص الحاد في الموارد المائية يسبب عدم تأهيل القائم منها وعدم تنفيذ مشروعات جديدة مع تزايد تعداد الثروة الحيوانية والسكان.

3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟

تتلخص الحلول الرسمية التي تتبناها الحكومة والمنظمات المجتمعية في الآتي:

أ) فض النزاعات بين الأطراف بواسطة الأجهزة الأمنية.

ب) إجراء مصالحات بين الأطراف المتنازعة بواسطة لجان الصلح القبلي.

ج) السعي لتطوير الموارد المائية وتأهيل القائم منها والمحافظة عليها بجهد الحكومة

والمنظمات الدولية، وذلك من خلال إقامة السدود وحفر الآبار الجوفية وإنشاء الحفائر

وصيانة القائم منها.

4) هل هذه الحلول كافية لوقف هذه النزاعات؟

الحلول التي تتبناها الحكومة غير كافية لوقف هذه النزاعات للأسباب الآتية:-

أولاً: الحلول الأمنية غير مجدية حيث أن معظم المجموعات المتنازعة مسلحة وغالباً ما

تتفوق على الأجهزة الأمنية في التسليح بل أن بعضهم يتبع للأجهزة الأمنية.

ثانياً: الحلول الحكومية سطحية ولا تغوص في الجذور الأساسية للنزاعات المتمثلة في

تطوير الموارد وحسن إدارتها.

ثالثاً: عدم وعي مستخدمي الموارد من الرعاة والمزارعين بأهمية الموارد الطبيعية وكيفية

المحافظة عليه وحسن استخدامها.

5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات؟

بحكم تخصصي في مجال المياه أقترح:

1. عمل سياسات وخطط وتشريعات مركزية لإدارة الموارد عامة وموارد المياه خاصة على أن يكون التنفيذ ولائي ومحلي.
2. إعداد دراسات جيدة لمصادر المياه والاستفادة القصوى من المياه السطحية في إطار برنامج حصاد المياه.
3. ترشيد استخدامات المياه وعدم إهدارها.
4. إنشاء إدارات للمياه بالولايات والمحليات لترشيدها وحسن إدارتها.
5. تشغيل الآبار الجوفية بطلمبات الديزل الأقل تكلفة والأسهل تشغيلاً، واستخدام الطاقة الشمسية والرياح كطاقة نظيفة صديقة للبيئة.

بسم الله الرحمن الرحيم

- الاسم:** الشرتاي إبراهيم عبد الله محمد
العمر: 69 سنة
السكن: قرية سانية دليبة/ محلية السلام/ ولاية جنوب دارفور
المهنة: - رجل إدارة أهلية / شرتاي الفور بسانية دليبة
- رئيس مجلس تشريعي سابق
- رئيس لجنة المصالحات بولاية جنوب دارفور

الأسئلة:

- (1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور/ محليتيكم ؟
النزاعات في غالبها بين الرعاة والمزارعين أو نزاع حول الأرض والموارد الطبيعية.
- (2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
بحكم مسئوليتي كرئيس للجنة المصالحات أضطلعت على الأسباب الظاهرة والباطنة لمعظم النزاعات -فمثلاً :
أ (النزاع بين التعايشة والسلامات هو نزاع حول الأرض (منطقة أبو جرادل) لقيام كيان إداري للسلامات منفصل عن نظارة التعايشة.
ب) النزاع بين بني هلبة والقمر، هو نزاع حو الأرض لقيام كيان إداري للقمر منفصل عن نظارة البني هلبة.
ج) النزاع بين الفلاتة والمساليات هو نزاع حول تبعية منطقة سعدون لديار الفلاتة أم لديار المساليات!!
د) النزاع بين الترحم والرزيقات هو نزاع بين الرعاة والمزارعين حول المسارات والتعدي على الزراعة.

(3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟

الحلول الرسمية في الغالب تنحصر في معالجة الظواهر وذلك بوقف العدائيات والفصل بين الأطراف المتنازعة وتكليفنا نحن كلجنة مصالحات لترتيب وعقد المصالحات بين الأطراف المتنازعة. كما هنالك جهد محدود بتكليف لجان رسمية وأهلية لمتابعة الرعاة في مساهم والتأكد أن المسارات مفتوحة وعدم تعديهم على الزراعة.

(4) هل هذه الحلول كافية لوقف هذه النزاعات؟

التدخلات الرسمية والحلول الحكومية غير كافية بسبب عدم إيجاد الحلول المناسبة والناجعة للأسباب الرئيسية للنزاعات وبسبب غياب آلية رسمية فاعلة لتنفيذ المصالحات ومتابعتها.

(5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات؟

- التنمية هي مفتاح الحل وأعني التنمية الشاملة، البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- تنظيم الزراعة والرعي وتقنين ملكية الأراضي.

- التخلص من الماشية الزائدة واستقرار الرحل وتحسين النسل وزيادة الإنتاجية.

- فتح المراعي والمسارات وزيادة مشروعات حصاد المياه.

- قيام مشاريع إنتاجية تستوعب الشباب والعاطلين والمتفلسين.

- استخدام تقانات تحفز لزيادة الإنتاج الزراعي وإنتاج الأعلاف وإدخال الصناعات التكميلية لزيادة القيمة المضافة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: الناظر عبد الرحمن بشارة علي السنوسي

العمر: 65 سنة

السكن: مدينة رheid البردي / محلية رheid البردي / ولاية جنوب دارفور

المهنة: ناظر عموم قبائل التعايشة.

الأسئلة:

1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور/محلبيكم؟

معظم النزاعات في دارفور بين المزارعين والرعاة.

2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟

تحدث النزاعات بسبب تطلع بعض المجموعات السكانية للاستحواذ على الأراضي والتي هي ديار القبائل وحواكيرهم وذلك بقيام كيانات خاصة بهم (نظارات) كما حدث بين التعايشة والسلامات. أو بسبب تعدي الرعاة على المزارع كما حدث بين الراشد والبرنو. أو بسبب تعدي المزارعين على مسارات الرحل. أو بسبب الاحتكاك بين الرعاة في المراعي وموارد المياه. أو بسبب سرقات الماشية بواسطة مجموعات النهب المسلح والمتفلتين.

3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟

يختصر دور الحكومة في وقف العدائيات والفصل بين الأطراف المتنازعة. وقيام لجان الصلح بعقد مؤتمرات الصلح وعمل المصالحات والتي غالباً ما يتم النكوص عنها ويتجدد النزاع مرة أخرى.

4) هل هذه الحلول كافية لوقف هذه النزاعات؟

الحلول الحكومية وحلول لجان المصالحات غير كافية لأنها لا تعالج الجذور الأساسية للنزاعات. هذا بالإضافة لغياب آليات رسمية فعالة لمتابعة تنفيذ المصالحات.

5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتقادي النزاعات؟

- المحافظة على المسارات وعدم التعدي عليها بواسطة المزارعين وتوفير الخدمات الضرورية للرعاة على طول المسارات (مصادر المياه، خدمات بيطرية، تعليم، خدمات صحية وأمن).
- المحافظة على المراعي والغابات بفتح خطوط النار ومحاربة زرائب الهواء.
- توفير مصادر المياه في أماكن توفر المراعي (قوز دنقو وقوز ساسلقو) حتى لا تتكدس الماشية في أماكن توفر مصادر المياه وتحدث الاحتكاكات ويندلع النزاع.
- إيجاد آلية رسمية فعالة لمتابعة تنفيذ المصالحات.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: العمدة عبد المنعم أمبدي أبكر
العمر: 50 سنة
السكن: مدينة رheid البردي / محلية رheid البردي / ولاية جنوب دارفور
المهنة: - عمدة أولاد عامر "الرحل" بنظارة التعايشة.

الأسئلة:

- 1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور/محليتيكم؟
النزاعات في المنطقة نزاعات قبلية حول الأراضي أو المرعى أو موارد المياه. ولا توجد نزاعات إثنية حيث أن كل القبائل في المنطقة مندمجة في إدارة نظارة التعايشة.
- 2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
 - النزاعات في غالبها حول الأرض مثال لذلك: النزاع بين السلامة والتعايشة الذي اندلع منذ العام 1979م وتم الصلح في 1982م ثم انفجر النزاع مرة أخرى في 2012م وتم الصلح في 2015م (حول منطقة أبو جرادل).
 - النزاع حول حدود الديار القبلية بين التعايشة والفلانة في منطقة مجنقري.
 - النزاع حول الأراضي الزراعية وبسبب التعدي على الزراعة بين البرنو والراشد.
 - النزاع حول المراعي بين الرعاة والمزارعين على الحدود مع دولة أفريقيا الوسطى.
 - الحكم المحلي بني على ديار القبائل وأوامر تأسيس المحليات لم تبين الحدود الإدارية بصورة واضحة مما تسبب في اندلاع النزاعات خاصة عند ظهور الموارد الاقتصادية على حدود المحليات (المحاصيل الزراعية، الصمغ العربي، الذهب، مصادر المياه).

3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟

الحلول الرسمية محدودة وتتنحصر في وقف النزاعات بواسطة القوات النظامية وتشكيل لجنة لإجراء المصالحات، أما الحلول الجذرية فتكاد تكون معدومة تماماً .

(4) هل هذه الحلول كافية لوقف هذه النزاعات؟

الحلول الحكومية غير كافية وبعيدة عن معالجة واجتثاث الجذور الرئيسية للنزاعات، وتحتاج الحلول المستدامة إلى جهود قومية ودولية وشعبية.

(5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات؟

- بسط هببة الدولة واستتباب الأمن والاستقرار .
- قيام المحليات على حدود إدارية تحددتها أوامر التأسيس وليس على حدود الديار القبلية، وترسيم الحدود بصورة واضحة.
- تحديد مواعيد الطلقة وتقنينها .

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: العمدة عباس محمد علي أحمد
العمر: 40 سنة
السكن: مدينة رهيد البردي / محلية رهيد البردي / ولاية جنوب دارفور
المهنة: عمدة البرنو (المستقرين) بنظارة التعايشة.

الأسئلة:

- 1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور/محليتكم؟
النزاعات نزاعات قبلية بين المزارعين والرعاة أو بين الرعاة والرعاة على الأراضي الزراعية أو المراعي أو مصادر المياه.
- 2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
- قفل المسار والاعتداء عليها بواسطة المزارعين.
- الاعتداء على الأراضي الزراعية والمزارع بواسطة الرعاة.
- عدم تحديد مواعيد الطلقة أو عدم الاتفاق على موعد محدد للطلقة يرضى المزارعين والرعاة.
- 3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟
الحلول الحكومية تتمثل في فض النزاعات وعمل المصالحات بين الأطراف المتنازعة.
- 4) هل هذه الحلول كافية لوقف هذه النزاعات؟
الحلول الحكومية والرسمية غير كافية لفرض الاستقرار والتعايش السلمي ولا بد من تضافر الجهود الرسمية والشعبية.
- 5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات؟
- تحديد المسارات والصواني وإعادة فتحها وإلزام الرعاة والمزارعين بها.

- تحديد موعد الطلقة وإلزام الرعاة والمزارعين بها.
- توفير مصادر المياه في مواقع توفر المراعي بكل من قوز دنقو وقوز ساسلقو.
- حماية البيئة والمحافظة على الغابات والمراعي بفتح خطوط النار.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: الطاهر هدى الطاهر
العمر: 70 سنة
السكن: مدينة رهيد البردي / محلية رهيد البردي / ولاية جنوب دارفور
المهنة: مزارع/ بئيس اتحاد المزارعين بالمحلية سابقاً .

الأسئلة:

- 1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور / محليتكم؟
 - النزاعات بين المزارعين والرعاة (البرنو والراشد).
 - النزاعات مسلحة ويروح ضحيتها الكثير من الأبرياء.
- 2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
 - عدم تنظيم الزراعة والمراعي.
 - انتشار السلاح في يد المواطنين (رعاة ومزارعين).
 - ضعف أجهزة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة الأمنية.
- 3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟

الحلول الرسمية تنحصر في فتح البلاغات، فض النزاع بين الأطراف، عقد مؤتمرات الصلح.
- 4) هل هذه الحلول كافية لوقف هذه النزاعات؟

الحلول الرسمية والتدخلات الحكومية محدودة ولا تفي بمعالجة هذه النزاعات ودرءها.
- 5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات؟
 - الإسراع في قيام جمعيات أصحاب المهن الزراعية والحيوانية ودعمها وتقويتها.

- فتح المسارات والصواني وتقنيها والتزام الرعاة والمزارعين بعدم الاعتداء عليها أو تجاوزها.
- إبراز هيئة الدولة ونزع السلاح من الرعاة والمزارعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: عبد العزيز يحيى عبد النبي أبو عروسة
العمر: 65 سنة
السكن: مدينة طوال / محلية رهيد البردي / ولاية جنوب دارفور
المهنة: مزارع

الأسئلة:

- 1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور / محليتكم؟
 - هناك نزاعات بين الرعاة والمزارعين كما حدث بين الراشد والبرنو (الهشابة).
 - وهناك نزاعات نتيجة سرقات الماشية كما حدث بين السلامة والمسيرية (أبو نونو).
 - وهناك نزاعات فردية، جماعية، وقبلية.
- 2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
 - تعدي الرعاة على المزارع.
 - سرقات الماشية بواسطة عصابات النهب المسلح والمتفلتين.
 - استهداف بعض المجموعات القبلية (الأباله) لسكان بعض القرى من أجل تهجيرهم والاستفادة من المرعى حول المنطقة.
- 3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟
 - الحلول الرسمية محدودة وتتنحصر في فتح البلاغات ضد مجهول وأحياناً يتم قبض الجناة.
 - وفض النزاعات وعقد مؤتمرات الصلح.
- 4) هل الحلول كافية لوقف النزاعات؟
 - الحلول الحكومية غير كافية ولا تؤدي لوقف النزاعات.
- 5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتقادي النزاعات؟

- فتح المسارات والصواني وتحديدھا والتزام الرعاة والمزارعين بها .
- تحديد مواعيد الطلقة الصيفية (3/15 من كل عام) والطلقة الشتوية (5/15 من كل عام) وتقنيهما وإلزام المزارعين والرعاة بها .
- قيام مؤتمرات جامعة للمزارعين والرعاة (مؤتمرات الزفة السنوية) للتداول حول المشكلات والنزاعات والعمل على حلها ورتق النسيج الاجتماعي .

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: مهدي التجاني محمد
العمر: 65 سنة
السكن: طوال/ محلية رهيد البردي/ ولاية جنوب دارفور
المهنة: مزارع/ رئيس لجنة تأمين الزراعة بالوحدة الإدارية.

الأسئلة:

1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور/محلّيتكم؟
النزاعات كلها بين المزارعين والرعاة وهي كثيرة ومتكررة بسبب تعدد المحاصيل الصيفية والشتوية.

2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
- بسبب الجفاف والتصحر في شمال دارفور وبسبب الحروب وفدت أعداد كبيرة من الإبل إلى المنطقة. ويتعمد الرعاة إدخال إبلهم في المزارع عنوة تحت تهديد السلاح.
- قرار الحكومة الغير مدروس والذي تعلن الطلقة للمزارع في 12/15 في وقت لم يتم فيه حصاد المحاصيل، بدلاً من 3/15 مما يتسبب في إتلاف المحاصيل واندلاع النزاعات بين الرعاة والمزارعين.
- عدم تحديد أراضي الزراعة وأراضي المرعى وتقنينها يؤدي إلى النزاع بين الرعاة والمزارعين (بسبب التنافس على الأراضي).

3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟
نحن بعيديون عن الحكومة، وغالباً ما تنحصر جهود الحكومة في تحركات لجنة الأمن لفض النزاعات وأحياناً فتح المسارات والقبض على المعتدين وعقد مؤتمرات الصلح.
4) هل هذه الحلول كافية لوقف النزاعات؟

جهود الحكومة محدودة ومنحصرة فقط في جهود لجنة الأمن. ولا بد من تضافر الجهود الرسمية والأهلية.

(5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفاذي النزاعات؟

- تقنين أراضي الزراعة وأراضي المراعي والمسارات والصواني.
- تقنين مواعيد الطلقة الصيفية والشتوية والزام المزارعين والرعاة بها على حد سواء.
- تقيد دخول الأباله في المناطق الجنوبية ومناطق الزراعة المطرية والبستانية.
- توفير مصادر المياه في أماكن توفر المراعي بكل من قوز دنقو وقوز ساسلقو.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: الغالي أحمد عبد النبي

العمر: 45 سنة

السكن: بادية أم دافوق / محلية رheid البردي / ولاية جنوب دارفور

المهنة: مربي ماشية / راعي.

الأسئلة:

- 1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور / محليتكم؟
معظم النزاعات بين الرعاة والمزارعين على الزراعة أو المراعي أو موارد المياه.
- 2) ما هي الأسباب الرئيسية للنزاعات بين المجموعات السكانية؟
 - قفل المسارات والصواني والاعتداء عليها بواسطة المزارعين.
 - التوسع الزراعي على حساب المراعي.
 - عدم توفر مصادر المياه في مناطق توفر المراعي خاصة في قوز دنقو وقوز ساسلقو.
 - عدم توفر المرعى ومصادر المياه يضطر الرعاة للهجرة إلى دولة أفريقيا الوسطى المجاورة في فترة الصيف مما يعرضهم للاصطدام مع السلطات الأفريقية (حرس الصيد، سلطات الغابات، أجهزة الأمن).
- 3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟
 - تقوم الحكومة بتشكيل لجان فتح المسارات والصواني في بداية الخريف وبعد الصيف (المنشاق والموظاه).
 - فض النزاعات بين الأطراف.
 - عقد مؤتمرات الصلح بين الأطراف المتنازعة.
- 4) هل هذه الحلول كافية لوقف هذه النزاعات؟

- الجهود الرسمية محدودة وغير كافية لحل الإشكالات التي تتسبب في النزاعات بين المجموعات السكانية.

- الأجهزة الحكومية لا تستجيب لشكاوى الرعاة ولا تتحرك لحسم التعديلات على المراعي أو فض النزاعات بالسرعة المطلوبة بحجة أن كل الرعاة والمزارعين مسلحين وتتحاشى الشرطة الاصطدام معهم.

- رغم توفر المراعي في مناطق كثيرة بقوز دنقو، وقوز ساسلفو إلا أن عدم توفر مصادر المياه يضطر الرعاة إلى الهجرة إلى دولة أفريقيا الوسطى المجاورة رغم المخاطر الأمنية هناك.

- مشكلة تنظيم الزراعة وتنظيم المراعي وتوفير مصادر المياه قائمة دون أن تجد الحلول الجذرية مما يتسبب في تجدد النزاعات بين الفينة والأخرى.

(5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات؟

- أقترح تنظيم الزراعة والرعي وفتح المسارات والصواني وتقنينها وترسيمها.

- توفير المياه والخدمات البيطرية والتعليم والصحة على طول مسارات الرحل والصواني.

- الاستفادة القصوى من المراعي المتوفرة في قوزي دنقو وساسلفو وتوطين الرحل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: القاسم عبد الرحيم القاسم عثمان
العمر: 47 سنة
السكن: أم دافوق / محلية رهيد البردي / ولاية جنوب دارفور
المهنة: مربي ماشية/ راعي.

الأسئلة:

- 1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور/محليتكم؟
أغلب النزاعات بين المزارعين والرعاة.
2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
 - عدم تنظيم الزراعة والرعي وزحف الزراعة على المراعي الطبيعية وقفل مسارات الماشية التقليدية.
 - تعدي الماشية على المزارع قبل مواعيد الطلقة.
 - تكاثر أعداد الماشية في وقت تتناقص فيه المراعي بسبب توسع الزراعة أو الحرائق أو الجفاف.
 - محدودية موارد المياه واكتظاظ الماشية حول سد أم دافوق مما يسبب في الاحتكاك بين الرعاة ومن ثم تتدلع النزاعات.
 - السرقات المتكررة التي تقوم بها عصابات النهب المسلح والمتفلتين.
- 3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟

الحلول الحكومية الرسمية ضعيفة ولا تكاد تذكر وتتحصر في فتح البلاغات، وفض النزاعات بواسطة الأجهزة الأمنية وأحياناً تشكيل لجان لفتح المسارات. وفي الغالب يلجأ الناس إلى الإدارة الأهلية ولجان الصلح القبلي.

4) هل هذه الحلول كافية لوقف النزاعات؟

الحلول الرسمية والأهلية غير كافية لأنها لم تلامس الجذور الأساسية لمسببات النزاعات.

5) ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتفادي النزاعات؟

- حل مشكلة شح المياه في فترة الصيف بإنشاء العديد من مصادر المياه الدواني،

السدود، الحفائر، المضخات اليدوية في أماكن توفر المرعى بكل من قوز دنقو وقوز

ساسلقو (مناطق أبو انخرايط، أم خشينة، مندوه، ديبكر، ببيره، والصدفيات).

- فتح المراحييل التي تم الاعتداء عليها بواسطة المزارعين وخاصة المرحال (المسار)

الرئيسي بين سندماة والقرضة.

- فتح خطوط النار في أماكن توفر المراعي بالقوز الشمالي (قوز دنقو) والقوز الجنوبي

(قوز ساسلقو).

- إقامة مراكز للشرطة في مواقع الاحتكاك بين المزارعين والرعاة خاصة في المناطق

الحدودية مع دولة أفريقي الوسطى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: عبد الكريم يونس دين إدريس
العمر: 60 سنة
السكن: أم دافوق / محلية رهيد البردي / ولاية جنوب دارفور
المهنة: مربى ماشية/ راعي.

الأسئلة:

1) ما هي أنواع النزاعات بين المجموعات السكانية بدارفور/محلبيكم؟
هناك العديد من النزاعات بين المواطنين في المحلية، نزاعات بين المزارعين والرعاة، ونزاعات بين الرعاة والرعاة، ونزاعات بين الرعاة وسلطات دولة أفريقيا الوسطى المجاورة.

2) ما هي الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات؟
النزاعات أسبابها تعدي المزارعين على المسارات والصواني وزراعتها، وتعدي الرعاة على المزارع قبل مواعيد الطلقة. ويسبب دخول الرعاة إلى أفريقيا الوسطى والرعي في محميات الصيد. وهناك الشرفات للماشية التي تقوم بها عصابات النهب المسلح والمتفلتين ، وهناك نزاعات على أراضي الدبار والحواكير مثل النزاع بين التعايشة والسلامات. والنزاع بين المسيرية والسلامات.

3) ما هي الحلول الرسمية لهذه النزاعات؟
الحلول الرسمية التي تقوم بها الحكومية لا تتجاوز فض النزاع بواسطة الأجهزة الأمنية، ودعوة لجان الصلح القبلي لعقد مؤتمرات الصلح للأطراف المتنازعة، أما القضايا المتعلقة بالنزاع في الأراضي الزراعية أو المراعي أو مصادر المياه فليس لها حلول. مثل لذلك سد أم دافوق أنشئ قبل 15 سنة ولم تتم له أي صيانة حتى اليوم، وتوعد الحكومة بالصيانة ولا

تتفد ردم تسرب كميات كبيرة من المياه.هذا ناهيك عن حفر آبار جوفية أو إقامة سدود جديدة أو فتق خطوط نار أو غيرها.

(4 هل هذه الحلول كافية لوقف النزاعات؟

حلول الحكومة محدودة ولا تلامس الجذور العميقة للمشاكل والنزاعات ولذلك رغم فض النزاعات وعمل المصالحات تتدلج النزاعات مرات أخرى باستمرار.

(5 ما هي مقترحاتكم لاستدامة التعايش السلمي وتقاوي النزاعات؟

- نقترح توفير المياه في مناطق توفر المرعى بقوز دنقو وقوز ساسلقو.
- توفير الأمن بواسطة الأجهزة النظامية وتجريد الرعاة والمزارعين من السلاح.
- تحديد موعد للطلقه وإلزام الرعاة والمزارعين بالموعد المحدد، وتحديد حركة الإبل في المناطق الجنوبية.
- فتح المسارات والصواني وفتح خطوط النار.
- التنسيق مع سلطات أفريقيا الوسطى للسماح للرعاة بالرعى بضوابط محددة بحيث لا يعتدوا على محميات الصيد.

(ب)
الخرط

2 COUNTRY CONTEXT

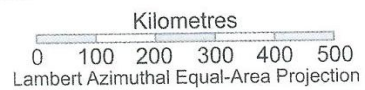
Figure 2.2 Sudan political map



The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

 Three Areas

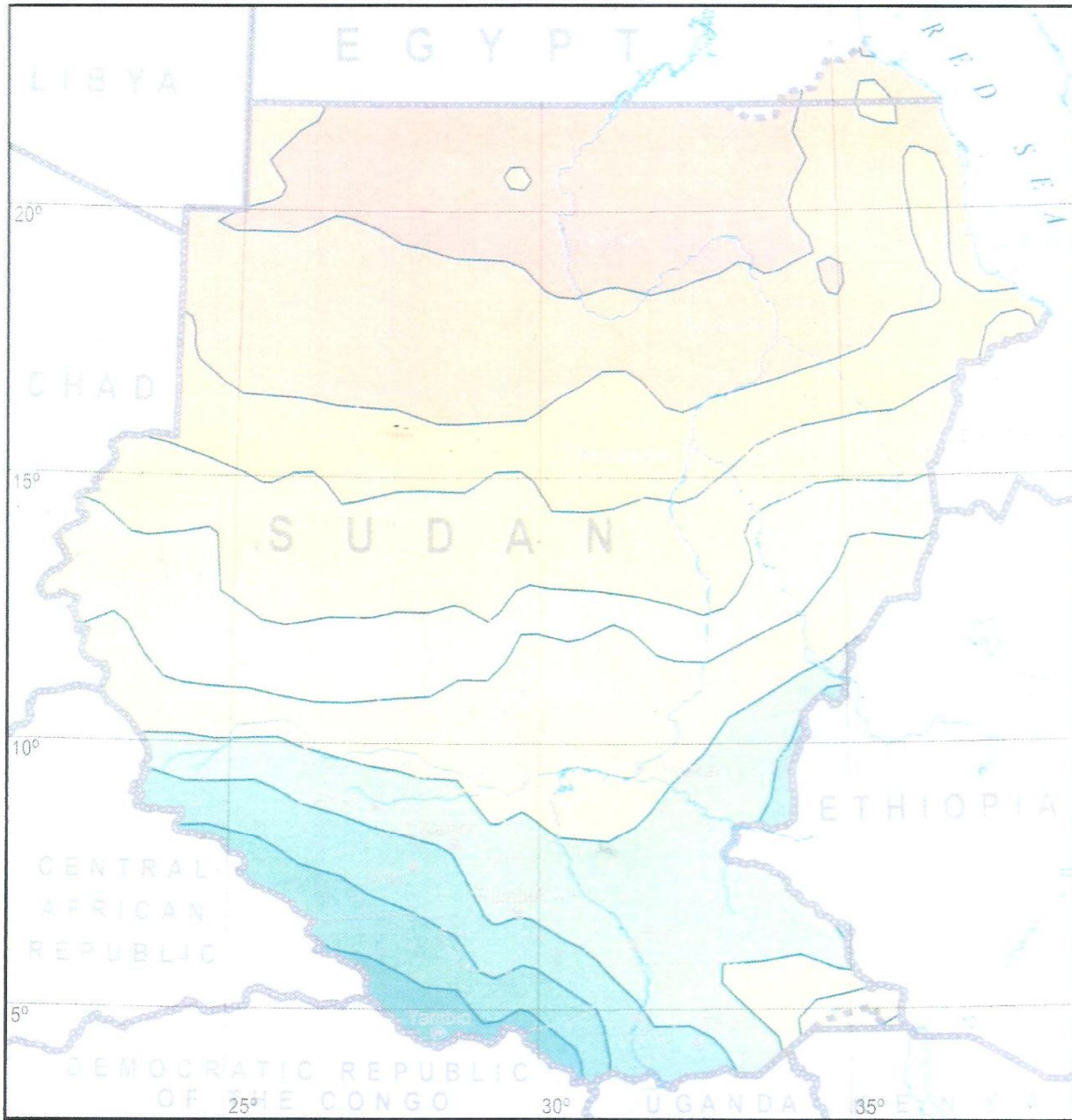
UNEP/DEWA/GRID-Europe 2006



Sources:
SIM: vmaplv0, NIMA: various maps; UN Cartographic Section.

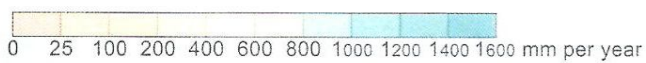
2 COUNTRY CONTEXT

Figure 2.4 Sudan average annual precipitation

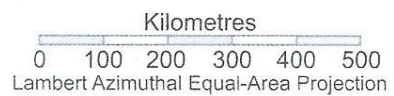


The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Mean Annual Precipitation
(1961-1990)

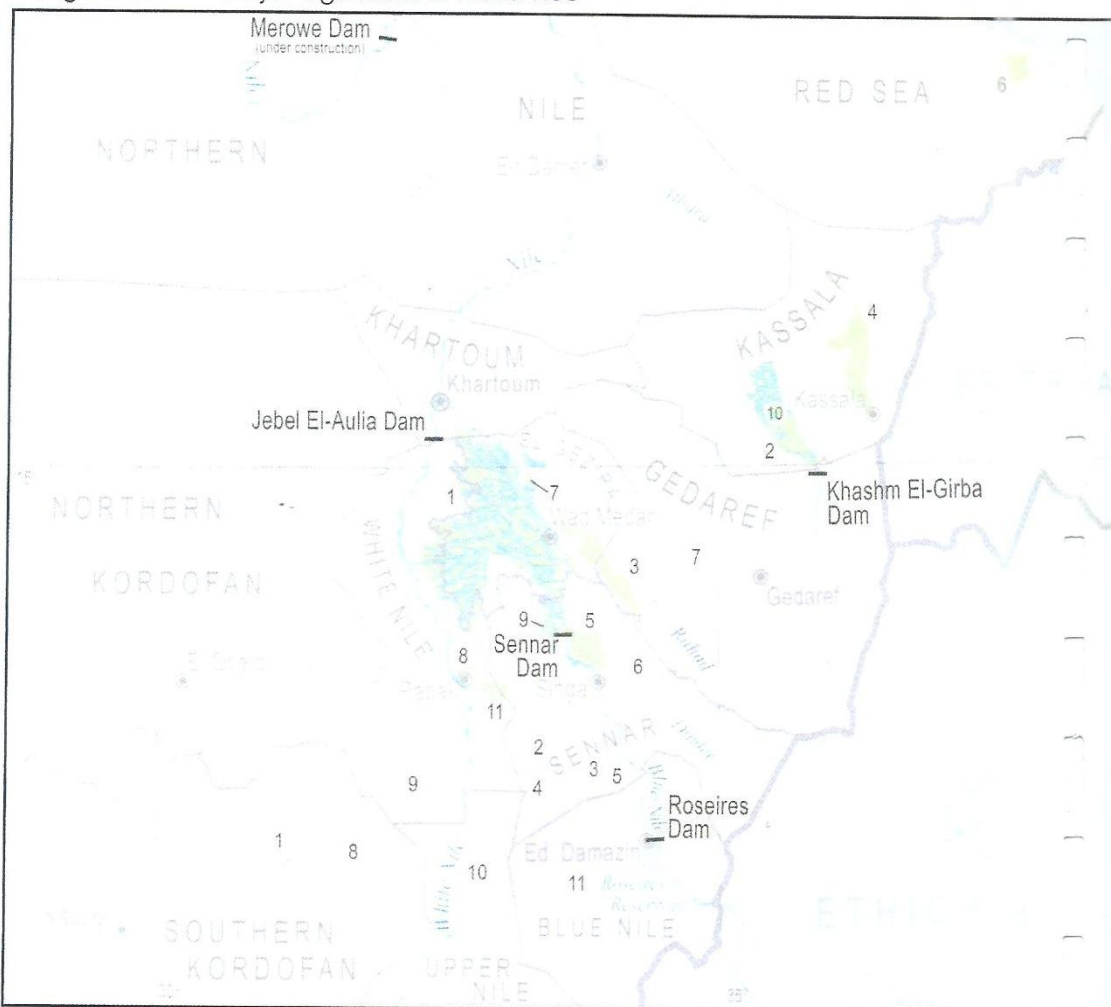


UNEP/DEWA/GRID-Europe 2006



Sources:
IPCC and CRU:SIM (Sudan Interagency Mapping):
vmaplv0. NIMA: UN Cartographic Section.

Figure 8.1 Major agricultural schemes



The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Irrigated Agricultural Schemes

1. Gezira and Managil	870'750 ha	7. Guneid Sugar	15'795 ha
2. New Halfa	152'280 ha	8. Assalaya Sugar	14'175 ha
3. Rahad	121'500 ha	9. Sennar Sugar	12'960 ha
4. Gash Delta	101'250 ha	10. Khashm El-Girba	18'225 ha
5. Suki	35'235 ha	11. Kenana Sugar	45'000 ha
6. Tokar Delta	30'780 ha		

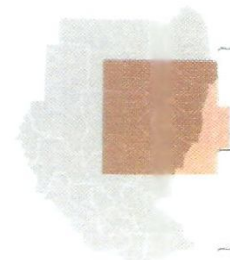
**Mechanized Agricultural Schemes
(planned and unplanned)**

1. Habila	7. Gedaref
2. El-Daii	8. Southern Kordofan
3. El-Mazmum	9. White Nile
4. El-Raheed	10. Upper Nile
5. El-Sharkia	11. Blue Nile
6. Dinder	

Agricultural schemes boundaries are approximate.



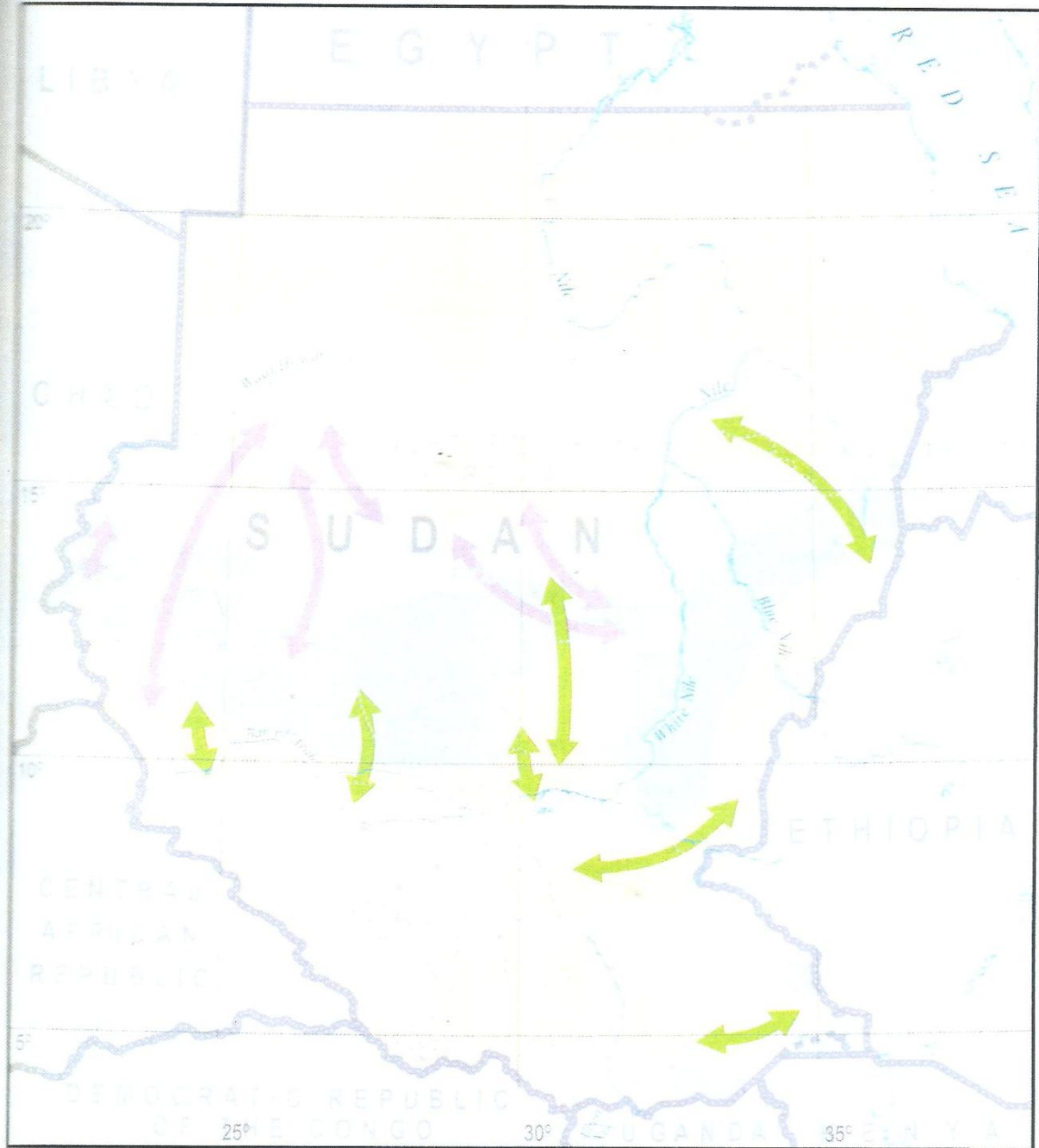
SIM (Sudan Interagency Mapping) FAO vmaplv0
The Gateway to Astronaut Photography of Earth
various reports, maps and atlases; UN Cartograph





UNEP/DEWA/GRID-Europe 2006

8 AGRICULTURE AND THE ENVIRONMENT

Figure 8.8 Annual pastoral migration routes in Sudan



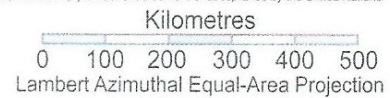
Nomadic Pastoralism
 Cattle, sheep and goats
 Camels and sheep

Northward movements (nishua) in the rainy season and southward movements (dammar) in the dry season.

Climatic Zones

- Desert
- Semi-desert
- Arid
- Semi-arid
- Dry monsoon
- Wet monsoon
- Highland

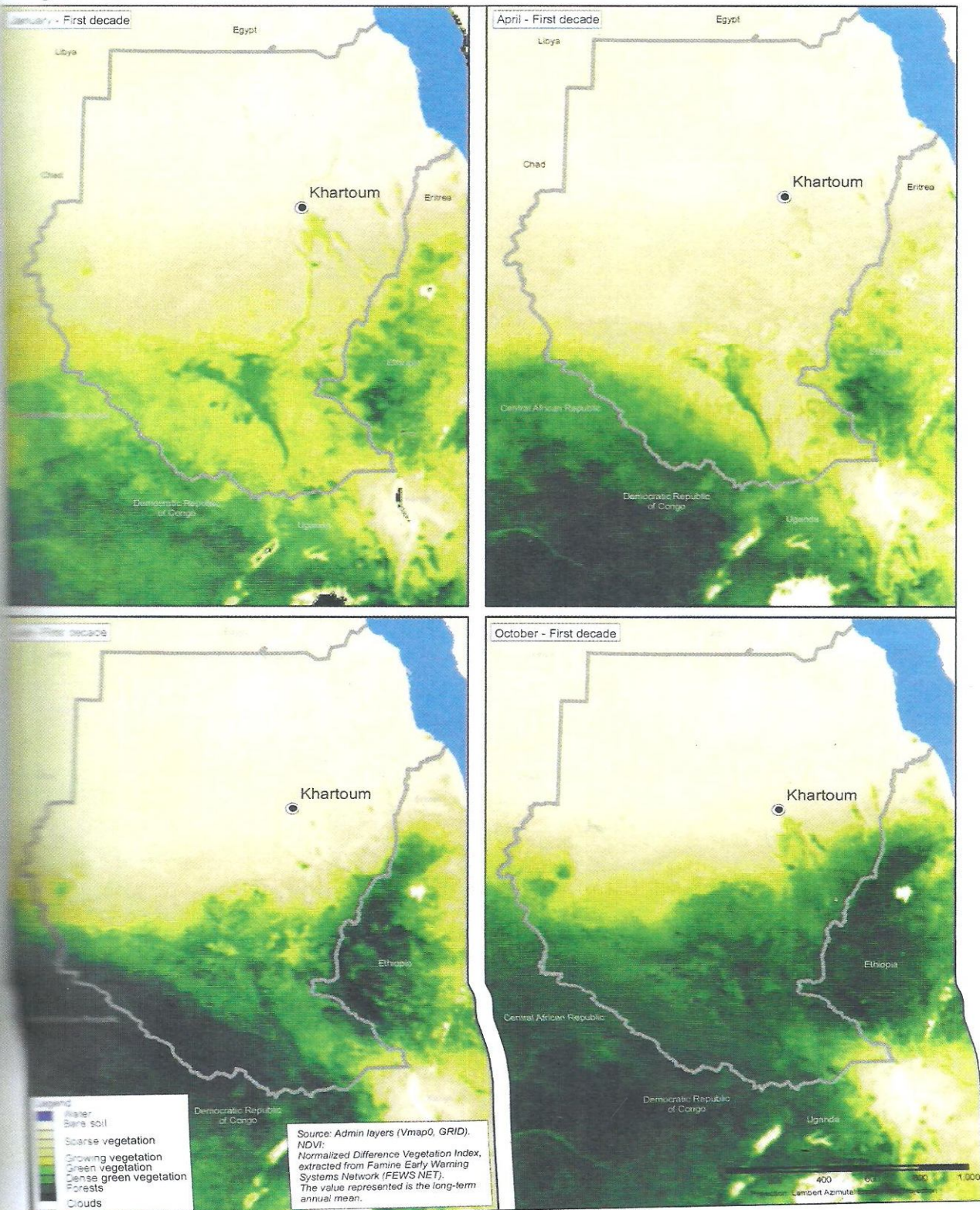
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.



Sources:
 SIM: Sudan Interagency Mapping
 unmap/0: NIMA: various reports, maps and atlases
 UN Cartographic Section

UNEP/DEWA/GRID-Europe 2006

Figure 9.1 Sudan forest cover



Names and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Figure 10.1 Sudan hydrological basins

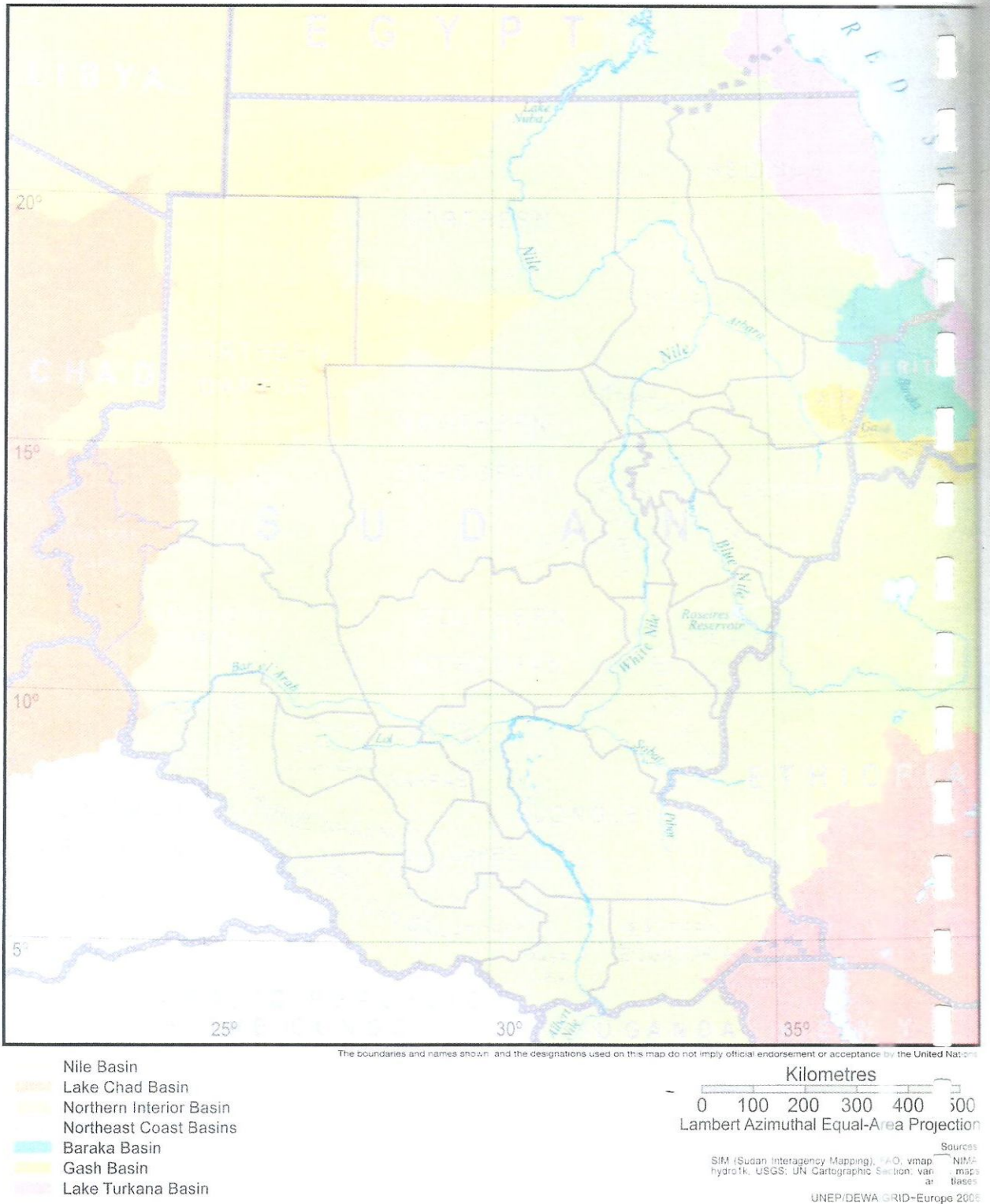
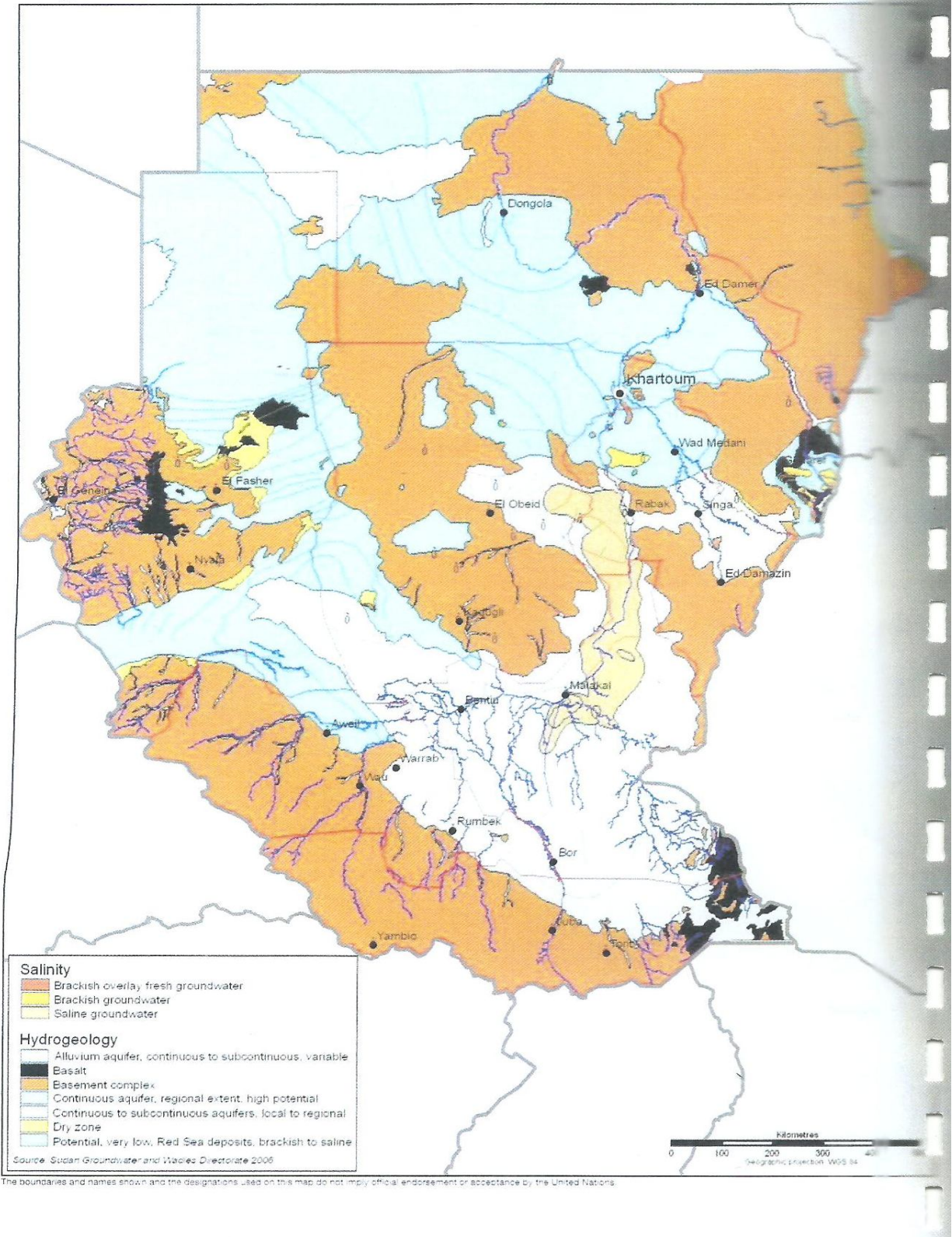
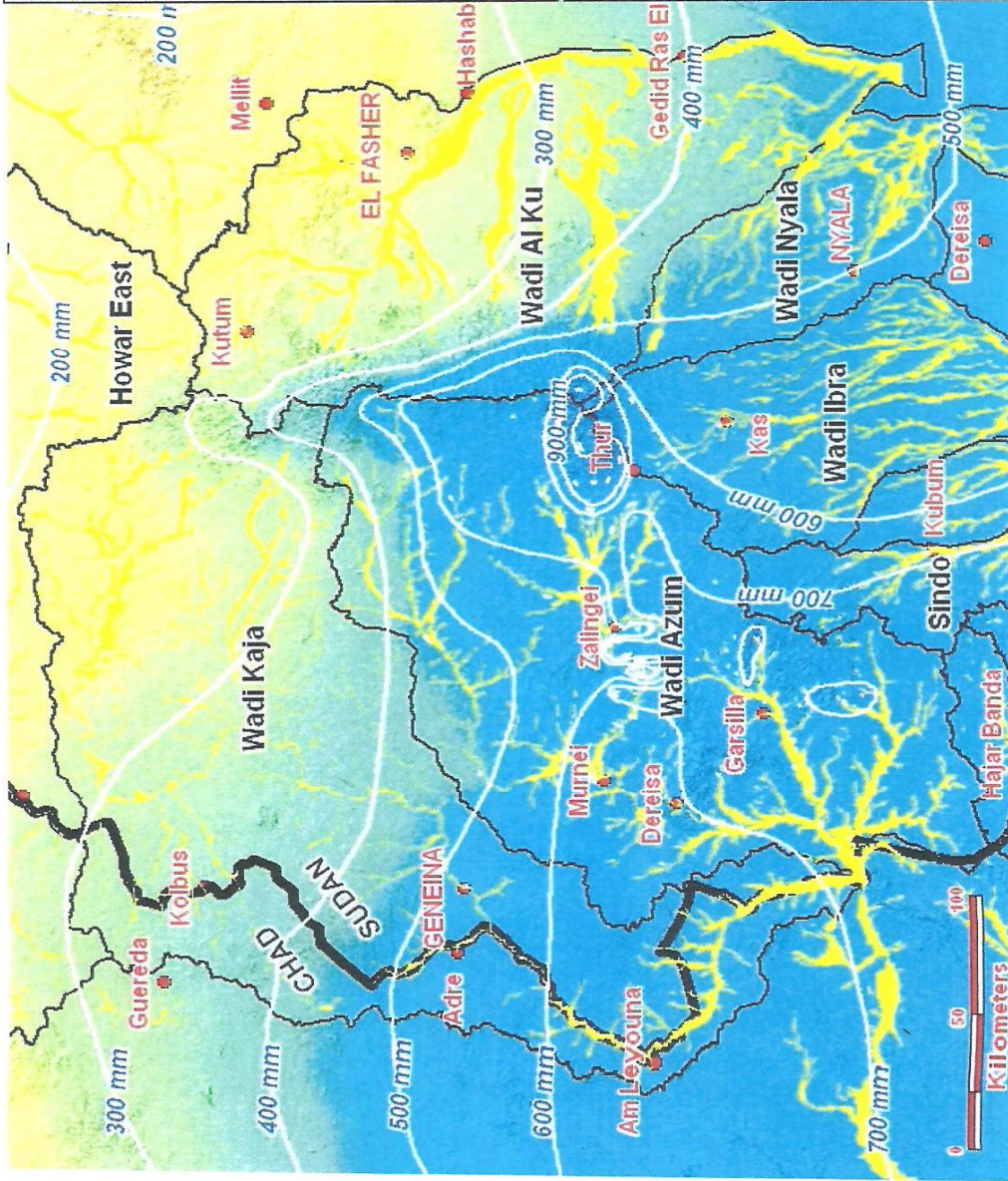


Figure 10.4 Groundwater resources of Sudan



III - RAINFALLS AND WATERSHED

Rainfalls combined with watershed give a quantitative idea of the potential of each area. : the ratios R/S between rainfalls quantities and surfaces indicate the most prolific watershed of the area (light blue on the table)

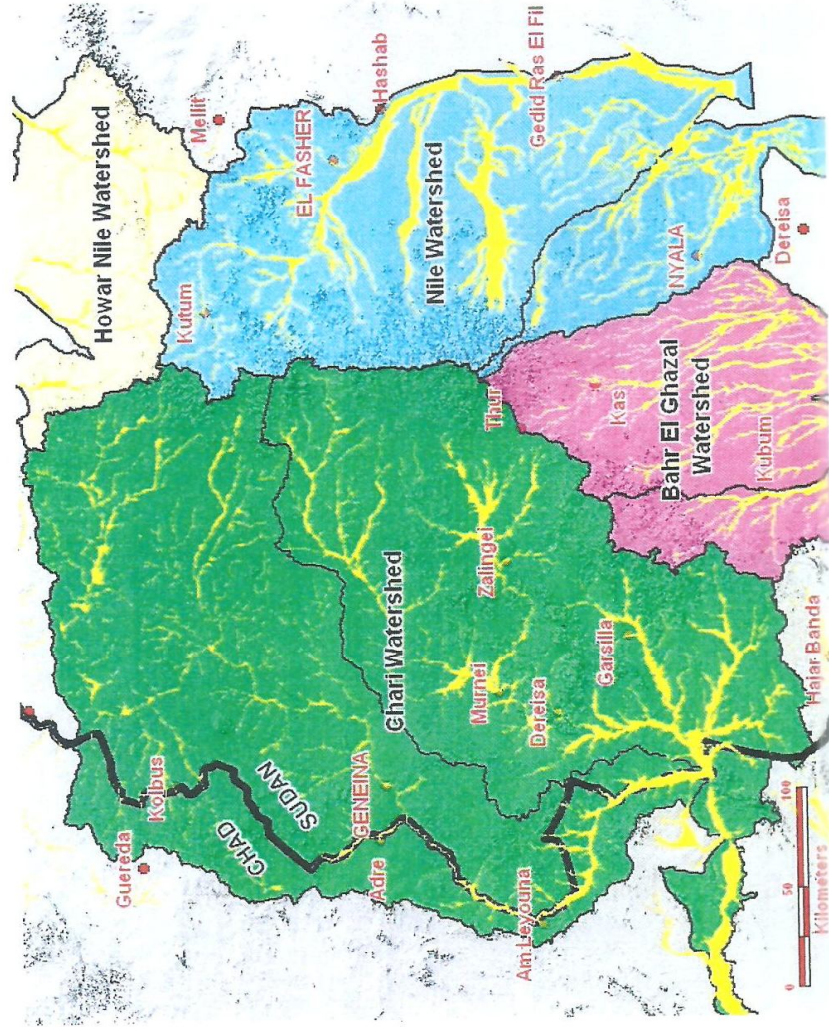


Mega Watershed	Surface In Km²	Rainfalls In Million M³ / year	R/S
Wadi Kaja	42,850	16,848	0.39
Wadi Azum	36,965	23,871	0.65
Wadi Sindo	4,498	3,063	0.68
Wadi Ibra	15,180	8,713	0.57
Wadi Nyala	8,389	4,078	0.49
Wadi Al Ku	28,000	10,395	0.37
Howar East	12,211	2,656	0.22

The most prolific watershed of Darfur in the Southwest of the study area are coded in blue : Wadi Azum, Sindo and Ibra receive more than 700 mm/year. The Jebel Marra culminating up to 3000 m is a water tower receiving 900 mm/year. It distributes rain water to the South West and South. Wadi Howar East watershed, in the North-East is the most affected by drought.

II -WATERSHED

All the aquifers analyzed in the present study are replenish-able, except for the Nubian and the Paleozoic sandstones which are storing fossil water from the last thousand years but can be partially replenished by rainfalls. These are linked to micro, sub and Mega watersheds which affect and define their water potential when combined to rainfalls data.

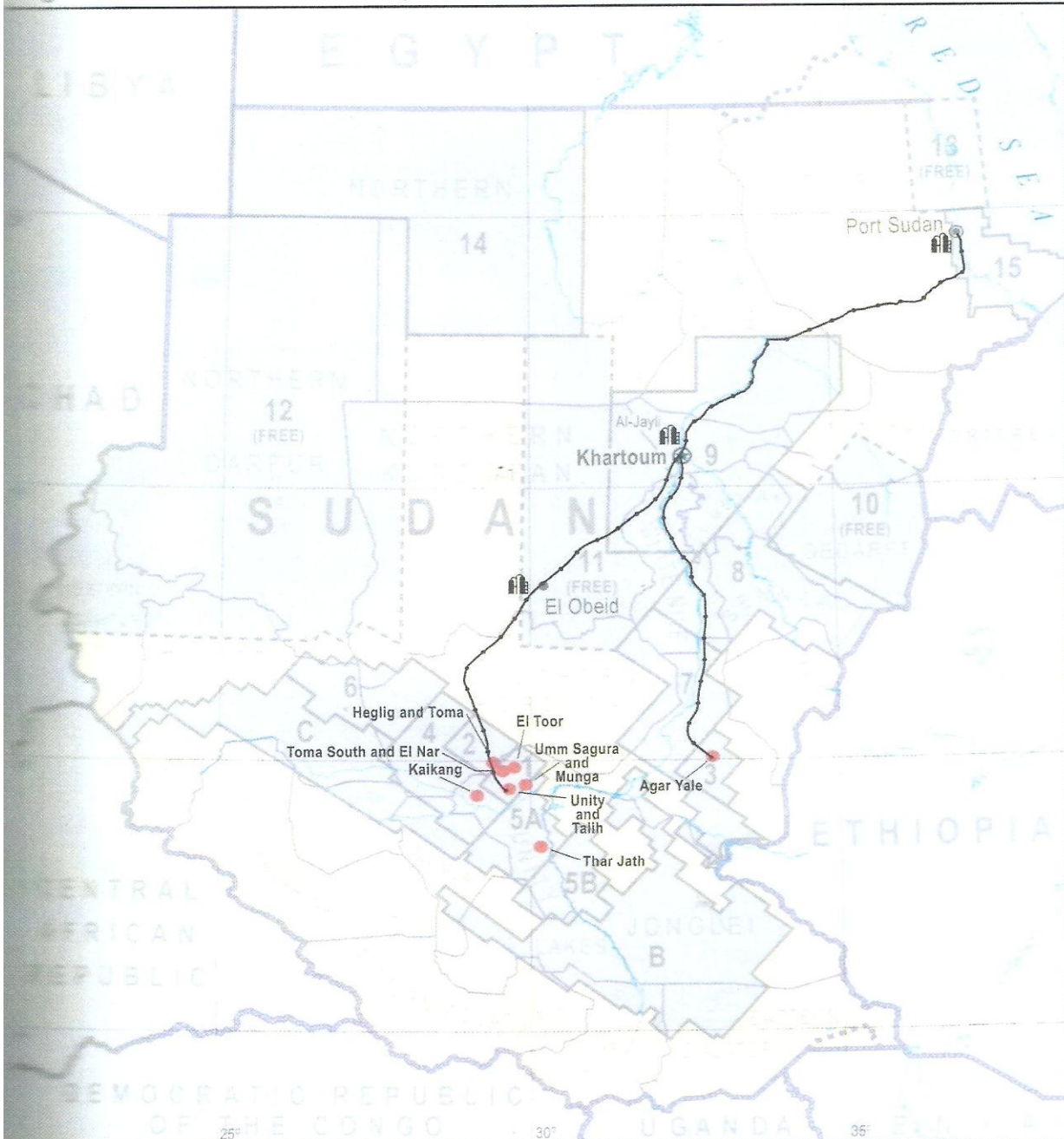


112 micro-watersheds have been regrouped into 32 sub-watersheds, aggregated into 7 watersheds and aggregated again into 4 Mega-watershed systems controlled by the great water divide of the Jebel Marra volcanic range which distributes alluvial deposits along radial patterns (yellow)

- 1-The Chari watershed covering 85,278 km² is by far the most important watershed of the study area which is regrouping three sub-watersheds flowing from North to South and then to the West to Chad.
- 2-The Bahr El Ghazal Watershed covering 15,180 km² is flowing from North to South
- 3-The White Nile Watershed is covering 36,419 km². Wadi el Ku is the main wadi flowing from North to South..
- 4-The Howar Nile Watershed covering 12,211 km² is the only system flowing to the North.

7 INDUSTRY AND THE ENVIRONMENT

Figure 7.1 Sudan oil industry



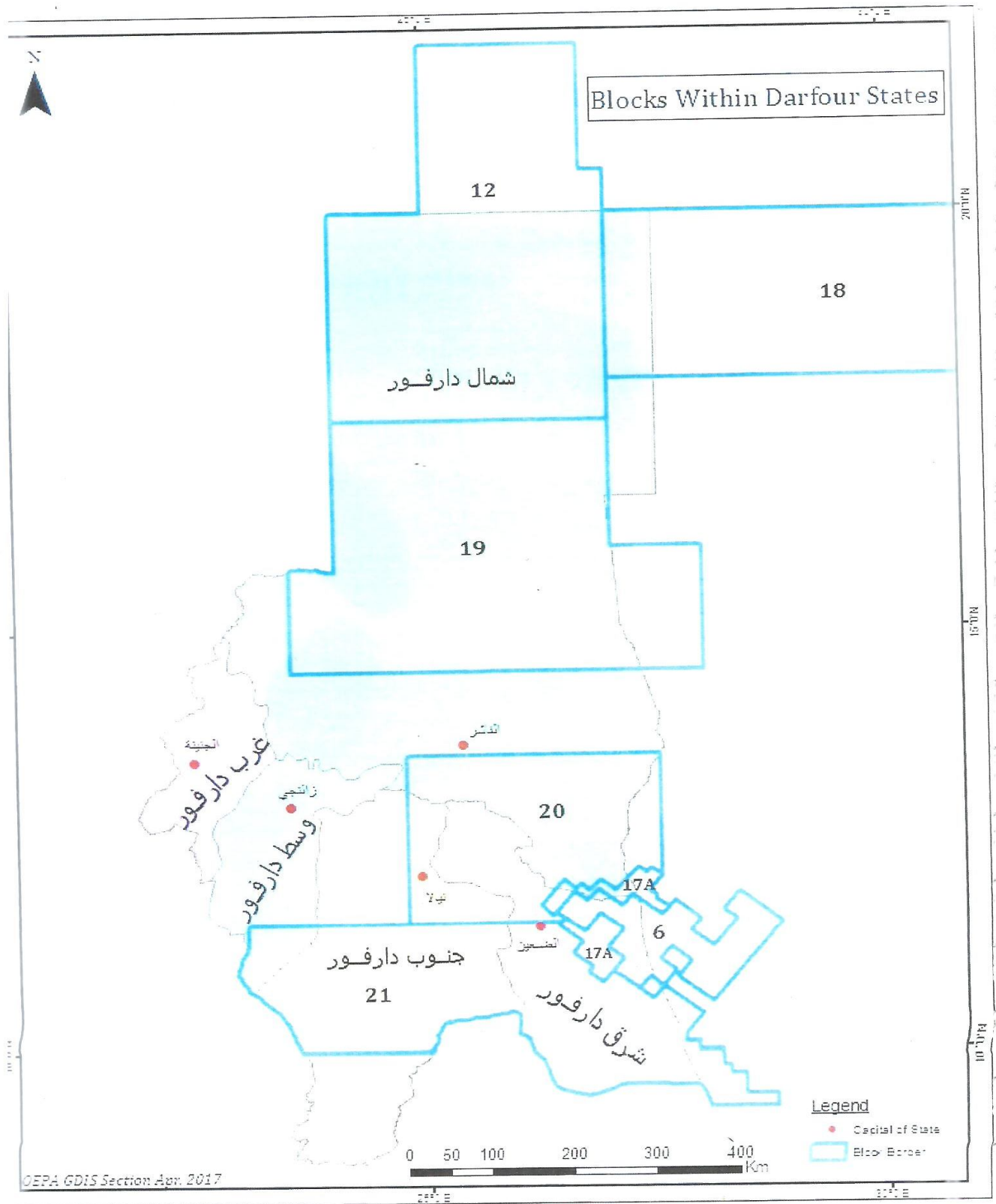
The names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

- Oil refinery
- Oilfield
- Oil pipeline
- Concession block and id

© UNCTAD-TRAFFIC-Europe 2006

Kilometres
0 100 200 300 400 500
Lambert Azimuthal Equal-Area Projection

Sources:
ECOS; SIM (Sudan Interagency Mapping); USGS; vmaplv0; NIMA;
various reports, maps and atlases; UN Cartographic Section.



المراجيع

المراجع

(أ) باللغة العربية:

- 1)المهدي، الفاتح، النزاعات والحروب الأهلية، ط ن، ج ن، م ن، الخرطوم، ن ن، ت 2016.
- 2)المقبول، حاج أبا، السلام والنزاعات في السودان، ط ن، ج ن، م ن، ن ن، الخرطوم ت 2016.
- 3)الطيب، عبد المنعم، دور مؤتمرات الصلح القبلي في معالجة ظاهرة الصراعات القبلية (دراسة حالة دارفور)، بحث لإجازة درجة الماجستير في الدراسات الإستراتيجية، جامعة كرري، الخرطوم، 2016.
- 4)إسماعيل، عبد القادر، مشكلة دارفور، الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي، ط1، م1، ن: مؤسسة الطوبجي، القاهرة، ت 2008.
- 5)تكنه، يوسف، دارفور صراع السلطة والموارد 1620-2002، دراسة في السياسة والحكم والإدارة، ط1، ج1، م1، الخرطوم، ن دار مدارك للنشر، ت 2014.
- 6)شريف، عبد الحي، تقرير الهيئة القومية للغابات، غابات دارفور، الخرطوم، ت 2016م.
- 7)محمد، الأخضر، الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام، الإنترنت <http://www.caus.org>.16.
- 8)الفريق شرطة مختار، الطيب، تقرير اللجنة العليا للمسارات، الخرطوم، ت 2005.
- 9)مصطفى، محمد/ الرشيد، عادل / رحمة، الهادي/ تقرير مختصر عن المعادن بولاية دارفور الكبرى، الخرطوم، ت 1998.
- 10) عوض، زايد، تقرير وزارة النفط والغاز عن النفط والغاز بولايات دارفور، الخرطوم، ت 2016.

11) عبد الجليل، موسى/ عجمي، عمر/ شمو، شمو/ مستخلص أعراف حيازة الأراضي واستخدام الموارد الطبيعية بدارفور، ط1، ج1، م1، الخرطوم، ن. مفوضية أراضي دارفور، ت 2016.

12) قور، أبو القاسم، دراسات السلام وفض النزاعات، الأبعاد التاريخية والمرتكزات الفلسفية، طن/ ج ن/ م ن/ ن ن/ الخرطوم، ت 2000م.

13) ميلو، كريستوفر، مصطلحات ومفاهيم دراسة السلم والنزاعات، ترجمة قور، أبو القاسم/ كرار، عمر/ مراجعة قاري كينج، ط1، ج1، م1، الخرطوم، ن ن، ت 2013.

(ب) المراجع بالإنجليزية:

- 1) Ahmed, Farouk. Soil Geomorphology and Land use Survey of Taaisha District (Rehaid Elhberdi Locality). Ministry of Agriculture, Food And Natural

- Resources, Rural Development Department, Soil Conservation Section. Khartoum 1973.
- 2) Alkhabir, Mahi Eldin. Over view on Darfur water resources. Ministry of Water Resources, Irrigation and Electricity, Ground Water and Wadis General Directorate, Water basin Directorate. Khartoum 2015.
 - 3) Gado, Zohair. Conflict Resolution in Sudan BHD University of Bradford 2013.
 - 4) Gachiet, Alain, Sudan/Darfur Drilling Hand Book, Khartoum 2007.
 - 5) Khair Elsied, Sawason. Range Lands in Darfur, current status and future perspectives, Ministry of Livestock, Range and posture General Directorate, Khartoum 2016.
 - 6) Mansour, Faysal. Natural Resources and Land Use Database and Map for Darfur project, (project contract), Darfur Land Commission, Khartoum 2010.
 - 7) Simposn, E. University of Arizona, Ground Water Resources in Darfur province, Sudan Geological Research Corporation, Khartoum 1963.
 - 8) Steiner, Achim. United Nations Environmental Assessment, p. SRO-Kundig Geneva, Switzerland, 2007.